استثمر في مصر

أرض الفرص

الإصدار السابع

INVEST IN EGYPT

www.gafi.gov.eg

ST IN

YPT

INVES

EG

فريق إعداد التقرير

إشراف:
عمرو أبو العلا

إعـداد:
ريهام الكرداوي
داليا طـــــه
أحمد إسماعيل

إخراج فني:
مصطفى أبو العلا

«الدولة المصرية تبذل قصارى جهدها لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة مع القدرات والإمكانيات التي تجعل مصر سوقًا واعداً للاستثمارات الأجنبية والمتمثلة في الموقع الجغرافي الاستراتيجي والتطوير الكبير في البنية التحتية في السنوات العشر الأخيرة بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات إضافة إلى ما تمتلكه مصر من ثروات طبيعية عديدة، وتوافر قوة عاملة شابة ومؤهلة وما تقدمه الحكومة المصرية من حوافز للمستثمرين وتنوع مجالات الاستثمار، وما قامت به الحكومة من إصلاحات تشريعية لتحسين بيئة الأعمال في مصر فضلًا عن أن السوق المصري يُعتبر أكبر الأسواق في المنطقة وبوابة إلى الأسواق العربية والأفريقية، خاصة مع اتفاقيات التجارة الحرة ذات الصلة المُبرمة لتشجيع التصدير وتسهيل حركة التجارة»

السيد الرئيس/ عبد الفتاح السيسي

رئيس جمهورية مصر العربية

(خلال اجتماع المائدة المستديرة
مع ممثلي كبرى الشركات الإسبانية – فبراير ٢٠٢٥)

«مصر أولت اهتمامًا بالغًا بتعزيز مناخ الأعمال من خلال تنفيذ إصلاحات مالية ونقدية شاملة، ورقمنة الخدمات الحكومية، وتطوير أطر تشريعية وتنظيمية حديثة أسهمت جميعها في رفع معدلات الشفافية، وزيادة القدرة على التنبؤ، وتعزيز التنافسية، كما تواصل الدولة ترسيخ سيادة القانون، وتعمل على تهيئة بيئة أعمال جاذبة تمكن المستثمرين المحليين والدوليين من تحقيق النجاح والازدهار. وقد قامت الدولة المصرية خلال العقد الماضي بضخ استثمارات بمليارات الدولارات من أجل تطوير بنيتها التحتية، وذلك عن طريق القيام بتوسيع شبكة الطرق والسكك الحديدية، وتحديث الموانئ والمطارات، وزيادة قدرات الطاقة، فضلاً عن إنشاء مناطق لوجستية وصناعية جديدة. وأرست هذه الجهود أسس اقتصاد مستقبلي يعكس رؤية طويلة الأمد تهدف إلى توزيع النمو بشكل أكثر توازنًا، وتنويع القاعدة الاقتصادية مع التركيز على دعم الإنتاج، وتعزيز الربط بين المناطق، وجذب الاستثمارات الأجنبية»

السيد الدكتور/ مصطفى مدبولي

رئيس مجلس الوزراء

(من كلمة السيد الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء
في الجلسة الافتتاحية لمنتدى قادة السياسات
بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة لعام ٢٠٢٥)

المحتويات

تقديم ٨

المحور الأول: مزايا ومقومات تنافسية للاستثمار في مصر ٩

١- تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي شامل وطموح لتحقيق التنمية ١٠
٢- تكلفة وإجراءات تنافسية لتأسيس الشركات وأداء الأعمال ١٣
٣- أنظمة استثمارية متعددة ومزايا متنوعة ١٤
٤- بنية أساسية متطورة وشبكة متكاملة من الطرق ووسائل النقل ١٦
٥- سوق استهلاكي كبير وتوزيع متميز للسكان ٢٠
٦- قوى عاملة ماهرة مُدربة ومتوسط أجور تنافسية ٢١
٧- موقع استراتيجي متميز وبوابة للاستثمارات العربية والأفريقية ٢٣
٨- اتفاقيات تجارية متعددة ٢٦

المحور الثانى: أهم مؤشرات الاقتصاد المصري وأهم توقعات المؤسسات الدولية ٢٩

المحور الثالث: تشريعات وحوافز جاذبة للاستثمار ٣٥

أولاً : أهم القوانين والتشريعات المنظمة لمناخ الاستثمار ٣٦
ثانياً : ضمانات وحوافز الاستثمار ٣٨
ثالثاً : القرارات الخاصة بتطبيق حوافز الاستثمار ٤٤
رابعاً: أهم إجراءات التبسيط والتيسير على المستثمرين ٤٥

المحور الرابع: الانتشار الجغرافي للهيئة العامة للاستثمار من خلال الأنظمة الاستثمارية المتعددة ٤٧

أولاً : مراكز خدمات المستثمرين ٤٨
ثانياً : المناطق الحرة (عامة وخاصة) ٥١
ثالثاً : المناطق الاستثمارية ٥٤

المحور الخامس: القطاعات الاقتصادية الرائدة ٥٧

قطاع الصناعة ٦٠
قطاع الزراعة ٦٢
قطاع التشييد والبناء ٦٤
قطاع النقل واللوجستيات ٦٦

المحتويات

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٦٨
قطاع السياحة	٧٠
قطاع التعليم	٧٢
قطاع الرعاية الصحية	٧٤

المحور السادس: المشروعات القومية الكبرى **٧٧**

أولاً: المنطقة الاقتصادية لقناة السويس	٧٨
ثانيًا: مشروع العاصمة الإدارية الجديدة	٨١
ثالثًا: مشروع مدينة العلمين الجديدة	٨٤
رابعًا: مشروع مدينة ومنتجع الجلالة	٨٦
خامسًا: مشروع مدينة المنصورة الجديدة	٨٨
سادسًا: مشروع مدينة دمياط للأثاث	٩٠
سابعًا: مشروع مدينة الجلود بالروبيكي	٩٢
ثامنًا: مشروع الدلتا الجديدة	٩٤
تاسعًا: إعادة إحياء مشروع توشكى	٩٦

المحور السابع: الرسائل الإيجابية من الشركات الكبرى في مصر **٩٩**

تقديم

شهدت مصر خلال السنوات القليلة الماضية تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي طموح هدفت محاوره الأساسية إلى تحقيق الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتنفيذ إصلاحات هيكلية في بيئة الاستثمار، وذلك من خلال إحداث طفرة في منظومة التشريعات والإجراءات المتعلقة بمناخ الاستثمار، وتنفيذ المشروعات القومية الكبرى التي تفتح المجال نحو توفير فرص استثمارية واعدة في مختلف القطاعات الأمر الذي يُسهم في نقل مصر إلى مصاف الدول الأكثر جذباً للاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

وتسعى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة إلى تعزيز الاستثمارات المحلية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من خلال العمل على تطبيق منظومة متكاملة من الإجراءات الهادفة إلى تفعيل قانون الاستثمار وما يتضمنه من ضمانات وحوافز عامة وخاصة، حيث تعمل الحكومة على التوسع في توفير حوافز استثمارية للقطاع الخاص المحلي والأجنبي من خلال السماح للمشروعات العاملة في عدد من القطاعات بالتمتع بالحوافز الخاصة المنصوص عليها في قانون الاستثمار، وإقرار حزمة من الحوافز الخضراء، وحوافز للاستثمار في القطاع الصحي وفي المدن الجديدة، فضلاً عن تفعيل الرخصة الذهبية مع استمرار الهيئة في تحسين الخدمات المُقدمة عبر مراكز خدمات المستثمرين من خلال استكمال تطبيق منظومة التحول الرقمي وميكنة الخدمات بها، والتوسع في تقديم الخدمات الإلكترونية عبر المنصة الرقمية للهيئة، وفي هذا الإطار فقد تم إطلاق منصة التراخيص الإلكترونية والتي ستقوم بربط الجهات المختصة بإصدار الموافقات اللازمة لطلبات تراخيص المستثمرين وتوحيد جهات التعامل مع المستثمرين وتبسيط إجراءات الحصول على كافة التراخيص.

كما تعمل الهيئة على تعزيز سبل التواصل بينها وبين مجتمعات رجال الأعمال لمناقشة كافة المقترحات المتعلقة بنمو معدلات الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال، والتنسيق مع كبرى الشركات العالمية لتشجيعها على إقامة مشروعات جديدة في مصر أو التوسع في مشروعاتها القائمة، وعرض الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال القيام بتطوير الخريطة الاستثمارية لمصر.

وتهدف الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة من خلال تنفيذ المحاور السابقة إلى تعظيم مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك في إطار خطة الدولة خلال المرحلة الحالية والهادفة إلى زيادة نسبة مساهمة الاستثمارات الخاصة في الاستثمارات الكلية لتصبح ٧٠٪ من إجمالي هذه الاستثمارات خلال السنوات الثلاث القادمة.

وحرصنا من خلال هذا التقرير على رصد مزايا ومقومات الاستثمار في مصر خاصة في ظل التطورات التي شهدها الاقتصاد المصري خلال السنوات القليلة الماضية منذ تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، والذى نجحت نتائجه الإيجابية في احتواء التداعيات السلبية للأزمات العالمية المتتالية، كما يعرض التقرير أهم التعديلات التشريعية والإجراءات التي تم اتخاذها للتبسيط والتيسير على كافة المستثمرين، وأهم القطاعات الاقتصادية الرائدة، والمشروعات القومية الكبرى التي تركز الدولة على الترويج للفرص الاستثمارية بها.

المحور الأول

مزايا ومقومات تنافسية للاستثمار في مصر

١- تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي شامل وطموح لتحقيق التنمية

تسعى الحكومة المصرية إلى تعزيز مرونة الاقتصاد المصري، وزيادة انتاجيته، وتحقيق النمو الشامل والمستدام، وفي هذا الإطار بدأت الدولة في نوفمبر ٢٠١٦ بتنفيذ برنامج وطني شامل للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي عملت من خلاله على تحقيق الاصلاح الاقتصادي كمرحلة أولى يتبعه برنامج للإصلاحات الهيكلية كمرحلة ثانية بما يضمن تفعيل واستدامة مكتسبات المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي واستدامتها.

وقد نجحت مصر في الانتهاء من المرحلة الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، والتي تم خلالها التركيز على إصلاح السياسات المالية والنقدية، ودراسة ومعالجة التحديات التي كان الاقتصاد المصري يعاني منها مما ساهم في استعادة استقرار وتوازن الاقتصاد الكلى للدولة، وتحقيق العديد من النتائج والمؤشرات الإيجابية بشهادة جميع المؤسسات الدولية.

أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي (المرحلة الأولى)

تحقيق الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي

- تحرير سعر الصرف بهدف القضاء على السوق الموازية وإنهاء حالة الاضطراب في سوق العملة.
- إصلاح منظومة الدعم.
- إصدار قانون ضريبة القيمة المضافة.
- إصدار قانون إنهاء المنازعات الضريبية.
- العمل على الوصول بمعدل التضخم إلى مستويات منخفضة ومستقرة.

تنفيذ إصلاحات هيكلية في بيئة الاستثمار

- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار.
- العمل على تكوين قاعدة إنتاجية كبيرة.
- التركيز على زيادة قدرة القطاعات الصناعية على المنافسة والتصدير.
- العمل على خفض الواردات وزيادة الصادرات.
- إصدار القوانين الداعمة لمناخ الاستثمار.
- إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

تبني برامج اجتماعية تتميز بالكفاءة لحماية الفقراء ومحدودي الدخل

- تخفيف الأعباء الضريبية على الفئات الأقل دخلاً.
- العمل على توفير فرص العمل في القطاع الخاص بهدف تحقيق النمو الاحتوائي.
- زيادة قيمة الدعم النقدي على السلع الغذائية بأكثر من الضعف.
- التوسع في معاشات التضامن الاجتماعي، ورفع المزايا التقاعدية.
- تطبيق برامج أخرى موجهة إلى الشباب بالتحديد تشمل إتاحة المزيد من فرص التدريب المهني.

مزايا ومقومات تنافسية للاستثمار في مصر

وقد أطلقت مصر المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي التي تركز على الإصلاحات الهيكلية في إبريل ٢٠٢١، حيث استهدفت هذه المرحلة القطاع الحقيقي بإصلاحات هيكلية جذرية وهادفة، وسوف تسهم هذه الإصلاحات في زيادة مرونة الاقتصاد المصري، ورفع قدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية، وتحويل مسار الاقتصاد المصري إلى اقتصاد إنتاجي يتمتع بمزايا تنافسية مما يدعم قدرته على تحقيق النمو المتوازن والمستدام.

أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي (المرحلة الثانية)

- زيادة مرونة الاقتصاد المصري بالاعتماد على القطاعات المختلفة
- رفع قدرة الاقتصاد المصري على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية
- تحويل مسار الاقتصاد المصري إلى اقتصاد انتاجي يتمتع بمزايا تنافسية

المحاور الداعمة للإصلاحات الاقتصادية

- رفع كفاءة سوق العمل وتطوير منظومة التعليم الفني
- تحسين بيئة الأعمال وتنمية دور القطاع الخاص
- رفع كفاءة المؤسسات العامة بالتحول الرقمي والحوكمة
- تعزيز الشمول المالي وإتاحة التمويل
- تنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد المصري
- تنمية رأس المال البشري

النتائج الإيجابية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي

ساهم برنامج الإصلاح الاقتصادي في تحقيق نتائج إيجابية تمثلت في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، وزيادة نسب التشغيل، وتراجع معدلات البطالة والتضخم. كما ساهم تنفيذ محاور هذا البرنامج في تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة التداعيات السلبية للأزمات العالمية المتعددة، حيث نجحت الإجراءات الاحتوائية التي اتخذتها الحكومة المصرية، وإدارتها الرشيدة لهذه الأزمات، والتنفيذ المتقن للبرنامج الإصلاحي في الحد من الآثار السلبية لها.

بلغ مُعدل النمو الاقتصادي نحو **٢,٤٪** خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وذلك على الرغم من استمرار التحديات والمتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية، ومن المتوقع أن يصل إلى **٤٪** في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ رغم استمرار تلك التحديات خاصة وأن مصر قد نجحت في تحقيق مُعدلات نمو بلغت ٣,٥٪ و٤,٣٪ خلال الربعين الأول والثاني من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ على التوالي.

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٧ تريليون جنيه في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ ليصل إلى نحو ١٠,٢ تريليون جنيه في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، ومن المتوقع أن يصل إلى نحو ١٣,٩ تريليون جنيه في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، كما إنه من المتوقع أن يصل إلى نحو ١٧,٣ تريليون جنيه في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

انخفاض معدل البطالة إلى نحو **٦,٦٪** خلال عام ٢٠٢٤، مقارنة بنحو ١٢,٥٪ خلال عام ٢٠١٦.

ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية ليبلغ نحو **٤٨,٥٣** مليار دولار بنهاية مايو ٢٠٢٥، مقارنة بنحو ١٧,٥٢ مليار دولار في نهاية مايو ٢٠١٦.

ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من ٧,٩ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ ليصل إلى ٤٦,١ مليار دولار في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ .

بلغ العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة نحو **٧,٣٪** خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وذلك مقارنة بنحو **١٠,٩٪** خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧.

توقع صندوق النقد الدولي في تقرير المراجعة الاقتصادية لبرنامج مصر الاقتصادي في إبريل ٢٠٢٥ أن يحقق الاقتصاد المصري معدل نمو يبلغ ٣,٨٪ خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، ثم يرتفع إلى نحو ٤,٣٪ و٤,٨٪ في العامين الماليين ٢٠٢٥/٢٠٢٦ و٢٠٢٦/٢٠٢٧ على التوالي.

رفع البنك الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر إلى ٣,٨٪ و٤,٢٪ خلال العامين الماليين ٢٠٢٤/٢٠٢٥ و٢٠٢٥/٢٠٢٦ على التوالي، وذلك وفقاً لتقرير «الآفاق الاقتصادية العالمية إبريل ٢٠٢٥»، وتأتي هذه التوقعات الإيجابية نتيجة التحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي والتطور على صعيد مسار تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية.

ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر في عام ٢٠٢٤ لتصل إلى نحو ٤٧ مليار دولار مما يجعلها تاسع أكبر مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم والمحرك الرئيسي لانتعاش الاستثمار في جميع أنحاء القارة الإفريقية، حيث جاءت كأكبر مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا للعام الثالث على التوالي، وذلك وفقًا للتقرير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد).

٢- تكلفة وإجراءات تنافسية لتأسيس الشركات وأداء الأعمال

شهد مناخ الاستثمار في مصر وخاصة في السنوات القليلة الماضية العديد من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية بهدف تيسير وتبسيط الإجراءات على المستثمرين، مما ساهم في تحقيق نتائج إيجابية في مجال تأسيس الشركات من حيث الوقت والإجراءات اللازمة لبدء النشاط والحصول على التراخيص، والحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس الشركات.

عام ٢٠٢٥

الوقت اللازم لتأسيس الشركات

يوم عمل واحد *

تأسيس إلكتروني خلال ساعتين ****

الوقت اللازم لإصدار التراخيص

٢٠ يوم عمل**

الحد الأدنى لرأس المال

شركات المساهمة/ التوصية بالأسهم
رأس المال المُصدر **٢٥٠ ألف** جنيه يودع منها ١٠٪ عند التأسيس.

شركات الشخص الواحد
الحد الأدنى لرأس المال **ألف** جنيه عند التأسيس ***

شركات المسئولية المحدودة
لا يوجد حد أدنى لرأس المال.

* وفقاً لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧
** وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٨٢ لسنة ٢٠٢٢
*** وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٢٨ لسنة ٢٠٢٢
**** بالنسبة لشركات الشخص الواحد

٣- أنظمة استثمارية متعددة ومزايا متنوعة

تضمن قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ العديد من الأنظمة الاستثمارية التي يمكن للمستثمرين الاختيار فيما بينها لتأسيس مشروعاتهم الاستثمارية:

الاستثمار الداخلي

- يشمل الاستثمار الداخلي جميع المشروعات الاستثمارية التي تقام في المناطق المحلية بحيث لا تكون المنطقة التي يقام عليها المشروع منطقة حرة، ويسمح للمستثمرين الأجانب بامتلاك المشروعات الاستثمارية التي يقيمونها على الأراضي المصرية بالكامل.

- ينظم قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ عملية تأسيس الشركات من خلال مراكز خدمات المستثمرين حيث تتولى هذه المراكز تقديم خدمات تأسيس الشركات وإنشاء فروعها، وتغيير النشاط وأعمال التصفية وغيرها من المسائل المتصلة بالشركات، وتتمتع مشروعات الاستثمار الداخلي بالحوافز العامة والخاصة والإضافية المنصوص عليها في قانون الاستثمار.

المناطق الحرة

- جزء من أراضي الدولة إلا إنها لا تخضع للنواحي الجمركية والاستيرادية والضريبية المعمول بها داخل البلاد.
- يتم إقامتها بالقرب من الموانئ البحرية والجوية للاستفادة من موقع مصر الجغرافي.
- تتمتع المناطق الحرة المصرية بمزايا وحوافز وضمانات تُعد الأفضل بالنسبة لمثيلاتها على مستوى العالم، والتي يتمثل أهمها فيما يلي:

حرية تحويل رأس المال المُستثمر وأرباح المشروع إلى الخارج.

حرية اختيار مجال الاستثمار والشكل القانوني للمشروعات.

عدم وجود حدود على جنسية رأس المال (باستثناء المشروعات المُقامة في شبه جزيرة سيناء).

منح المستثمرين الأجانب تسهيلات في الإقامة ومنح العاملين الأجانب تصاريح إقامة بناءً على طلب المشروع.

إعفاء كامل للمعدات والآلات المستوردة من الرسوم الجمركية.

اكتفاء المشروع بالترخيص الصادر له عند التعامل مع أجهزة الدولة المختلفة.

إعفاء صادرات وواردات المشروع من وإلى خارج البلاد من أي ضرائب أو رسوم جمركية.

عدم خضوع واردات وصادرات المشروع من وإلى خارج البلاد لأي إجراءات جمركية أو قواعد استيرادية عادية معمول بها داخل البلاد.

إعفاء واردات المشروع من السوق المحلي من ضريبة القيمة المُضافة.

إعفاء كامل المكونات المحلية للسلع المُنتجة بمشروعات المناطق الحرة من الرسوم الجمركية عليها في حالة البيع للسوق المحلي.

المناطق الاستثمارية

- منطقة جغرافية مُحددة المساحة والحدود تُخصص لإقامة نشاط معين أو أكثر من الأنشطة الاستثمارية المتخصصة وغيرها من الأنشطة المُكملة لها، ويتم إنشاء هذه المناطق بقرار من رئيس مجلس الوزراء.
- يكون لكل منطقة استثمارية مطور يرخص له بإنشاء المنطقة أو إدارتها أو تطويرها أو تنميتها والترويج لها وفق البرنامج الزمني المُحدد بقرار الإنشاء.
- تعتبر المناطق التكنولوجية أحد صور المناطق الاستثمارية ولكنها تتخصص في مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تتمتع المناطق الاستثمارية بالعديد من المزايا، والتي يتمثل أهمها فيما يلي:

تقوم هذه المناطق على نظام التنمية المتكاملة في مختلف المجالات والأنشطة الصناعية، والزراعية، والتجارية، والخدمية، واللوجستية.

توفر للمستثمر أراضي ووحدات صناعية كاملة المرافق.

إصدار كافة الموافقات والتراخيص للمشروعات من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بإجراءات مُيسرة.

يتولى مجلس إدارة المنطقة الاستثمارية إدارة شئونها وتذليل كافة العقبات التي تواجه المشروعات.

يُكتفى بقرار الترخيص بمزاولة النشاط الصادر من الهيئة العامة للاستثمار في التعامل مع أجهزة الدولة المختلفة.

يتولى مكتب تنفيذي يتبع الهيئة العامة للاستثمار النيابة عن المشروعات في التعامل مع كافة الجهات المعنية بالدولة.

تتمتع المناطق الاستثمارية بالحوافز العامة والخاصة والإضافية المنصوص عليها في قانون الاستثمار، وتسري على مشروعات تلك المناطق القواعد الخاصة بالسماح الجمركي المؤقت والدروباك.

المنطقة الاستثمارية ببنها

٤- بنية أساسية قوية وشبكة متكاملة من الطرق ووسائل النقل

تمتلك مصر العديد من المزايا والمقومات في مجال البنية الأساسية، وقد حققت مصر إنجازات تاريخية وغير مسبوقة في مجال مشروعات البنية الأساسية حيث ستساهم هذه المشروعات في جعل مصر واحدة من أهم الدول على مستوى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، وتعزز من دورها الإقليمي والدولي.

النقل والطرق

الطرق والكباري

- تمكنت الدولة المصرية من بناء شبكة طرق قومية مترابطة وممتدة المحاور في مختلف المحافظات، والعمل على رفع كفاءة الطرق والنهوض بها وفقاً للمقاييس والمعايير العالمية.
- تشمل خطة تطوير الطرق والكباري في مصر إنشاء **٧٠٠٠ كم** من الطرق الجديدة، وتم الانتهاء من تنفيذ **٦٣٠٠ كم** منها.
- تستهدف الخطة أيضاً تطوير ورفع كفاءة **١٠٠٠٠ كم** من شبكة الطرق الحالية، وتم الانتهاء من تطوير ورفع كفاءة **٨٤٠٠ كم** منها.
- العمل على إنشاء **٣٤** محور جديد على النيل ليصل الإجمالي إلى **٧٢** كوبري/محور على النيل.
- العمل على إنشاء **١٠٠٠** كوبري علوي ونفق ليصل الإجمالي إلى **٢٥٠٠** كوبري علوي ونفق على شبكة الطرق.

المصدر: وزارة النقل، الهيئة العامة للاستعلامات.

السكك الحديدية

- تم إنشاء شبكة مصر للقطارات السريعة بإجمالي أطوال يبلغ نحو **٢٠٠٠ كم**.
- تطوير شبكة السكك الحديد الحالية حيث تم تجديد مسافات سكة بإجمالي أطوال **٨٥٧ كم**، وجاري تجديد مسافات سكة بإجمالي أطوال **٧٢٥ كم**.
- تطوير أسطول الوحدات المتحركة، بالإضافة إلى تطوير وتجديد المحطات، والمزلقانات، ونظم الإشارات.
- يهدف هذا التطوير لمنظومة السكك الحديدية إلى زيادة عدد الركاب إلى نحو **٢ مليون** راكب يومياً، وزيادة حجم البضائع المنقولة إلى نحو **١٣ مليون** طن بضائع سنوية في عام ٢٠٣٠.

المصدر: وزارة النقل، الهيئة العامة للاستعلامات.

مترو الأنفاق

تهدف المشروعات المستقبلية لمترو الأنفاق إلى تلبية احتياجات قطاع النقل حتى عام ٢٠٥٠ عن طريق استكمال شبكة مترو أنفاق القاهرة الكبرى، وذلك من خلال تنفيذ ٦ خطوط مترو إنفاق وخمس محطات تبادلية مع الاستمرار في تطوير الخطين الأول والثاني:

- **الخط الأول**: تبلغ الطاقة التصميمية للخط ٢ مليون راكب / يوم، ويمتد من محطة حلوان حتى المرج الجديدة بطول ٤٤ كم بإجمالي ٣٥ محطة.
- **الخط الثاني**: يمتد من شبرا الخيمة إلى المنيب بطول ٢١,٦ كم وعدد ٢٠ محطة، وتبلغ الطاقة التصميمية ١,٧٦ مليون راكب/ يوم.
- **الخط الثالث**: يمتد من إمبابة وصولا للمحطة التبادلية عدلي منصور، ويبلغ طوله ٤١,٢ كم وعدد ٣٤ محطة.
- **الخط الرابع**: يربط بين مدينتي السادس من أكتوبر والقاهرة الجديدة ومن المتوقع أن ينقل الخط حوالي ٢ مليون راكب يومياً، ويبلغ إجمالي طول الخط ٤٢ كم وعدد ٣٨ محطة.
- **الخط السادس**: يربط شمال القاهرة بجنوبها حيث يمتد المسار المُقترح للمشروع من منطقة الخصوص وحتى منطقة المعادي الجديد بطول ٣٥ كم وعدد ٢٧ محطة.

المصدر: الهيئة القومية للأنفاق.

القطار الكهربائي السريع (HSR)

يقوم هذا المشروع بربط العاصمة الإدارية الجديدة والمدن الجديدة بشبكة السكك الحديدية لتسهيل عملية نقل الركاب والبضائع، وينقسم إلى ٣ خطوط:

- **الخط الأخضر (العين السخنة - مرسى مطروح):**
  يتم تنفيذ خط قطار كهربائي سريع (ركاب وبضائع) يربط مدينة العين السخنة على ساحل البحر الأحمر بمدينة مطروح على ساحل البحر المتوسط مروراً بالعلمين الجديدة بطول يبلغ نحو ٦٦٠ كم، ويشمل ٢٢ محطة.
- **الخط الأزرق (الفيوم / بني سويف - الأقصر - أبو سمبل):**
  يبدأ من محطة الفيوم / بني سويف وحتى مدينة أبو سمبل بطول ١١٠٠ كم غرب طريق الصعيد الصحراوي الغربي، ويشمل الخط ٣٥ محطة.

  يتبادل هذا الخط الخدمة مع خط العين السخنة – مرسى مطروح بمحطة حدائق أكتوبر، كما يتبادل الخدمة مع خط قنا – الغردقة – سفاجا بمحطة قنا.
- **الخط الأحمر (قنا - سفاجا):**
  يمتد من المحطة التبادلية (محطة قنا) مع الخط الأزرق ثم يمتد شرقاً حتى الغردقة ثم إلى ميناء سفاجا بطول يبلغ ٢٢٥ كم ويشمل ٣ محطات.

المصدر: الهيئة القومية للأنفاق.

القطار الكهربائي الخفيف (LRT)

يحقق مشروع القطار الكهربائي الخفيف ربط العاصمة الإدارية الجديدة بمحافظتي القاهرة والجيزة ومنطقة وسط المدينة لتسهيل حركة نقل الركاب بوسيلة نقل آمنة غير ملوثة للبيئة حيث سينقل الخط نحو **٥٠٠ ألف** راكب يومياً، كما يحقق القطار الكهربائي خدمة تبادل الركاب مع الخط الثالث لمترو الإنفاق (عدلي منصور/ جامعة القاهرة) في محطة عدلي منصور ليتم تبادل الخدمة بين ٥ وسائل نقل مختلفة.

- المرحلة الأولى والثانية: تم افتتاح المرحلة الأولى والثانية في ٣ يوليو ٢٠٢٢ من محطة عدلي منصور بمنطقة السلام حتى محطة مدينة الفنون والثقافة بالعاصمة الإدارية الجديدة بطول ٦٨,٨١ كم وعدد ١٢ محطة.
- المرحلة الثالثة: تمتد جنوباً من محطة كاتدرائية الميلاد وحتى محطة العاصمة المركزية لتبادل الخدمة مع القطار السريع «العين السخنة/مطروح» بطول ١٨,٥ كم بعدد ٤ محطات.
- المرحلة الرابعة: تمتد من مدينة العاشر من رمضان إلى العاصمة الإدارية جنوباً ثم إلى محطة عدلي منصور التبادلية غرباً بطول ١٦ كم، وعدد ٣ محطات.

المصدر: الهيئة القومية للأنفاق.

الأتوبيس الترددي (BRT)

- يهدف مشروع الأتوبيس الترددي إلى تقديم خدمات مميزة للركاب وتخفيف الازدحام المروري على الطريق الدائري.
- يُعد نظام نقل عام مرن وآمن حيث يتميز بالسعات الكبيرة ويسير على مسارات مخصصة، ويعمل بالكهرباء مما يساهم في الحد من التلوث البيئي.
- ينقل **٣٢٠٠** راكب في ساعة زمنية واحدة حيث يتسع القطار الواحد إلى ٦٦ راكب في الرحلة الواحدة، والعربات الخاصة بالأتوبيس قابلة للزيادة.
- يعمل الأتوبيس الترددي وفق زمن تقاطر ثابت.
- يبلغ عدد محطات المشروع **٤٨** محطة بطول الطريق الدائري، يبلغ عدد محطات المشروع ٤٨ محطة بطول الطريق الدائري:

  المرحلة الأولى: تشمل ١٤ محطة تمتد من اسكندرية الزراعي حتى أكاديمية الشرطة.

  المرحلة الثانية: تشمل ٢١ محطة تمتد من المشير طنطاوي حتى تقاطع الفيوم.

  المرحلة الثالثة: تشمل ١٣ محطة تمتد من اسكندرية الزراعي حتى اسكندرية الصحراوي.
- سيتم تخصيص محطات عند التقاطعات الرئيسية للأتوبيس الترددي السريع على الطريق الدائري، وسيتم تغطية الطريق الدائري بالكامل بكاميرات من خلال تنفيذ منظومة ITS لتحقيق أعلى معدلات الأمان والسلامة على الطريق.

الأتوبيس الترددي (BRT)

المصدر: وزارة النقل – الهيئة العامة للاستعلامات

مزايا ومقومات تنافسية للاستثمار في مصر

مشروع المونوريل

بإجمالي **٣٥** محطة وهو يمثل نقلة وتحول في وسائل النقل والمواصلات في مصر وسيساهم في توفير استهلاك الوقود ومعدلات التلوث البيئي، ويشمل:

- مشروع مونوريل العاصمة الإدارية الجديدة جارى تنفيذه بطول ٥٦,٥ كيلومتر وعدد ٢٢ محطة.
- مشروع مونوريل السادس من أكتوبر جاري تنفيذه بطول ٤٢ كيلومتر وعدد ١٣ محطة.

المصدر: المركز الإعلامي لمجلس الوزراء.

الموانئ التجارية

تضم الموانئ التجارية عدد ١٨ ميناء تجاري على مستوى الجمهورية منها ٩ موانئ تابعة لوزارة النقل و٦ موانئ تابعة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس:

- هيئة موانئ الأسكندرية:
  - ميناء الأسكندرية
  - ميناء الدخيلة
- هيئة موانئ دمياط:
  - ميناء دمياط
- هيئة موانئ البحر الأحمر:
  - ميناء السويس
  - ميناء سفاجا
  - ميناء نويبع
  - ميناء حوض البترول
  - ميناء الغردقة
  - ميناء شرم الشيخ
- المنطقة الاقتصادية لقناة السويس:
  - ميناء بورسعيد
  - ميناء العريش
  - ميناء السخنة
  - ميناء شرق بورسعيد
  - ميناء الأدبية
  - ميناء الطور

المصدر: وزارة النقل.

المطارات

- يبلغ عدد المطارات المصرية **٢٧** مطاراً دولياً ومحلياً (عام ٢٠٢٣).
- يتم تطوير ورفع كفاءة العديد من المطارات وافتتاح مطارات أخرى جديدة.
- العمل على تحديث ورفع كفاءة أنظمة الملاحة والمراقبة الجوية.
- تعزيز الإجراءات الأمنية الأمر الذي انعكس على وجود مصر في مكانة متميزة وسط الشركات والمؤسسات الدولية.

المصدر: وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

الكهرباء والطاقة

قام قطاع الكهرباء بإعداد إستراتيجية مُتكاملة حتى عام ٢٠٣٥ ارتكزت على عدة محاور، من أهمها:

- تحقيق الاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة المتاحة
- تنويع هذه المصادر مع تعظيم الاستفادة من مصادر الطاقة المتجدّدة
- المساهمة في حماية البيئة من التلوث
- تحفيز القطاع الخاص على المشاركة في مشروعات الكهرباء

ارتفع إجمالي الطاقة المُولدة والمشتراه في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ليبلغ نحو ٢٢٩ مليار (ك.و.س) مُقارنة بنحو ٢١٦ مليار (ك.و.س) خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

المصدر: البنك المركزي المصري

مصر في المرتبة الأولى عربيا والثانية على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط في قدرات توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة عام ٢٠٢٤، بقدرة إجمالية بلغت ٧٧٥٢ ميجاوات وفقًا للوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

المصدر: مؤسسة جيرمان ووتش، وكالة رويترز.

البترول والغاز الطبيعي

تتبنى استراتيجية قطاع البترول رؤية وخطة عمل واضحة للتحول في مجال الطاقة وخفض الانبعاثات في كافة أنشطة البترول والغاز الطبيعي من خلال عدة محاور رئيسية تشمل تحسين الإنتاج، والتوسع في استخدامات الغاز الطبيعي كوقود انتقالي منخفض الكربون، وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة وإزالة الكربون، والتوسع في انتاج الطاقة الجديدة ومشروعات البتروكيماويات التي تسهم في الحفاظ على البيئة، وإنتاج الهيدروجين والأمونيا منخفضة الكربون، وذلك بالتوازن مع استمرار تأمين احتياجات السوق المحلى الكثيف الاستهلاك باحتياجاته من المنتجات البترولية (سولار – بنزين – بوتاجاز – غاز طبيعي) .

بلغ إجمالي الإنتاج من الثروة البترولية خلال عام ٢٠٢٣ نحو ٧٤ مليون طن بواقع نحو ٢٨ مليون طن زيت خام ومتكثفات، ونحو ٤٥ مليون طن غاز طبيعي، ومليون طن غاز بوتاجاز.

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية

تقدمت مصر في مؤشر أجيلتي للوجيستيات للأسواق الناشئة حيث جاءت في المركز ٢٠ من بين ٥٠ دولة عام ٢٠٢٤ مقارنة بالمركز ٢١ عام ٢٠٢٣، كما جاءت في المركز السابع عربيًا عام ٢٠٢٤.

تقدمت مصر ١٠٠ مركز في الترتيب العالمي لمؤشر «جودة الطرق» محتلة المركز ١٨ عام ٢٠٢٤ مقارنة بالمركز ١١٨ عام ٢٠١٥ طبقًا للتقرير الصادر عن «المنتدى الاقتصادي العالمي» وذلك يرجع الي مشروعات تطوير البنية التحتية ورفع كفاءة الطرق وفقاً للمقاييس والمعايير العالمية.

تقدمت مصر ٩ مراكز في مؤشر البنية التحتية والوصول للأسواق الصادرعن مؤسسة «Legatum Institute» والذي يقيس جودة البنية التحتية التي تُمكن من تدفق التجارة من وإلى الشركاء الدوليين لتأتي في المركز ٨٢ من بين ١٦٧ عام ٢٠٢٣ مقارنة بالمركز ٩١ في عام ٢٠١٩.

٥- سوق استهلاكي كبير وتوزيع متميز للسكان

تُصنف مصر على إنها من الدول الأكثر سكاناً في أفريقيا والشرق الأوسط، وقد شهدت مصر ارتفاعاً ملحوظاً في مبيعات سوق التجزئة، وتدفق منتجات كبرى الشركات العالمية حيث تجتذب مصر العديد من العلامات التجارية العالمية لأن تلك الشركات تجد مصر بمثابة سوقاً كبيراً لتصريف منتجاتها. لذا يعتبر ارتفاع عدد السكان ووجود نسبة كبيرة منهم في الشرائح العمرية ذات الميل الكبير للاستهلاك بمثابة عنصراً محفزاً لأي مستثمر للتواجد في السوق المصري.

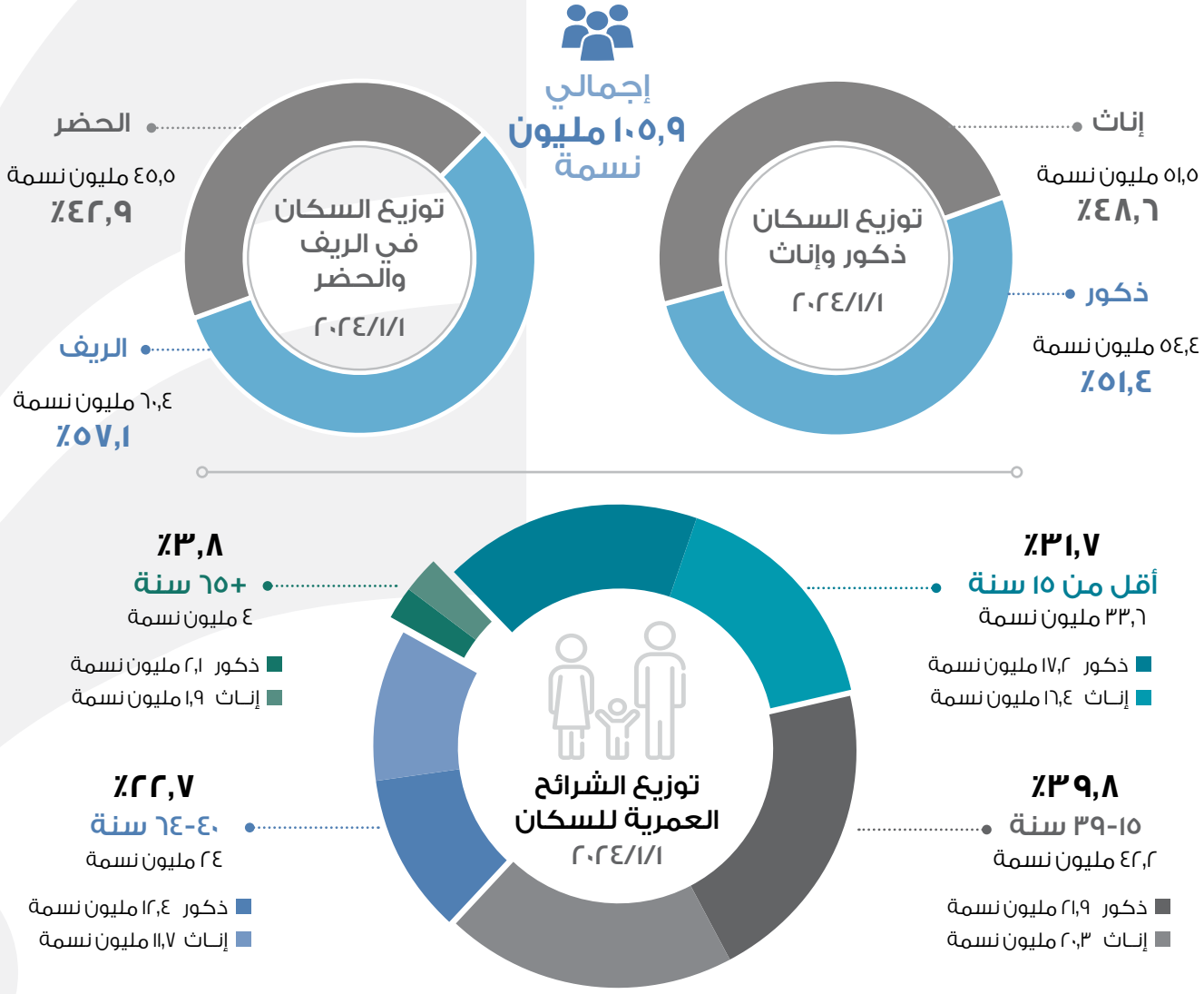

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

كما يُمثل الاستهلاك الخاص في مصر عاملاً رئيسياً في دعم عملية النمو الاقتصادي، وقد شهدت السنوات القليلة الماضية ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع مساهمة الاستهلاك الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، كما شهدت أيضاً ارتفاع الطلب المحلي على كافة أنواع المنتجات.

الاستهلاك الخاص (بالأسعار الجارية)/ الناتج المحلى الإجمالي

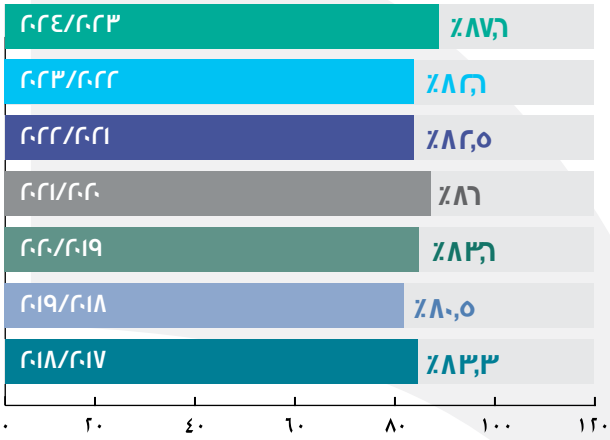

المصدر: وزارة التخطيط

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية بالألف جنية)

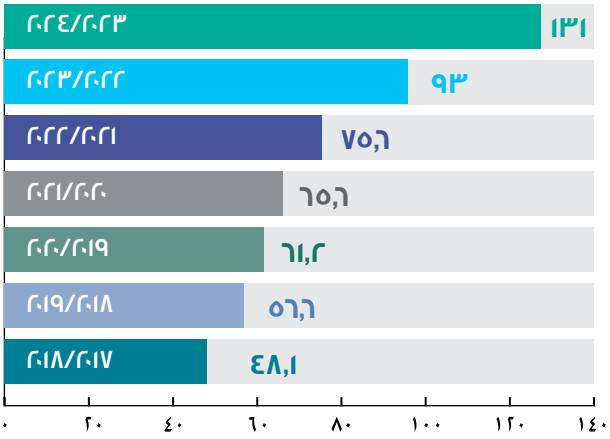

المصدر: وزارة التخطيط

٦- عمالة ماهرة مُدربة ومتوسط أجور تنافسية

تتمثل تنافسية مصر في مجال الموارد البشرية في قدرتها على توفير عمالة ماهرة ومُدربة في شتى المجالات، هذا بالإضافة إلى تنافسية الأجور والتي تُعد أقل من مثيلاتها في العالم، وتُعد القوى العاملة في مصر والتي تقدر بنحو ٣١,٤ مليون فرد في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ من أمهر العمالة في منطقة الشرق الأوسط على مدى عدة عقود، وتعتبر مصر بمثابة المصدر الإقليمي الرئيسي للعمالة الماهرة في عدة قطاعات مثل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات المالية، والسياحة خاصة في ظل تبني الدولة برامج وطنية لتدريب وإعداد العمالة الماهرة.

أعداد المشتغلين والمتعطلين ومعدل البطالة (الربع الأول ٢٠٢٥)

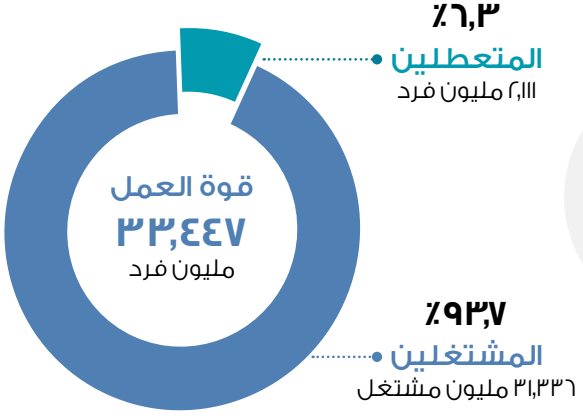

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

عمالة ماهرة ومدربة
متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية موزعة قطاعياً (ساعة)

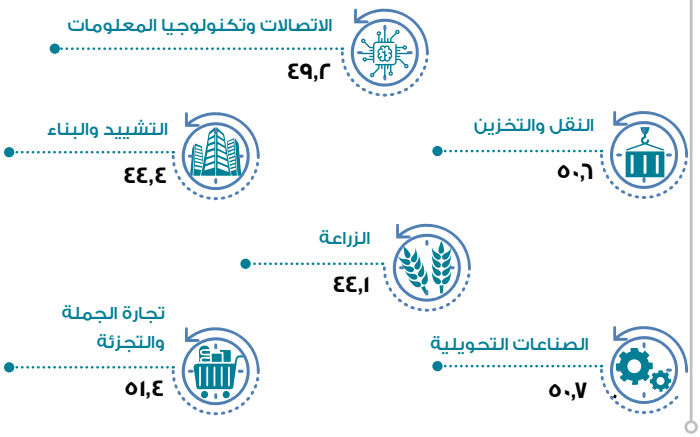

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – الربع الرابع ٢٠٢٤

مزايا ومقومات تنافسية للاستثمار في مصر

و لمصر الريادة في القطاعات التي تتطلب مهارات عالية، والقطاعات القائمة على الخدمات مثل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات المالية حيث أن الأجور في هذه القطاعات تُعد تنافسية للغاية وأكثر استقراراً من مستويات الأجور في الدول المنافسة.

توزيع نسب المشتغلين قطاعياً (٪) (الربع الأول ٢٠٢٥)

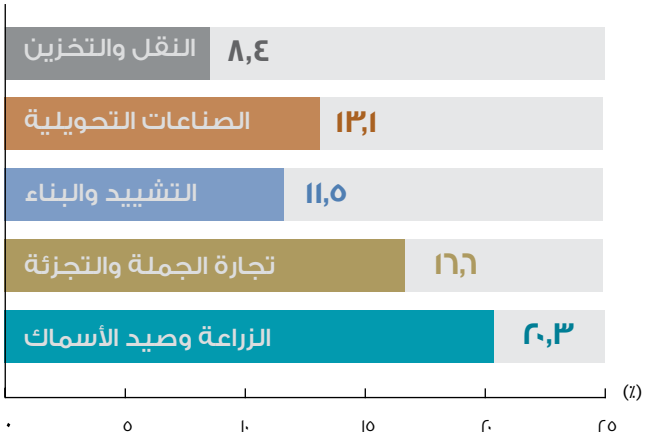

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

متوسط الأجر النقدي الأسبوعي في القطاعين العام والخاص (جنيه/ أسبوع)

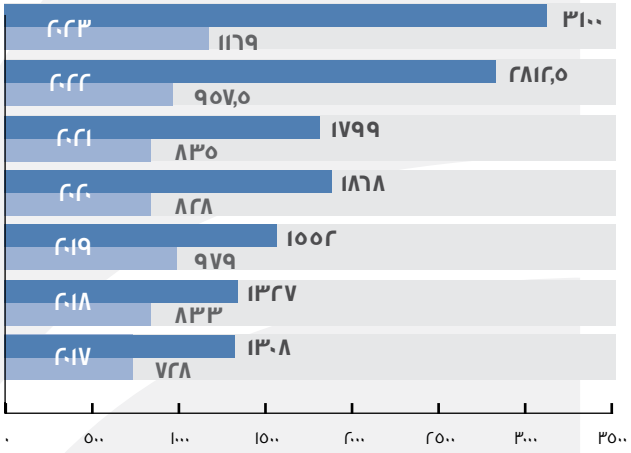

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

- تقدمت مصر ٢٢ مركزًا في مؤشر تنمية الشباب العالمي لعام ٢٠٢٤ الصادر عن «منظمة الكومنولث» لتحتل المرتبة ٩٩ من بين ١٨٣ دولة مقارنة بالمرتبة ١٢٣ في عام ٢٠٢٠ ويعكس هذا التحسن جهود الدولة لتمكين شبابها من خلال برامج شاملة في التعليم والرياضة والتوظيف والثقافة.
- جاءت مصر في المرتبة ٩٠ عن عام ٢٠٢٤ من بين ١٤١ دولة في مؤشر «المعرفة العالمي» الصادر عن «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» والمرتبة ٢٨ من بين ٣٥ دولة ذات تنمية بشرية مرتفعة:
  - التعليم التقني والتدريب المهني المرتبة: ٤٣
  - التعليم ما قبل الجامعي المرتبة: ٨١
  - التعليم العالي المرتبة: ١٠٧
  - البحث والتطوير والابتكار المرتبة: ٨٩

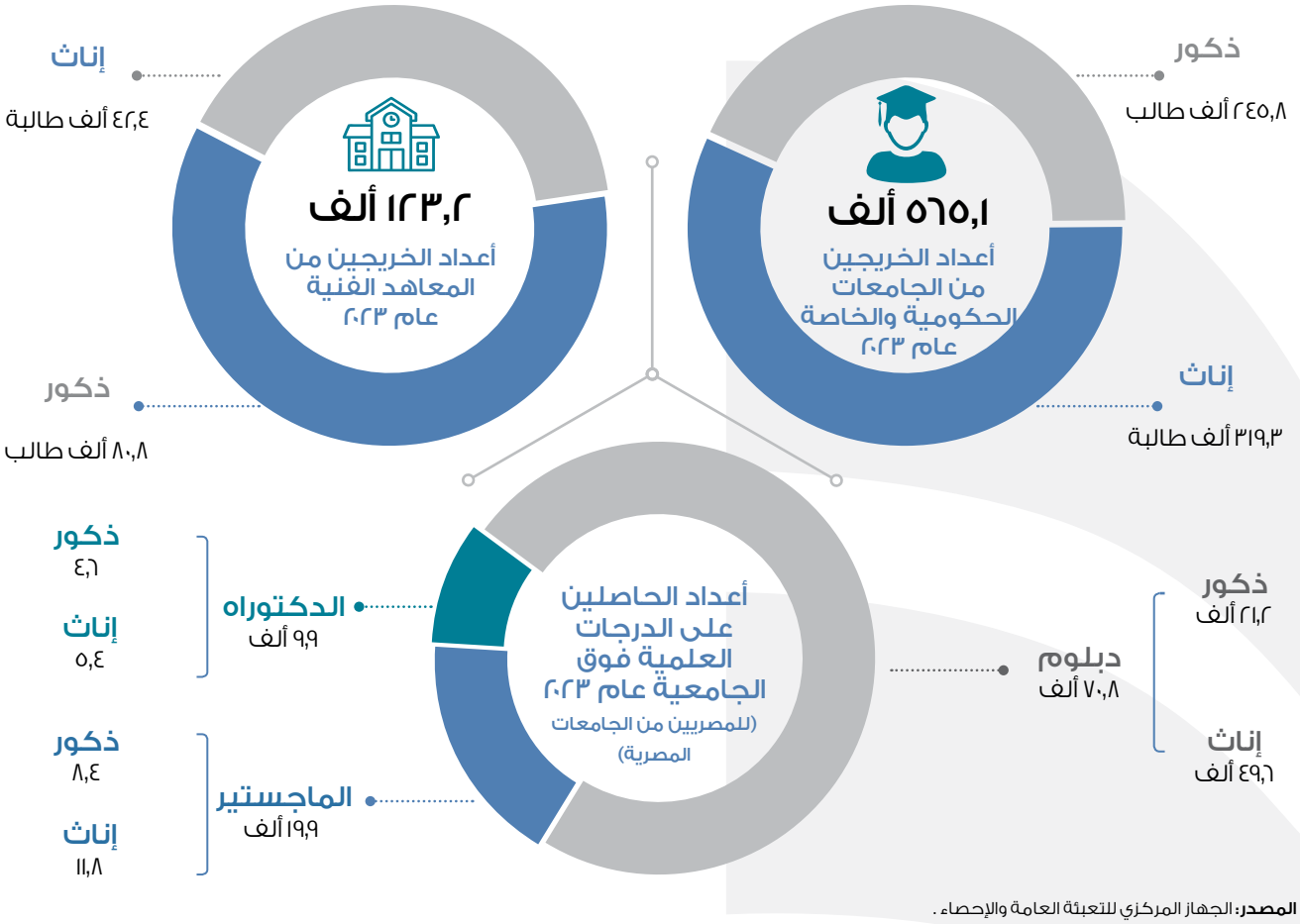

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

جاءت مصر في المركز الأول على مستوى قارة إفريقيا في عدد التجمعات العلمية والتكنولوجية بعدد ١١ تجمعًا بما يُمثل ٢٢٪ من عدد التجمعات على مستوى القارة، كما جاءت مصر فى المرتبة ٨٦ عالميًا من بين ١٣٣ دولة، وذلك وفقًا لتقرير «مؤشر الابتكار العالمي» الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (*WIPO*) لعام ٢٠٢٤.

كما جاءت مصر في المرتبة الأولى عربياً وإفريقياً بواقع ٣٥ جامعة مُدرجة في تصنيف «Times Higher Education Global Rankings» لعام ٢٠٢٥.

٧- موقع استراتيجي مُتميز وبوابة للاستثمارات العربية والإفريقية

ساهم الموقع الاستراتيجي لمصر في جعلها مركزاً رئيساً بين حركة التجارة العالمية حيث تعتبر مصر بمثابة الخيار الأمثل للوصول إلى الأسواق العالمية في أوروبا، والشرق الأوسط، والقارة الأفريقية، والهند، هذا بالإضافة إلى موقعها المتميز في طرق الخدمات اللوجستية الدولية، ووجود قناة السويس التي تعتبر أهم ممر ملاحي في العالم يربط بين الشرق والغرب. كما تمتلك مصر القدرة على الوصول إلى الأسواق الرئيسية الكبيرة من خلال مجموعة من الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف مع الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من دول أوروبا، والشرق الأوسط، وإفريقيا الأمر الذي يوفر مزايا عديدة لمستثمري هذه الاتفاقيات.

■ قناة السويس

تساهم قناة السويس بشكل كبير في الاقتصاد المصري فهي تلعب دوراً هاماً في زيادة الدخل القومي من خلال الرسوم التي يتم تحصيلها مقابل عبور السفن من القناة حيث يعبر بها كل عام أكثر من ١٢٪ من سفن الشحن البحري في العالم، وتوفر قناة السويس الكثير من المسافة والوقت وتكاليف الشحن للسفن التي تعبر خلالها من الشرق إلى الغرب أو العكس، خاصة مع تنفيذ مشروع قناة السويس الجديدة.

وقد بلغ إجمالي أعداد السفن العابرة لقناة السويس (بترولية وأخرى) خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو **٢٠١٤٨** سفينة بإجمالي حمولة نحو **١** مليار طن، كما بلغ إجمالي رسوم المرور في قناة السويس نحو **٦,٦ مليار دولار**.

	إجمالي عدد الناقلات (بترولية وأخرى)	الحمولة الصافية (مليار طن)	رسوم المرور في قناة السويس (مليار دولار)
٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠١٤٥	١	٦,٦
٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٥٩١١	١,٥	٨,٨

المصدر: البنك المركزي المصري.

ويرجع ذلك إلى التوترات التي تشهدها حركة الملاحة في البحر الأحمر مما أضطر العديد من شركات الشحن العالمية إلى تغيير مسارها.

SUEZ CANAL

تُعد قناة السويس واحدة من أكثر الممرات المائية استخداماً بالعالم، وتمثل ١٢٪ من حركة الشحن والتجارة الدولية، و ٢٥% من تجارة الحاويات العالمية حيث تعتبر بوابة لوجيستية لحركة تجارة السلع والخدمات بين آسيا والشرق الأوسط وأوروبا.

مزايا ومقومات تنافسية للاستثمار في مصر

طريق «القاهرة - كيب تاون»

- قامت مصر في إطار سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في القارة الإفريقية بالعمل على تنفيذ طريق «القاهرة – كيب تاون»، والذي يمر في عدد من الدول في وسط وشرق القارة الإفريقية حيث يبدأ من مصر مروراً بالسودان، وإثيوبيا، وكينيا، وتنزانيا، وزامبيا، وزيمبابوي، والجابون لينتهي في جنوب إفريقيا بما يساهم في زيادة التبادل التجاري بين مصر ودول القارة الإفريقية.
- يُعد أطول طريق بري في إفريقيا بطول ١٠٢٨٨ كم، ويمر داخل الأراضي المصرية بطول ١١٥٥ كم غرب النيل، وسيتم تنفيذ هذه المسافة داخل مصر على ٤ مراحل، والانتهاء منها بحلول عام ٢٠٢٤.
- يعتبر هذا الطريق على المستوى الداخلي والمحلي محور نقل طولي هام ضمن المشروع القومي للطرق، ويهدف إلى تعظيم الاستفادة من شبكة الطرق القومية الجديدة التي يبلغ طولها ٧٠٠٠كم.

محور السخنة/الدخيلة اللوجستي المتكامل للحاويات للربط بين البحرين الأحمر والمتوسط

في إطار تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بأن تصبح مصر مركزاً عالميا للتجارة واللوجستيات تم البدء في تنفيذ محور جديد يربط بين البحرين الأحمر والمتوسط ويُعد بمثابة أكبر ممر لوجيستي لخدمة التجارة العالمية بين الشرق والغرب، حيث تعمل الدولة على تحويل ميناءي السخنة والدخيلة إلى موانئ محورية للربط بين البحرين الأحمر والمتوسط بما يساهم في زيادة حصة مصر من السوق العالمية لتجارة الترانزيت، والمساعدة في فتح أسواق جديدة للصادرات المصرية.

زمن رحلات الطيران بين مصر وأهم الدول المستهدفة لجذبها للاستثمار

ساهم الموقع الاستراتيجي المتميز لمصر في توفير الوقت اللازم لحركة نقل الركاب وشحن البضائع بينها وبين العديد من دول العالم وخاصة الدول المستهدفة لجذبها للاستثمار في مصر. وتوضح الخريطة التالية الزمن الذي تستغرقه رحلات الطيران بين مصر وبعض الدول المُستهدفة وإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل من هذه الدول خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

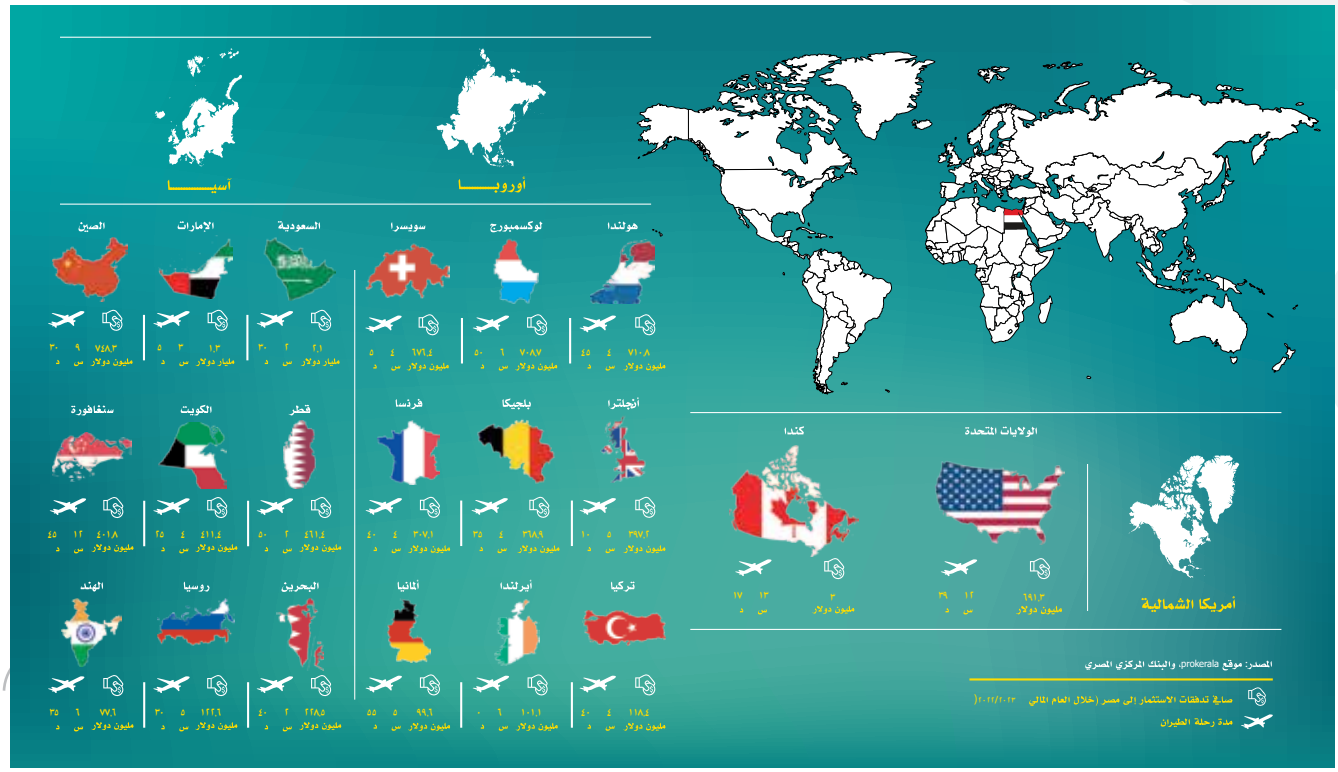

٨- اتفاقيات تجارية متعددة:

قامت مصر خلال السنوات الأخيرة بالتوقيع على مجموعة كبيرة من الاتفاقيات التجارية مع العديد من الدول بهدف توسيع دائرة الصادرات المصرية، بما يحقق لها زيادة في الدخل القومي عبر فتح المزيد من الأسواق العالمية، وترويج المنتجات المصرية في الخارج، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتتمثل أهم هذه الاتفاقيات فيما يلي:

■ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (بافتا):

دخلت حيز النفاذ عام ١٩٩٨، وتهدف لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى بين ١٧ دولة عربية، وتم تحرير كافة السلع المتبادلة تدريجياً حتى عام ٢٠٠٥.

■ اتفاقية الشراكة المصرية – الأوروبية:

دخلت حيز النفاذ عام ٢٠٠٤، وتتيح الاتفاقية جذب المزيد من الاستثمارات المباشرة من الاتحاد الأوروبي إلى مصر حيث نصت الاتفاقية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع انتقال رؤوس الأموال بين الجانبين بهدف تشجيع الاستثمار، كما تساهم في زيادة حجم الصادرات المصرية الصناعية إلى الأسواق الأوروبية عن طريق إزالة الرسوم الجمركية وأي رسوم أخرى ذات أثر مماثل، وقد تم الاتفاق في يناير ٢٠٢٤ على رفع العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة.

■ اتفاقية المشاركة بين مصر والمملكة المتحدة:

دخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٢١، وتهدف لضمان استمرار المعاملة التجارية التفصيلية لمنتجات البلدين بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

■ اتفاق التجارة الحرة بين الدول العربية – المتوسطية (اتفاق أغادير):

دخلت الاتفاقية حيز النفاذ عام ٢٠٠٦، وتهدف إلى تطبيق قواعد المنشأ التراكمي مما يساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري ودعمه فيما بين الدول الأعضاء، والعمل على تنمية التبادل التجاري بين مصر والدول العربية الموقعة له.

■ اتفاق التجارة الحرة مع دول الإفتا (EFTA) :

دخلت حيز النفاذ عام ٢٠٠٧، وتهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة مع دول الافتا (أيسلندا – النرويج – سويسرا – إمارة ليختنشتاين) والتي تعتبر أهم أسواق أوروبا خارج الاتحاد الاوروبى.

■ اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية:

دخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠٢١، وتهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة تضم في عضويتها كافة دول الاتحاد الأفريقي (٥٤ دولة) بهدف إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية أمام حركة التجارة البينية الافريقية .

■ اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقى « الكوميسا»:

يُعد النفاذ بالنسبة لمصر في عام ١٩٩٩، وتوفر مزايا متعددة منها تتمتع كافة السلع المصرية التي يتم تصديرها إلى الدول الأعضاء بإعفاء تام من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل وفقاً لنسب التخفيضات التي تقرها كل دوله وعلى أساس مبدأ المعاملة بالمثل وتسري الإعفاءات الجمركية على كافة السلع المستوردة من جميع الدول الأعضاء والتي تحقق قيمة مضافة تعادل ٤٥٪، وكذلك الاستفادة من الإعفاءات المتبادلة بين الدول الأعضاء وتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل.

■ اتفاقية التكتلات الثلاثة (الكوميسا – السادك – تجمع شرق أفريقيا):

قامت مصر بالتصديق على الاتفاقية في عام ٢٠١٧، وتهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين التكتلات الأفريقية الثلاثة والتي تضم ٢٦ دولة من خلال تحرير التجارة من القيود الجمركية وغير الجمركية.

■ اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتجمع الميركسور (السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية):

دخل هذا الاتفاق حيز النفاذ عام ٢٠١٧، وتُعد مصر الدولة الإفريقية الأولى التي تقوم بتوقيع اتفاقية مع دول الميركسور مما يعطى الدولة تميزاً نسبياً من حيث تكلفة التصدير إلى أسواق تلك الدول، ويقلل من تكلفة الواردات المصرية من بعض المنتجات، كما تهدف الاتفاقية إلى الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية لأكثر من ٩٠٪ من السلع المتبادلة بين الطرفين وتعزيز التعاون في مجالات الاستثمار والخدمات، وإعفاء نحو٤٧٪ من الصادرات المصرية إلى دول الاتفاقية من الرسوم الجمركية بمجرد دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

500 600 700 800 900 1000 1100 1200 1300 1400 1500 1600

المحور الثاني

أهم مؤشرات الاقتصاد المصري وأهم توقعات المؤسسات الدولية*

* **المصادر:** البنك المركزي المصري - وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

أولاً: أهم مؤشرات الاقتصاد المصري:

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (تريليون جنيه)		٢٠٢٤/٢٠٢٣: ١٣,٩ ٢٠١٧/٢٠١٦: ٣,٧
معدل التضخم (٪)		عام ٢٠٢٤: ٢٨,٣ عام ٢٠١٧: ٢٩,٥
معدل البطالة السنوي (٪)		عام ٢٠٢٤: ٦,٦ عام ٢٠١٦: ١٢,٥
صافي الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)		في نهاية مايو ٢٠٢٥: ٤٨,٥٣ في نهاية مايو ٢٠١٦: ١٧,٥٢
رسوم المرور في قناة السويس (مليار دولار)		العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣: ٦,٦ العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦: ٥
تحويلات المصريين العاملين في الخارج (مليار دولار)		العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣: ٢١,٩ العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦: ٢١,٨
متوسط أسعار الصرف (مايو ٢٠٢٥)		جنيه مصري / دولار: ٥٠,٣ جنيه مصري / يورو: ٥٦,٧ جنيه مصري / استرليني: ٦٧,٢
الاستثمارات الكلية (تريليون جنيه)		العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣: ١,٦ العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦: ٠,٥٢٥٥
الاستثمارات الخاصة (مليار جنيه)		العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣: ٧٠٠,٤ العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦: ٢٨٤,٤
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)		العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣: ٤٦,١ العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦: ٧,٩

أكبر ٥ دول في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (بالمليون دولار)

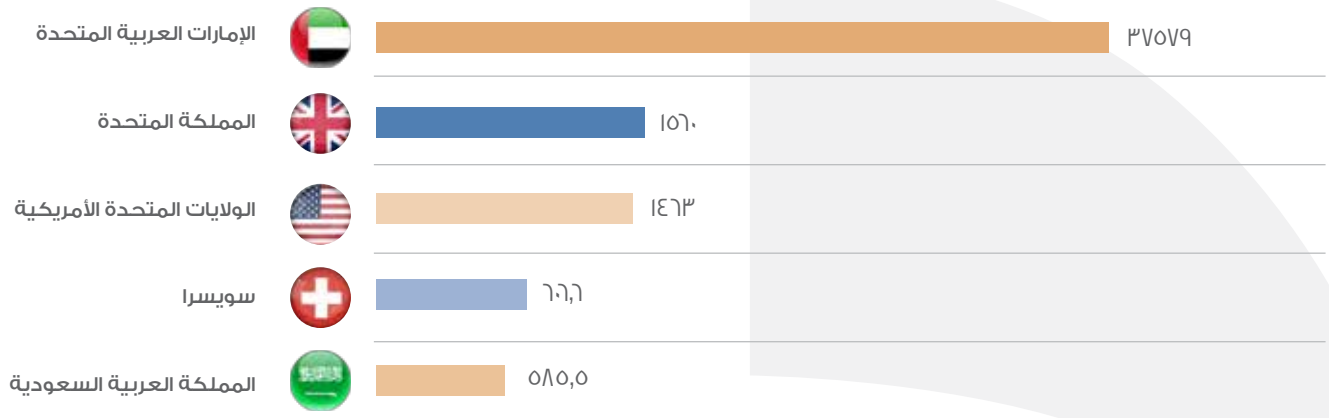

المصدر: البنك المركزي المصري

التوزيع النسبي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير البترولية خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

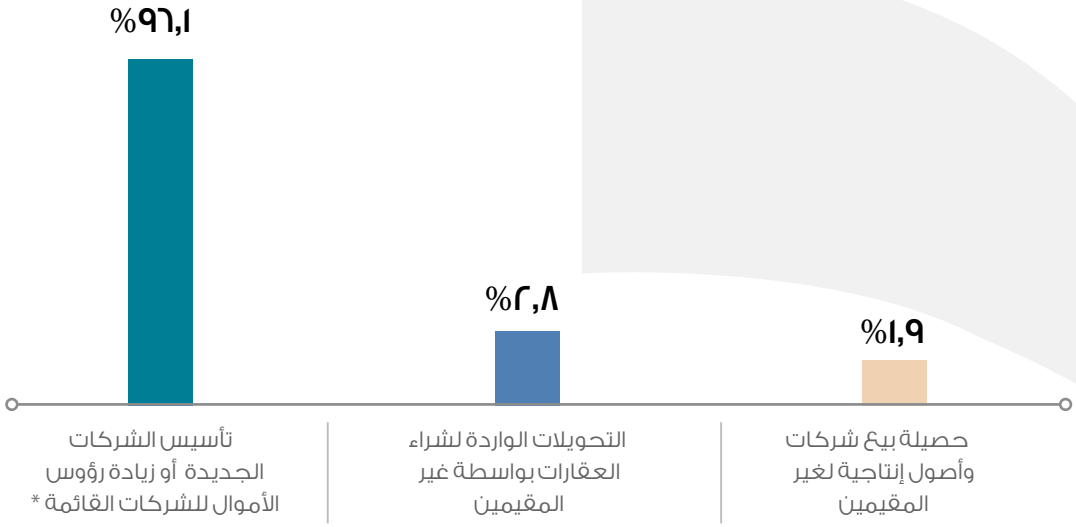

* ارتفاع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لتأسيس الشركات أو التوسعات في الشركات القائمة يرجع إلى التدفقات الواردة في إطار تنفيذ صفقة رأس الحكمة.

المصدر: البنك المركزي المصري

عدد الشركات الجديدة التي تم تأسيسها والتي شهدت توسعات.
(شركة)

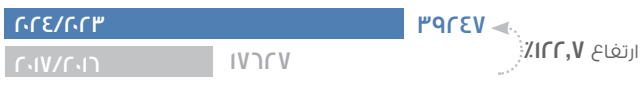

رؤوس الأموال المُصدرة للشركات الجديدة التي تم تأسيسها والتي شهدت توسعات.
(مليار جنيه)

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

ثانياً: توقعات المؤسسات الدولية لأداء الاقتصاد المصري

تعكس التوقعات الصادرة عن كبرى المؤسسات الدولية مدى التحسن الذي يشهده الاقتصاد المصري نتيجة المشروعات والاستثمارات الكبرى، والاصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي تنفذها الدولة، والتطور في عملية إشراك القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى تراجع معدل التضخم، وبدء دورة التيسير النقدي.

توقعات البنك الدولي

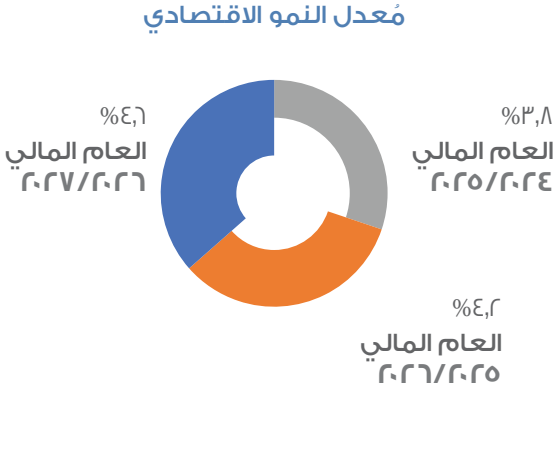

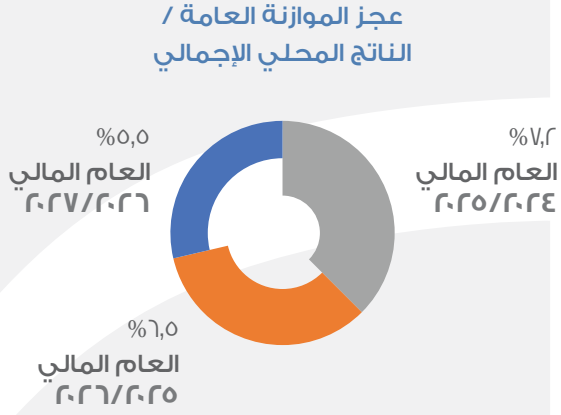

المصدر: البنك الدولي – إبريل ٢٠٢٥.

توقعات صندوق النقد الدولي

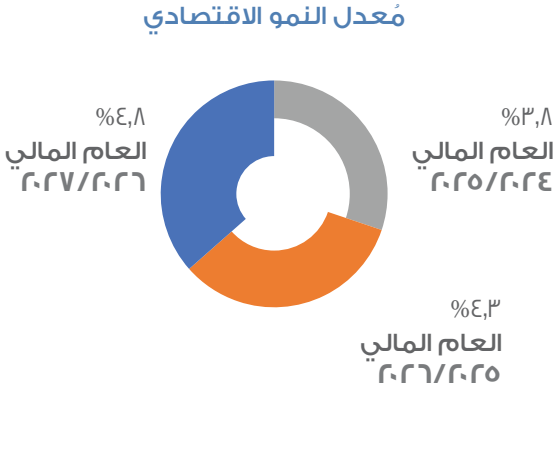

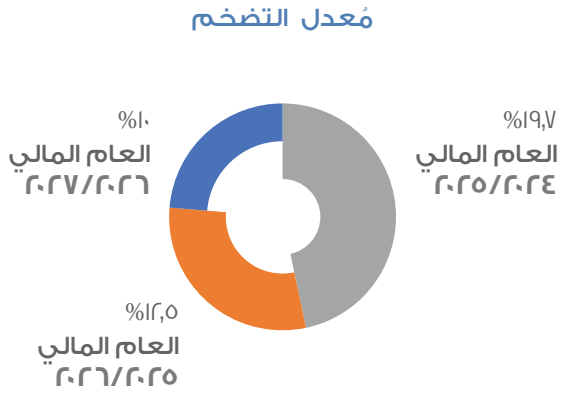

المصدر: صندوق النقد الدولي – إبريل ٢٠٢٥.

توقعات وكالة فيتش للتصنيف الائتماني

FitchSolutions

إجمالي الإيرادات (تريليون جنيه)

٢٠٢٤/٢٠٢٥ العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ ٢٠٢٥/٢٠٢٦ العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ ٢٠٢٦/٢٠٢٧ العام المالي ٢٠٢٧/٢٠٢٦

٢٠٢٤/٢٠٢٥ العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ ٢٠٢٥/٢٠٢٦ العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ ٢٠٢٦/٢٠٢٧ العام المالي ٢٠٢٧/٢٠٢٦

٢٠٢٤/٢٠٢٥ العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ ٢٠٢٥/٢٠٢٦ العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ ٢٠٢٦/٢٠٢٧ العام المالي ٢٠٢٧/٢٠٢٦

عجز الموازنة العامة / الناتج المحلي الإجمالي

٢٠٢٤/٢٠٢٥ العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ ٢٠٢٥/٢٠٢٦ العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ ٢٠٢٦/٢٠٢٧ العام المالي ٢٠٢٧/٢٠٢٦

٢٠٢٤/٢٠٢٥ العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ ٢٠٢٥/٢٠٢٦ العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ ٢٠٢٦/٢٠٢٧ العام المالي ٢٠٢٧/٢٠٢٦

المصدر: وكالة فيتش سوليوشنز – المركز الإعلامي لمجلس الوزراء – مايو ٢٠٢٥

المحور الثالث

تشريعات وحوافز جاذبة للاستثمار

أولاً : أهم القوانين والتشريعات المُنظِّمة لمناخ الاستثمار

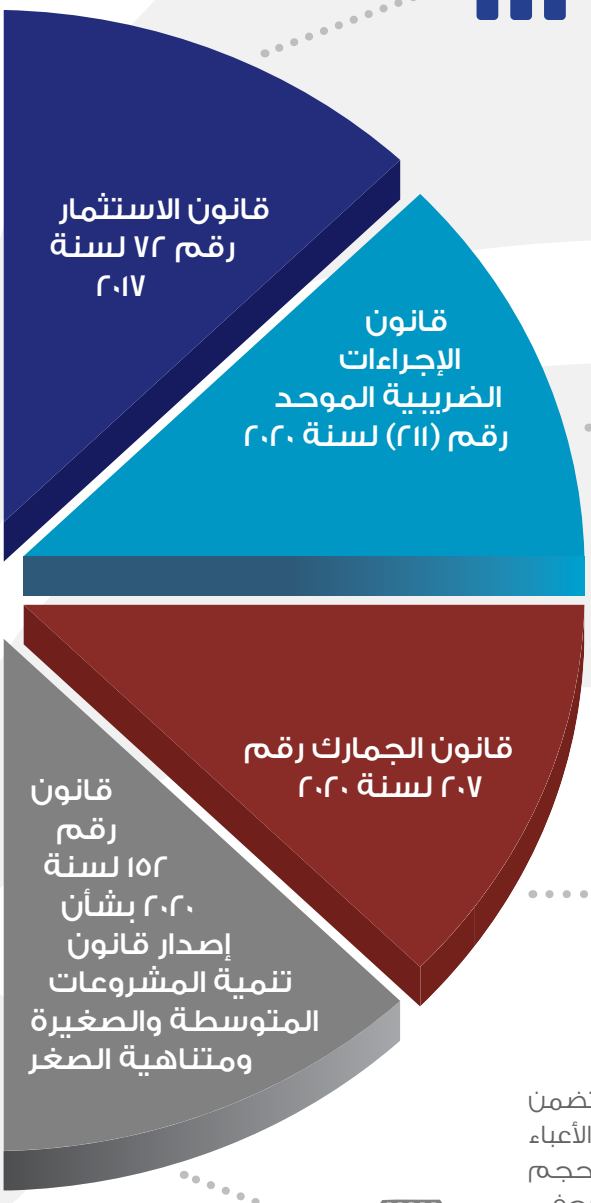

يهدف إلى تحقيق المزيد من الثقة فى مناخ الاستثمار المصرى من خلال زيادة الضمانات الممنوحة للمستثمرين، وتنويع الحوافز الضريبية والجمركية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المستهدفة والمناطق الجغرافية الأكثر احتياجا للتنمية مع ضمان تقديم خدمات استثمار متطورة لتحقيق التنمية المستدامة، وتم تعديل بعض أحكام هذا القانون بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٣، وتهدف هذه التعديلات إلى تمتع المشروعات الاستثمارية الخاضعة لأحكام هذا القانون سواء المقامة قبل العمل بأحكامه أو بعدها، وأيًا كان النظام القانوني الخاضعة له بالحوافز العامة الواردة في هذا القانون فيما عدا المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة، والتوسع في منح الحوافز الخاصة والإضافية، وكذلك منح الرخصة الذهبية.

صدر هذا القانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تقدير للضريبة والعقوبات الخاصة بعدم تقديم إقرار ضريبي، حيث لا يجوز لمصلحة الضرائب المصرية في جميع الأحوال إجراء تقدير أو تعديل للضريبة إلا خلال ٥ سنوات من تاريخ انتهاء المدة المحددة قانونًا لتقديم الإقرار عن الفترة الضريبية. وينقطع التقادم لأي سبب من الأسباب المنصوص عليها في القانون المدني أو بالإخطار بربط الضريبة أو بالتنبيه على الممول أو المكلف بأدائها أو بالإحالة إلى لجان الطعن.

يهدف إلى تيسير المعاملات الجمركية وتحقيق التحول الرقمي في تقديم الخدمات الجمركية مع استحداث تنظيم جديد للأسواق يتضمن قواعد واضحة ومحددة للتعامل الجمركي .

يقدم هذا القانون العديد من الحوافز والمزايا الضريبية وغير الضريبية حيث يتضمن نظامًا ضريبيًا مُبسطاً ودائماً لهذه المشروعات بما يُسهم في تخفيف الأعباء الضريبية عنها. ووفقاً لهذا القانون فإن الضريبة قطعية مُبسطة حسب حجم المبيعات أو الأعمال دون الحاجة إلى دفاتر أو مستندات أو فواتير شراء. كما يعفي القانون المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ومشروعات الاقتصاد غير الرسمي التي تتقدم بطلب لتوفيق أوضاعها من ضريبة الدمغة، ومن رسوم توثيق عقود تأسيس الشركات، وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها وذلك لمدة ٥ سنوات من تاريخ القيد في السجل التجاري، كما تُعفى من ضريبة الدمغة عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة هذه المشروعات.

تسري أحكام هذا القانون على وحدات الجهاز الإداري للدولة من وزارات، ومصالح، وأجهزة لها موازنات خاصة – وعلى وحدات الإدارة المحلية، وعلى الهيئات العامة سواء كانت خدمية أو اقتصادية. واستحدث القانون أساليب جديدة للتعاقد منها أسلوب المناقصات ذات المرحلتين لمواجهة الحالات التي يتعذر فيها التوصيف الفني المتكامل للأصناف أو الأعمال الفنية أو الخدمات أو الدراسات الاستشارية أو المشاريع التي ترغب الجهة في طرحها أو إيجاد حل لمشكلة معينة بسبب الطبيعة المركبة أو المعقدة لأي منها لتحقيق كفاءة الإنفاق لما يتم التعاقد عليه.

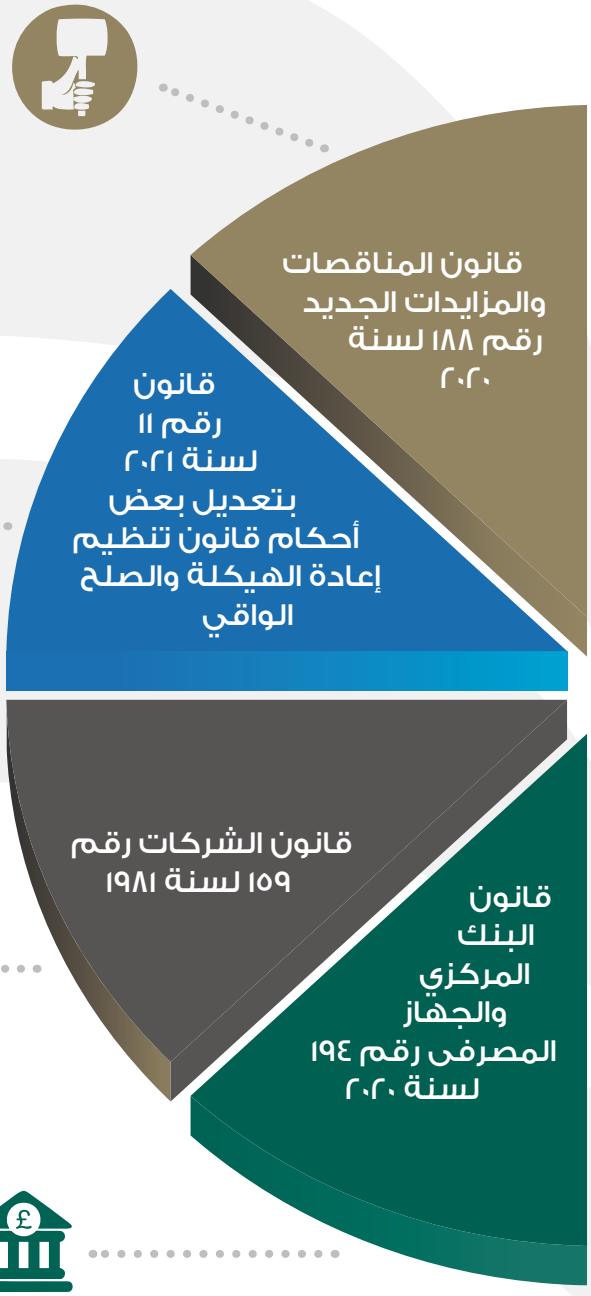

بموجب هذا القانون يتم بمجرد افتتاح إجراءات التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة توقّف المطالبات، ولا يُمنع المدين من الاستمرار بإدارة أمواله أو الحصول على تمويل جديد وعزله عن الدائنين السابقين، هذا بالإضافة إلى تسهيل عملية الإخطارات اختصاراً للوقت، كما حدد القانون آليات وضوابط تنظم عملية إعادة الهيكلة للشركة، فنص على أنه لكل تاجر لا يقل رأسماله عن مليون جنيه، وزاول التجارة بصفة مستمرة خلال السنتين السابقتين على تقديم الطلب ولم يرتكب غشا أن يطلب إعادة الهيكلة.

يعمل على تنظيم أعمال الشركات في مصر وقواعد تأسيسها وتنظم مسئولياتها وحقوقها وواجباتها. مع تنظيم كيفية تفاعل الشركات والمستثمرين والمساهمين والمديرين والموظفين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصلحة فى سبيل تحقيق مبادئ الحوكمة.

يهدف إلى استحداث نظامًا جديدًا لحوكمة البنوك وفقًا لأفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن بما يكفل تقوية دور مجالس إدارات البنوك ويضمن جدارة المسئولين الرئيسيين بها والعمل على منع تعارض المصالح.

ثانياً: ضمانات وحوافز الاستثمار

١- ضمانات الاستثمار

يضمن القانون معاملة عادلة للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء كما يحمي رأس المال المستثمر والمشروعات من أي إجراءات تعسفية إلا بناء على حكم قضائي، ويضمن القانون أيضاً للمستثمرين الأجانب حرية تحويل الأرباح بالعملات الأجنبية بدون أي قيود، وتتمثل أهم الضمانات وفقاً للقانون فيما يلي:

تتمتع جميع الاستثمارات المُقامة في جمهورية مصر العربية بالمعاملة العادلة والمُنصفة، ويجوز استثناء بقرار من مجلس الوزراء تقرير معاملة تفضيلية للمستثمرين الأجانب تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل.

لا تخضع الأموال المستثمرة لأي إجراءات تعسفية أو قرارات تتسم بالتمييز حيث لا يجوز تأميم المشروعات الاستثمارية أو فرض الحراسة عليها أو الحجز عليها أو تجميدها إلا بناءً على حكم قضائي.

تمنح الدولة المستثمرين غير المصريين إقامة في جمهورية مصر العربية طوال عُمر المشروع، وذلك دون الإخلال بأحكام القوانين المُنظمة لذلك.

تلتزم الدولة باحترام وإنفاذ العقود التي تُبرمها.

لا يجوز نزع ملكية أموال المشروعات الاستثمارية إلا للمنفعة العامة، وبمقابل تعويض عادل يدفع مقدماً دون تأخير.

لا يجوز لأي جهة إدارية إصدار قرارات تنظيمية عامة تضيف أعباء مالية أو إجرائية تتعلق بإنشاء أو تشغيل مشروعات تخضع لأحكام هذا القانون أو فرض رسوم أو مقابل خدمات عليها أو تعديلها، إلا بعد أخذ رأي مجلس إدارة الهيئة وموافقة كل من مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للاستثمار.

لا يجوز للجهات الإدارية إلغاء التراخيص الصادرة للمشروع الاستثماري أو وقفها أو سحب العقارات التي تم تخصيصها للمشروع إلا بعد إنذار المستثمر بالمخالفات المنسوبة إليه، وسماع وجهة نظره وإعطائه مهلة مناسبة لإزالة أسباب المخالفة.

للمستثمر الحق في إنشاء وإقامة المشروع الاستثماري وتوسيعه، وتمويله من الخارج دون قيود وبالعملة الأجنبية، كما يكون من حقه تملكه وإدارته واستخدامه، والتصرف فيه وجنى أرباحه وتحويلها إلى الخارج، وتصفية المشروع وتحويل ناتج هذه التصفية كله أو بعضه إلى الخارج وذلك دون الإخلال بحقوق الغير.

تسمح الدولة بإتاحة جميع عمليات التحويل النقدي المتصل بالاستثمار الأجنبي بحرية وبدون إبطاء إلى أراضيها وخارجها.

في حالة التصفية تلتزم الجهات الإدارية المختصة بإخطار الهيئة والشركة تحت التصفية ببيان ما عليها من التزامات خلال مدة اقصاها ٢٠ يوما تبدأ من تاريخ تقديم المصفى طلبا بذلك، ويعتبر انقضاء هذه المدة دون بيان تلك الالتزامات إبراء لذمة الشركات تحت التصفية.

يحق للمشروعات الاستثمارية الخاضعة لأحكام هذا القانون أن تستورد بذاتها أو عن طريق الغير، ما تحتاج إلية في إنشائها أو التوسع فيها أو تشغيلها من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، والآلات، وقطع الغيار، ووسائل النقل المناسبة لطبيعة نشاطها دون حاجه لقيدها في سجل المستوردين.

يحق للمشروعات الاستثمارية الخاضعة لأحكام هذا القانون أن تُصدر منتجاتها بالذات أو بالوساطة دون ترخيص وبغير حاجة لقيدها في سجل المصدرين.

للمشروع الاستثماري الحق في استخدام عاملين أجانب في حدود نسبة (١٠٪) من إجمالي عدد العاملين بالمشروع، وتجوز زيادة هذه النسبة إلى مالا يزيد على (٢٠٪) من إجمالي عدد العاملين بالمشروع، وذلك في حالة عدم إمكانية استخدام عمالة وطنية تملك المؤهلات اللازمة.

للعاملين الأجانب في المشروع الاستثماري الحق في تحويل مستحقاتهم المالية كلها أو بعضها إلى الخارج.

٢- حوافز الاستثمار

قدم قانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته الصادرة بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٣، حوافز استثمارية تشمل الحوافز العامة، والحوافز الخاصة، والحوافز الإضافية، وذلك علي النحو الآتي:

(أ) الحوافز العامة:

وفقاً للمادة رقم (٩)، تتمتع جميع المشروعات الاستثمارية الخاضعة لأحكام هذا القانون، سواء المُقامة قبل العمل بأحكامه أو بعده، أياً كان النظام القانوني الخاضعة له، بالحوافز العامة وذلك فيما عدا المشروعات المُقامة بنظام المناطق الحرة وتتمثل هذه الحوافز فيما يلي:

- تُعفى من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ قيدها فى السجل التجاري.
- تُعفى من الضريبة والرسوم المُشار إليها عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة الشركات والمنشآت.
- تحصيل ضريبة جمركية بفئة موحدة مقدارها ٢٪ على:
  - جميع ما تستورده الشركات والمنشئات من الات ومعدات وأجهزة لآزمة لإنشائها.
  - جميع ما تستورده الشركات والمنشئات التي تعمل في مشروعات المرافق العامة من آلات ومعدات وأجهزة لآزمة لإنشائها أو استكمالها.
- مع عدم الإخلال بأحكام الإفراج المؤقت المنصوص عليها فى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ يكون للمشروعات الاستثمارية ذات الطبيعة الصناعية الخاضعة لأحكام هذا القانون استيراد القوالب والأسطمبات وغيرها من مستلزمات الإنتاج ذات الطبيعة المماثلة دون رسوم جمركية وذلك لاستخدامها فترة مؤقتة فى تصنيع منتجاتها، وإعادة تصديرها إلى الخارج ويكون الإفراج والإعادة إلى الخارج بموجب مستندات الوصول على أن تسجل مستندات الدخول وإعادة الشحن فى سجلات تُعد لهذا الغرض بالهيئة، وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية.

(ب) الحوافز الخاصة:

تُمنح المشـروعات الاسـتثمارية التي تقام بعد العمل بقانون الاسـتثمار ٧٢ لسـنة ٢٠١٧ وفقا للخريطة الاستثمارية حافزاً استثمارياً خصماً من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة، على النحو الآتي:

١. نسبة (٥٠٪) خصما من التكاليف الاستثمارية للقطاع (أ):

%50

- ويشـمل المناطق الجغرافيـة الأكثر احتياجا للتنميـة طبقا للخريطة الاسـتثمارية وبناء على البيانـات والإحصـاءات الصادرة من الجهاز المركـزي للتعبئة العامة والاحصـاء، ووفقاً لتوزيع أنشـطة الاسـتثمار بها على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون، وقرارات السـيد رئيس مجلس الوزراء الصادرة في هذا الشأن.
- وتتمثـل مناطـق القطـاع (أ) فيمـا يلـي: المنطقـة الاقتصادية لقنـاة السـويس– المنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبـي – العاصمة الإدارية الجديدة– منطقة رأس الحكمة – المناطق الجغرافيـة الأكثر احتياجا للتنمية وتشـمل: جنوب محافظة الجيـزة– محافظات الصعيد – (ج (المحافظـات الحدودية،بما فيها محافظة البحر الأحمر من جنوب سـفاجا– محافظات إقليم قناة السويس بورسعيد والإسماعيلية والسويس) شرق القناة.

٢. نسبة (٣٠٪) خصما من التكاليف الاستثمارية للقطاع (ب):

%30

ويشـمل باقي أنحاء الجمهورية وفقا لتوزيع أنشطة الاستثمار، وذلك للمشروعات الاستثمارية الآتية:

- المشروعات كثيفة الاستخدام للعمالة وفقاً للضوابط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون.
- المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- المشروعات التي تعتمد على الطاقة المتجددة أو تنتجها.
- المشروعات القومية والاستراتيجية التي يصدرها قرار من المجلس الأعلى للاستثمار
- المشروعات السياحية التي يصدرها قرار من المجلس الأعلى للاستثمار.
- مشروعات إنتاج الكهرباء، وتوزيعها التي تصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض مشترك من الوزير المختص والوزير المعنى بشئون الكهرباء ووزير المالية.
- المشروعات التي يصدر إنتاجها إلى خارج الإقليم الجغرافي لجمهورية مصر العربية
- صناعة السيارات والصناعات المغذية لها.
- الصناعات الخشبية والأثاث والطباعة والتغليف والصناعات الكيماوية.
- صناعات المضادات الحيوية وأدوية الأورام ومستحضرات التجميل.
- الصناعات الغذائية والحاصلات الزراعية وتدوير المخلفات الزراعية.
- الصناعات الهندسية والمعدنية والنسيجية والجلود.
- الصناعات المرتبطة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- المراكز البحثية ومعامل الاعتماد المرتبطة بصناعة السيارات.

يشترط لتمتع المشروعات الاستثمارية بالحوافز الخاصة المنصوص عليها في المادة (١١) من هذا القانون، توافر الشروط الآتية:

١. أن يتم تأسيس شركة أو منشأة جديدة لإقامة المشروع الاستثماري.

٢. أن تؤسس الشركة أو المنشأة خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية لهذا القانون، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص تمد مدة تأسيس الشركات والمنشآت طبقاً للبند (٢) من الفقرة الأولى من المادة (١٢) من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ لمدة ثانية تنتهي في ٢٠٢٦/١٠/٢٨.

٣. أن تمسك الشركة أو المنشأة حسابات منتظمة، وإذا كانت الشركة أو المنشأة تعمل في أكثر من منطقة فلها أن تستفيد بالنسبة المقررة لكل منطقة بشرط أن يكون لكل منطقة حسابات مستقلة.

٤. ألا يكون أي من المساهمين أو الشركاء أو أصحاب المنشآت قد قدم أو ساهم أو استخدم في إنشاء أو تأسيس أو إقامة المشروع الاستثماري المتمتع بالحافز أيا من الأصول المادية لشركة أو منشأة قائمة وقت العمل بأحكام هذا القانون أو قام بتصفية تلك الشركة أو المنشأة خلال المدة المبينة بالبند (٢) من هذه المادة بغرض إنشاء مشروع استثماري جديد يتمتع بالحوافز الخاصة المشار إليها.

وفي جميع الأحوال يجب ألا يجاوز الحافز الاستثماري (٨٠٪) من رأس المال المدفوع حتى تاريخ بدء مزاولة النشاط، وذلك وفقا لأحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥، كما يجب ألا تزيد مدة الخصم على ٧ سنوات من تاريخ بدء مزاولة النشاط.

وقد صدرت قرارات رئيس مجلس الوزراء أرقام ١٠٤ لسنة ٢٠٢٢، و٩٨١ لسنة ٢٠٢٢، و٩٨٢ لسنة ٢٠٢٢، و١٧٧٥ لسنة ٢٠٢٢، و٤٤٢٧ لسنة ٢٠٢٢ لتوزيع القطاعات الفرعية لأنشطة الاستثمار بالنطاق الجغرافي لكل من القطاعيين (أ) و (ب).

٣. نسبة من (٣٥٪-٥٥٪) للمشروعات الاستثمارية التي تزاول أحد الأنشطة الصناعية التي تم تحديدها وفقاً للمادة رقم (١١) مكرر من القانون رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧، وذلك على النحو التالي:

- تمنح المشروعات الاستثمارية التي تزاول أحد الأنشطة الصناعية التي يتم تحديدها وفقاً لهذ المادة حافزاً استثمارياً نقدياً لا يقل عن نسبة (٣٥٪) ولا يجاوز نسبة (٥٥٪) من قيمة الضريبة المُسددة مع الإقرار الضريبي على الدخل المُتحقق من مُباشرة النشاط في المشروع الاستثماري أو توسعاته.

- وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ لتحديد قواعد وشروط وفئات استحقاق هذا الحافز، وكذلك كيفية وأليات صرف هذا الحافز. كما حدد هذا القرار القطاعات الصناعية وأنشطتها الفرعية المستحقة لهذا الحافز في حالة توافر الشروط بها والمنصوص عليها في القانون، وهي الصناعات المعدنية، والصناعات الكيماوية، والصناعات الهندسية، والصناعات الطبية والدوائية، والصناعات النسيجية، والصناعات التعدينية.

ووفقاً للمادة رقم (٣) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ يشترط لمنح هذا الحافز توافر الشروط الاتية:

- أن يبدأ المشروع في مزاولة النشاط خلال المدة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة (١١) مكرراً من القانون، ويتحدد تاريخ بدء مزاولة النشاط وفقاً للمادة (١٣) من اللائحة التنفيذية.

- أن يقام المشروع داخل إحدى مناطق القطاع (أ) المحدد بالمادة رقم (١١) من القانون، أو المناطق النائية التي يصدر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء أو المجتمعات العمرانية الجديدة، أو المناطق الصناعية، أو المناطق الاستثمارية، أو المناطق التكنولوجية.

- أن يعتمد المشروع أو توسعاته، في تمويله حتى تاريخ بدء النشاط على النقد الأجنبي من الخارج بنسبة (٥٠٪) على الأقل من أمواله.

كما إنه وفقاً للمادة رقم (٤) من القرار رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣، يستحق الحافز المنصوص علية بالمادة رقم (١١) مكرر من القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، بأحد الفئات التالية وفقاً لنسبة التمويل الخارجي للمشروع، على النحو التالي:

- بفئة (٣٥٪) من قيمة الضريبة المُسددة مع الإقرار الضريبي على الدخل المتحقق من مباشرة النشاط في المشروع، إذا اعتمد في تمويله على النقد الأجنبي المحول من الخارج بنسبة (٥٠٪) أو أكثر ولا تصل إلى (٧٥٪) من أمواله.
- بفئة (٤٥٪) من قيمة الضريبة المسددة مع الإقرار الضريبي على الدخل المتحقق من مباشرة النشاط في المشروع، إذا اعتمد في تمويله على النقد الأجنبي المحول من الخارج بنسبة (٧٥٪) أو أكثر ولا تصل إلى (٩٠٪) من أمواله.
- بفئة (٥٥٪) من قيمة الضريبة المسددة مع الإقرار الضريبي على الدخل المتحقق من مباشرة النشاط في المشروع، إذا اعتمد في تمويله على النقد الأجنبي المحول من الخارج بنسبة (٩٠٪) أو أكثر من أمواله.

(ج) الحوافز الإضافية:

وفقاً للمادة (١٣) يتم منح حوافز إضافية للمشروعات المنصوص عليها في المادتين (١١)، و (١١) مكرر، وذلك على النحو الآتي:

- السماح بإنشاء منافذ جمركية خاصة لصادرات المشروع الاستثماري أو وارداته بالاتفاق مع وزير المالية.
- تتحمل الدولة قيمة ما يتكفله المستثمر لتوصيل المرافق إلى العقار المُخصص للمشروع الاستثماري أو جزء منها، وذلك بعد تشغيل المشروع.
- تتحمل الدولة جزء من تكلفة التدريب الفني للعاملين.
- رد نصف قيمة الأرض المخصصة للمشروعات الصناعية فى حالة بدء الإنتاج خلال عامين من تاريخ تسليم الأرض.
- تخصيص أراض بالمجان لبعض الأنشطة الاستراتيجية وفقا للضوابط المقررة قانوناً فى هذا الشأن.
- الإعفاء من مقابل الانتفاع بالأراضي المخصصة لإقامة المشروع لمدة ١٠ سنوات كحد أقصي من بداية التشغيل.
- إعفاء المشروعات من المساهمة في تكاليف إنشاء البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة بنسبة لا تجاوز (٥٠٪) منها وفقاً للضوابط التي يصدر بتحديدها قرار من المجلس الأعلى.

شروط التمتع بالحوافز الإضافية:

وفقاً للمادة رقم (١٢) من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧، يشترط لمنح الشركات والمنشآت أي من الحوافز الإضافية المنصوص عليها في المادة رقم (١٣) من هذا القانون، أن تكون قد بدأت الإنتاج أو زاولت النشاط بحسب الأحوال وفقاً للتقرير المُعتمد من الهيئة، فضلاً عن توافر أحد الشروط الآتية:

- أن تكون جمهورية مصر العربية أحد المواطن الرئيسية للمنتجات التي تنتجها الشركة أو تكون المنتجات التي تتخصص فيها الشركة موطنها الرئيسي جمهورية مصر العربية.
- أن تعتمد في تمويل مشروعاتها على موارد من النقد الأجنبي المحول من الخارج وفقاً للضوابط التي يحددها مجلس إدارة البنك المركزي عن طريق أحد البنوك المصرية.
- تصدير جزء من منتجاتها بما لا يقل عن ٥٠٪ للخارج.
- أن يتضمن نشاط الشركات العاملة في أحد مجالات التقنية الحديثة المتطورة ونقل التكنولوجيا المتطورة إلى مصر والعمل على دعم الصناعات المُغذية لها.
- أن يتم تعميق المكون المحلي في منتجات المشروع على ألا تقل نسبة المكون المحلي من الخامات ومستلزمات الانتاج في منتجاته عن ٥٠٪، وذلك طبقاً للضوابط المعمول بها بالهيئة العامة للتنمية الصناعية.
- أن يكون نشاط الشركة قائماً على أحد المخرجات البحثية الناتجة عن مشروعات بحثية تمت داخل جمهورية مصر العربية.

حافز الموافقة الواحدة (الرخصة الذهبية)

وفقاً لنص المادة (٢٠) من قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ والمادتين (٤٢،٤٣) من لائحته التنفيذية، مع عدم الاخلال بأحكام المادة (٢٣) من هذا القانون، فانة يمكن تعريف الرخصة الذهبية بإنها موافقة واحدة على إقامة المشروع وتشغيله وإدارته بما في ذلك تراخيص البناء، وتخصيص العقارات اللازمة له، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء منح الشركات، أيا كان شكلها القانوني القائمة أو التي تؤسس لإقامة مشروعات استثمارية جديدة أو مشروعات استراتيجية أو قومية تسهم في تحقيق التنمية في المجالات وبالمعايير التي يصدر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء، أو مشروعات المشاركة بين القطاع الخاص والدولة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام في أنشطة المرافق العامة والبنية التحتية أو الطاقة الجديدة والمتجددة أو الطرق والمواصلات أو الموانئ.

وتتولى الهيئة بمشاركة الجهات المختصة متابعة التزام الشركات باشتراطات وضوابط إقامة المشروع وتشغيله وإدارته وفقاً للقوانين واللوائح المُنظمة بمعرفة لجنة تُشكيل لهذا الغرض.

■ شروط اعتبار المشروع الاستثماري استراتيجياً أو قومياً:

صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٥٦) لسنة ٢٠٢٢ في شأن تحديد شروط اعتبار المشروع الاستثماري استراتيجياً أو قومياً في مجال تطبيق حكم المادة (٢٠) من قانون الاستثمار، وهي أن يتوافر فيه معيار أو أكثر من المعايير التالية:

- أن يسهم في زيادة الصادرات من خلال تصدير جزء من (٥٠%) من منتجاته إلى الخارج سنوياً، وذلك خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ بدء مزاولة النشاط.
- أن يعتمد في تمويله على النقد الأجنبي المحول من الخارج عن طريق أحد البنوك المصرية، وفقاً للأحكام الواردة في قانون الاستثمار ولائحته التنفيذية وطبقاً للضوابط التي يحددها مجلس إدارة البنك المركزي.
- أن يستهدف تقليل الواردات وتوطين الصناعة وتعميق المكون المحلي في منتجاته، بحيث لا تقل نسبة المكون المحلي من الخامات ومستلزمات الإنتاج في منتجاته عن (٥٠%) على أن تحتسب هذه النسبة بخصم قيمة المكونات المستوردة من تكلفة المنتج.
- أن يقام في أحد المناطق الأكثر احتياجاً للتنمية المحددة بقرار مجلس الوزراء رقم ٧ لسنة ٢٠٢٠.
- أن يُسهم في نقل وتوطين التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمتطورة إلى مصر، ودعم الابتكار والتطوير والبحث العلمي.
- أن يكون من المشروعات التي تهدف إلى تأمين سلع استراتيجية للبلاد والحد من استيرادها.
- أن يكون من المشروعات كثيفة استخدام العمالة الوطنية.
- أن يُسهم في الحد من التأثير البيئي وخفض الانبعاثات الحرارية وتحسين المناخ.

■ الضوابط والشروط الواجب توفرها للتقدم للحصول على الرخصة الذهبية:

وفقاً لنص المادة (٤٢) من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ يقدم طلب الحصول على الموافقة الواحدة على النموذج الذي تعده الهيئة لهذا الغرض، مرفقاً به المستندات والإقرارات الآتية:

- ما يفيد تمتع الشركة بالملاءة المالية اللازمة لتنفيذ المشروع طبقاً للمعايير التي يضعها مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن.
- دراسة جدوى مبدئية للمشروع بعدها أحد بيوت الخبرة الوطنية أو العالمية ذات السمعة الطيبة المرخص لها.
- برنامج زمني لتنفيذ المشروع.
- إقرار من الشركة بالالتزام بتوفير كافة المرافق الخاصة بالبنية التحتية للمشروع (طرق - مياه - صرف صحي - كهرباء - اتصالات - معالجة المخلفات).
- إقرار من الشركة بالالتزام بكافة الاشتراطات والضوابط المتعلقة بنشاطها وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة له.
- إقرار من الشركة بأن تؤدى إلى الهيئة جميع الرسوم وغيرها من المبالغ التي تفرضها القوانين لحساب الجهات المختصة وذلك خلال ٣٠ يوماً من تاريخ إخطارها بتلك الرسوم والمبالغ.

وتتولى الهيئة دراسة الطلب ومرفقاته للتحقق من استيفاء المستندات والاقرارات المشار إليها، ويعرض الرئيس التنفيذي للهيئة طلب الشركة على الوزير المختص ليتولى بالتنسيق مع الوزير المختص عرضة على مجلس الوزراء ليقرر ما يراه بشأنه.

ثالثاً: القرارات الخاصة بتطبيق حوافز الاستثمار

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٤ لسنة ٢٠٢٢، والذي ينص على توزيع الأنشطة الاستثمارية على القطاعات الفرعية في مجالات (الصناعة – السياحة – الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات – البترول والموارد الطبيعية – الزراعة والإنتاج الحيواني وإنتاج الدواجن والأسماك – النقل) ضمن النطاق الجغرافي للقطاعات (أ) و(ب)، وتنص المادة الثانية بالتزام الشركات والمنشآت المخاطبة بأحكام هذا القرار بالحصول على الموافقات والتصاريح والتراخيص اللازمة من الجهات المختصة حسب طبيعة كل نشاط من الأنشطة الواردة بالجداول المرفقة بالقرار.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٨١ لعام ٢٠٢٢ والخاص بتوزيع القطاعات الفرعية لأنشطة الاستثمار في قطاعات (الكهرباء والطاقة المتجددة – التعليم – الرياضة) بالنطاق الجغرافي لكل من القطاعين (أ) و (ب)، والتزام الشركات والمنشآت المخاطبة بأحكام المادة الأولى من هذا القرار بالحصول على الموافقات والتصاريح والتراخيص من الجهات المختصة حسب طبيعة كل نشاط لمنح الحوافز الواردة بالجداول المرفقة بالقرار.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٧٥ لسنة ٢٠٢٢ بشأن توزيع القطاع الفرعي لأنشطة الاستثمار في قطاع الصحة بالنطاق الجغرافي لكل من القطاعين (أ) و(ب) طبقاً للجداول المرفقة بالقرار.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٤٢٧ لسنة ٢٠٢٢ والخاص بإضافة المراكز البحثية، ومعامل الاعتماد المرتبطة بصناعة السيارات إلى كل من الجدولين (١) و(٢) المرافقين لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم لسنة ١٠٤ لسنة ٢٠٢٢.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٨٣ لسنة ٢٠٢٢ والذي يُنص على تولي الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة التنسيق مع كافة الوزارات والجهات المعنية بالقطاعات الفرعية لأنشطة الاستثمار بالنطاق الجغرافي لكل من القطاعين (أ) و(ب) وفق حكم المادة (١١) من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ والصادر بشأنها قرارات رئيس مجلس الوزراء بتحديد توزيع القطاعات الفرعية للاستثمار المذكورة لتحديد المشروعات الاستثمارية المُقترح منحها الحوافز الإضافية الملائمة لطبيعة كل مشروع وفقاً لأحكام المادة (١٣) من قانون الاستثمار.
- قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء وحدة منح «الرخصة الذهبية» للشركات التي تؤسس لإقامة مشروعات استراتيجية أو قومية تُسهم في تحقيق التنمية، وتمنح للمستثمر موافقة واحدة تشمل إقامة المشاريع وتشغيلها وإدارتها بما في ذلك التراخيص اللازمة.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٦ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تحديد شروط اعتبار المشروع الاستثماري استراتيجياً أو قومياً في مجال تطبيق حكم المادة (٢٠) من قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، والتي تجيز لمجلس الوزراء منح الشركات التي تؤسس لإقامة بعض المشروعات موافقة واحدة، أن يتوافر فيه معياران أو اكثر من المعايير المرفقة في القرار ، وأن يُقام في أحد المجالات المُرفقة في القرار المُشار إليه.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٠٠ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار، وتضمنت التعديلات إنه يشترط فيمن يتقدم للحصول على الموافقة الواحدة المنصوص عليها في المادة (٢٠) من قانون الاستثمار أن يتخذ شكل شركة مساهمة أو شركة ذات مسئولية محدودة على ألا يقل رأس المال المصُدر للشركة عن ٢٠٪ من التكاليف الاستثمارية للمشروع، وأن تلتزم الشركة بتقديم دراسة جدوى مبدئية للمشروع، وبرنامج زمني محدد، والالتزام بتوفير كافة المرافق الخاصة بالبنية التحتية.
- أصدَر رئيس الجمهورية قرارًا جمهوريًا بإصدار القانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، وتهدف هذه التعديلات إلى تمتع المشروعات الاستثمارية الخاضعة لأحكام هذا القانون سواء المُقامة قبل العمل بأحكامه أو بعدها، وأيًا كان النظام القانوني الخاضعة له، بالحوافز العامة الواردة في هذا القانون فيما عدا المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة، والتوسع في منح الحوافز الخاصة.
- قرار رئيس مجلس وزراء رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٣ ، والذي ينص على إنه مع عدم الإخلال بالحوافز والمزايا والاعفاءات المنصوص عليها بالفصل الثاني من قانون الاستثمار، تستحق المشروعات الاستثمارية في قطاع الصناعة أو توسعاتها بحسب الأحوال، التي تنتج بصفة أساسية منتجاً أو أكثر من المنتجات الصناعية المبينة في الجدول المرفق لهذا القرار حافزاً استثمارياً نقدياً لا يقل عن نسبة ٣٥٪ ولا يجاوز نسبة ٥٥٪ من قيمة الضريبة، وفقاً للقواعد والاحكام المنصوص عليها في هذا القرار، ولا يُعد هذا الحافز دخلاً خاضعاً للضريبة، ويكون المشروع منتجاً بصفة أساسية لمنتج أو أكثر من المنتجات الصناعية المبينة في الجدول المرفق لهذا القرار إذا كان رقم أعماله في المنتج أو المنتجات المستهدفة يتجاوز ٥٠٪ من إجمالي رقم أعماله.
- قرار رقم ١٢٠٣ لسنة ٢٠٢٤ بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٧، حيث تضمنت هذه التعديلات إنه يجوز بقرار من مجلس الوزراء منح الشركات المُشار إليها بالمادة (٢٠) من قانون الاستثمار موافقة واحدة على إقامة المشروع وتشغيله وإدارته بما في ذلك تراخيص البناء، وتخصيص العقارات اللازمة له.

رابعاً: أهم إجراءات التبسيط والتيسير على المستثمرين

موافقة المجلس الأعلى للاستثمار بعد إعادة تشكيلة في مايو ٢٠٢٣ على ٢٢ قراراً لجذب وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتذليل مختلف التحديات التي تواجه زيادة استثمارات القطاع الخاص

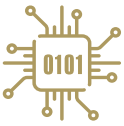

تفعيل استراتيجية التحول الرقمي بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وتدشين عملية التاسيس الإلكتروني للشركات، والتوقيع الإلكتروني، وتفعيل المنصة الموحدة للتراخيص الإلكترونية

إصدار الموافقات أو التصاريح أو التراخيص اللازمة لإنشاء وتشغيل المشروعات الاستثمارية خلال ٢٠ يوم عمل، وجاري تقليلها إلى ١٠ أيام عمل

إنشـــاء وحدة منح «الرخصة الذهبية» و«وحدة الحوافز الخاصة» بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

تنفيذ خطة الانتشار الجغرافي لمراكز خدمات المستثمرين

منح المستثمرين الأجانب حق الإقامة في مصر لمدة ٥ سنوات قابلة للتجديد لتيسير إقامتهم في مصر، وتيسير إجراءات حصولهم على موقف الموافقات الأمنية

إطلاق النسخة المُحدثة من خريطة مصر الاستثمارية، والتي تضمنت إعادة تصميم الموقع لتحقيق سهولة عرض الفرص الاستثمارية وفرص القطاع الخاص

العمل بنظامي التملك وحق الانتفاع في تخصيص الأراضي الصناعية المُرفقة حيث سيكون التسعير فقط بقيمة المرافق

تطوير البنية التحتية للمناطق الحرة لتشجيع المشروعات القائمة وجذب المزيد من الاستثمارات، والعمل على إقامة مناطق حرة جديدة

التوسع في إنشاء مناطق استثمارية متكاملة جاهزة التراخيص

إنشاء وحدة تختص بحل مشكلات المستثمرين داخل مجلس الوزراء مهمتها التنسيق بشأن المعوقات والشكاوى المختلفة للتغلب على معوقات الاستثمار، والعمل على سرعة حل مشاكل المستثمرين

التدريب المستمر للكوادر البشرية بالهيئة وممثلي الجهات بمراكز خدمات المستثمرين في مجالات الإدارة المتطورة

تشريعات وحوافز جاذبة للاستثمار

مقترح إلغاء الرسوم المتعددة التي تفرضها الجهات والهيئات الحكومية على الشركات واستبدالها بضريبة إضافية موحدة تحتسب على صافي الأرباح مما يسهم في تحقيق طفرة في بيئة الاعمال وتدفقات الاستثمار إلى مصر.

إصدار «دليل الحوافز والتسهيلات الضريبية "والذي يوضح التيسيرات الضريبية لكل راغب في الاستثمار والتوسع والنمو من خلال نظام ضريبي متكامل وواضح على الاستثمار ونمو المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

تخفيف الأعباء المالية غير الضريبية والاجرائية على المستثمرين من خلال وضع خطة لتطبيق تلك السياسات بحيث وتشمل معالجة أبرز الاستقطاعات المالية المطبقة على الشركات بشكل دوري، حيث تم تخفيض نسبة صندوق تمويل التدريب والتأهيل من ١٪ من الأرباح إلى ٠,٢٥٪ من الحد الأدنى للأجر التأميني، وتعديل ضريبة المساهمة التكافلية لتُحتسب على الأرباح بدلاً من الإيرادات.

إنشاء وحدة ريادة الأعمال والشركات الناشئة بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وإطلاق المنصة الإلكترونية الخاصة بالوحدة بهدف التعرف على مقترحاتهم وأفكارهم الخاصة بتطوير بيئة ريادة الأعمال في مصر.

توسعت الهيئة العامة للاستثمار في تقديم الخدمات الاستثمارية الإلكترونية للمصريين بالخارج، ومنها خدمات التأسيس والتوسع واعتماد مجالس الإدارات إلكترونياً وغيرها من الخدمات.

تشكيل لجنة مشتركة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والمحافظات للتعاون في تحديد والترويج للفرص الاستثمارية بالمحافظات.

المحور الرابع

الانتشار الجغرافي للهيئة العامة للاستثمار من خلال الأنظمة الاستثمارية المتعددة

أولاً: مراكز خدمات المستثمرين

- قامت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بإنشاء وتطوير مراكز خدمات المستثمرين والعمل على تحديث الخدمات بما يتماشى مع نصوص قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ والمعايير الدولية من تحديد إطار زمني للانتهاء من التراخيص، وميكنة الخدمات، وتطبيق إجراءات التأسيس الإلكتروني، والتزام الجهات المختصة بالاعتداد بالتوقيعات الإلكترونية، وقبول السداد الإلكتروني لجميع المدفوعات، وهي خطوات رئيسية وضرورية لمكافحة الفساد، والقضاء على البيروقراطية، وتطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة والشفافية.

- وفي إطار خطة الانتشار الجغرافي في المحافظات يوجد حالياً ١٤ مركز قائم في القاهرة (المركز الرئيسي)، والجيزة (السادس من أكتوبر)، والإسكندرية، والشرقية (العاشر من رمضان)، والإسماعيلية، وبورسعيد، والدقهلية (جمصة)، وأسيوط، وسوهاج، والمنيا، وجنوب سيناء (شرم الشيخ)، وقنا، والوادي الجديد، والفيوم.

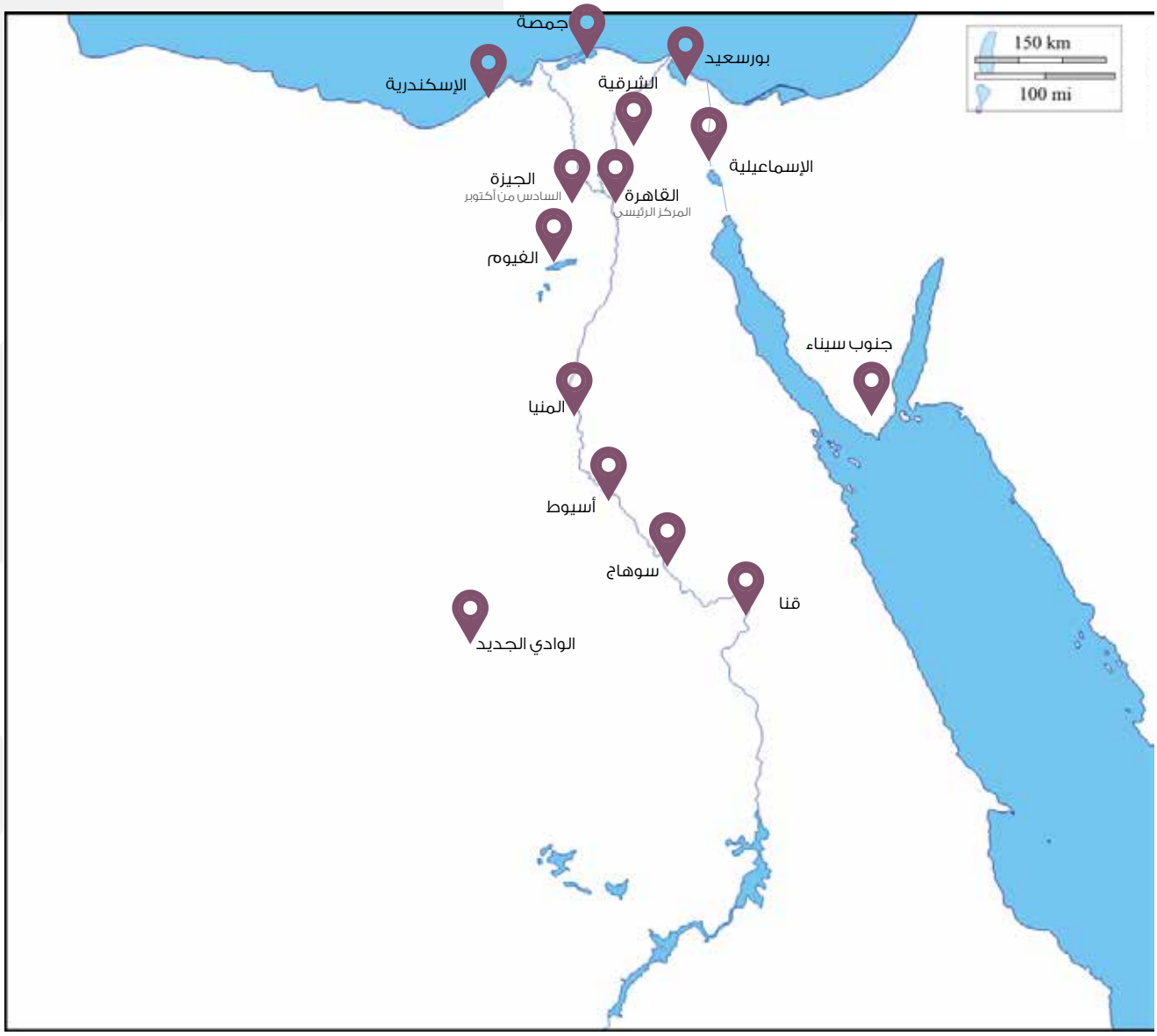

١- الخدمات التي تقدمها مراكز خدمات المستثمرين

كان إنشاء مراكز خدمات المستثمرين في مختلف محافظات الجمهورية بمثابة خطوة هامة نحو تقديم الخدمات لكافة المستثمرين تطبيقاً لما نص عليه قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، ومن أهم الخدمات التي تقدمها مراكز الخدمات ما يلي:

الخدمات الإلكترونية الجديدة التي تقدمها مراكز خدمات المستثمرين:

التأسيس الإلكتروني تتيح خدمة التأسيس الالكتروني الإرشادات الخاصة بالتأسيس، بالإضافة إلى تعريف المستثمر بطبيعة الشركة الملائمة لنشاطه والمستندات والرسوم المطلوبة ومدة أداء الخدمة، ومتابعة حالة الطلب.

التوقيع الإلكتروني تم التوسع في قاعدة استخدام تقنية التوقيع الإلكتروني وتتمثل مزايا التوقيع الإلكتروني في توفير الوقت والجهد حيث لا يمكن تزويره، وسهولة الاستخدام، ويمكن استخراجه من إحدى الشركات المرخص لها من هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات.

المنصة الإلكترونية لتراخيص الاستثمار إطلاق المنصة الالكترونية لتراخيص الاستثمار، والتي ستقوم بربط الجهات المختصة بإصدار الموافقات اللازمة لطلبات تراخيص المستثمرين وتوحيد جهات التعامل مع المستثمرين وتبسيط إجراءات الحصول على كافة التراخيص.

الرخصة الذهبيـــة تتقدم الشركة من خلال الموقع الإلكتروني او عن طريق الأمانة الفنية لوحدة الرخصة الذهبية الكائن مقرها في مبني الهيئة العامة الاستثمار بطلب استخراج الرخصة الذهبية على النموذج المخصص لذلك مرفقا به نسختين رسميتين من المستندات المطلوبة

صحيفة الاستثمار الإلكترونية تم استحداث عملية نشر الصحيفة الإلكترونية للشركات والتي تتضمن عقود تأسيس الشركات وأنظمتها الأساسية وتعديلاتها عبر البوابة الإلكترونية للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

شهادة عدم الالتباس وحجز الاسم التجاري أتاحت الهيئة خدمة استخراج شهادة عدم الالتباس وحجز الاسم التجاري إلكترونيا، عبر الموقع الإلكتروني NonConfuision.gafi.gov.eg حيث يُمكن للشركات الراغبة في التأسيس بمركز خدمات المستثمرين استخراج شهادة عدم الالتباس وحجز الاسم التجاري إلكترونياً.

الخدمات الإلكترونية للمصريين بالخارج توسع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في تقديم الخدمات الاستثمارية الإلكترونية للمصريين بالخارج، ومنها خدمات التأسيس والتوسع واعتماد مجالس الإدارات إلكترونياً وغيرها من الخدمات، وذلك بهدف تعزيز المشاركة الاقتصادية للمصريين في الخارج عبر تقديم الدعم الفني والمشورة، والتعريف بنظم الاستثمار المختلفة، والحوافز والضمانات التي نص عليها قانون الاستثمار، وعرض الفرص الاستثمارية بمختلف القطاعات وتيسير الحصول على الخدمات التي تقدمها الهيئة.

٢- الخطوات الخاصة بتأسيس الشركات من خلال مراكز خدمات المستثمرين

أ- التأسيس عبر البوابة الالكترونية

- التسجيل وإنشاء حساب ومساحة عمل خاصة بالمستخدم على البوابة الالكترونية للهيئة **www.gafinet.gov.eg**
- اختيار الشكل القانوني المناسب واستعراض الإجراءات والمستندات والرسوم المطلوبة وزمن أداء الخدمة وبدء تقديم طلب التأسيس.
- ملء بيانات الشركة وتحميل المستندات المطلوبة وإرسال الطلب للمراجعة ومتابعة حالة الطلب.
- سداد رسوم التأسيس الخاصة بكافة الجهات المشاركة في أداء الخدمة دفعة واحدة باستخدام بطاقة الائتمان الخاصة.
- توقيع المستخدم الكترونياً على عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة باستخدام التوقيع الإلكتروني من خلال البوابة الالكترونية.
- توقيع المستخدم الكترونياً على محضر توثيق عقد التأسيس الصادر من مصلحة الشهر العقاري باستخدام التوقيع الالكتروني.
- تتولى الهيئة إنهاء باقي إجراءات التأسيس نيابة عن العميل وتسليم المخرجات من خلال مركز خدمات المستثمرين أو البريد المصري.

ب- التأسيس بمركز خدمات المستثمرين

١ اختيار الخدمة والحصول على رقم الانتظار، ثم مراجعة المستندات، وإصدار عقد تأسيس الشركة وتوقيعه إلكترونياً، ثم سداد الرسوم.

زمن أداء الخدمة

٢ قيام ممثل الشركة بتوقيع مستندات توثيق العقد إلكترونياً واستلام مستندات الشركة

لمزيد من المعلومات عن الخدمات والمستندات والإجراءات الخاصة بتأسيس الشركات يمكنك زيارة الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

www.gafi.gov.eg

في حالة مواجهة أية مشكلة أثناء تأسيس الشركة إلكترونياً برجاء الاتصال بالخط الساخن **١٦٠٣٥** من الساعة الثامنة والنصف صباحاً حتى الساعة الثالثة مساءً بتوقيت القاهرة أو إرسال رسالة على البريد الإلكتروني
e-service@gafinet.org.eg

ثانياً: المناطق الحرة (عامة وخاصة)

تُعد المناطق الحرة في مصر نمطاً استثمارياً متميزاً كونها أحد أنظمة الاستثمار الخاضعة لأحكام قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية، والذي تشرف على تطبيقه الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. ويسمح بإقامة كافة الأنشطة المراد الاستثمار بها داخل المناطق الحرة وفقاً للسياسة التي تضعها الهيئة، وبصفة أساسية الصناعات الموجهة للتصدير إلى الخارج باستثناء بعض الصناعات.

مؤشرات المناطق الحرة (نهاية ٢٠٢٤)

١٢٠٨ مشروع	عدد المشروعات العاملة بنظام المناطق الحرة
١٤ مليار دولار	حجم رؤوس الأموال المُستَثمرة بمشروعات المناطق الحرة
٢,٨ مليار دولار	حجم مساهمات رؤوس الأموال العربية والأجنبية
٣٣,٧ مليار دولار	إجمالي التكاليف الاستثمارية لمشروعات المناطق الحرة
٢١٧ ألف	فرص العمل التي توفرها مشروعات المناطق الحرة

١- المناطق الحرة العامة

يوجد حاليا عدد ٩ مناطق حرة عامة منتشرة بأنحاء الجمهورية مزودة بالمرافق والبنية الأساسية اللازمة للتشغيل واستقبال المشروعات، هذا بالإضافة إلى وحدة جمركية متكاملة ووحدة لشرطة أمن الموانئ. وقد تم مراعاة اختيار مواقع المناطق الحرة بحيث تتواجد في المدن الكبرى المميزة بموقعها، وتوافر العمالة بها، وإمكانياتها الداعمة للمنطقة، ووقوعها بالقرب من الموانئ البحرية والجوية.

- الخطوات المطلوبة لإقامة مشروع منطقة حرة عامة:

١ التقدم بطلب إقامة مشروع منطقة حرة عامة مرفقاً به المستندات المطلوبة

٢ الموافقة المبدئية على إقامة المشروع

- الخطوات اللازمة للحصول على الموافقة النهائية على إقامة مشروع منطقة حرة عامة:

١

التقدم لإدارة المنطقة بشيك بنسبة ١٠٪ من القيمة الإيجارية بحد أدنى ألف دولار

٢

يتم الإخطار بالموافقة النهائية

٣

التقدم لاستلام الموقع

المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر – القاهرة

٢- المناطق الحرة الخاصة

هي كيان منفرد يمثل مشروعاً واحداً مستقلاً (أو أكثر من مشروع في أنشطة مماثلة) متى اقتضت طبيعتها ذلك ويتحتم تواجده خارج نطاق المناطق الحرة العامة وفقا لاقتصاديات المشروع وطبيعة نشاطه التي تحتم تواجده بمواقع معينة للاستفادة من المزايا التي يتيحها هذا الموقع من حيث القرب من مصادر المواد الخام ومستلزمات الإنتاج أو أسواق التصدير أو العمالة اللازمة أو التكامل مع مشروعات قريبة أو الحاجة إلى قربه من ميناء أو طريق بري معين.

معايير وضوابط إقامة مشروعات المناطق الحرة الخاصة وفقا لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧:

- ألا يوجد موقع ملائم لنشاط المشروع داخل المنطقة الحرة العامة.
- أن يتخذ المشروع شكل شركة المساهمة أو شركة ذات المسئولية المحدودة.
- ألا يقل رأس المال المُصدر للمشروع عن ١٠ مليون دولار وألا تقل تكاليفه الاستثمارية عن ٢٠ مليون دولار.
- ألا تقل العمالة الدائمة بالمشروعات الصناعية عن ٥٠٠ عامل ويجوز في بعض المشروعات الاستراتيجية ذات الأهمية الخاصة الاستثناء من شرط العدد.
- ألا تقل مساحة المشروع عن ٢٠ ألف متر مربع. (٢٠ ألف م٢)
- ألا تقل نسبة المكون المحلي عن ٣٠٪. (٣٠٪)
- ألا تقل نسبة التصدير إلى خارج البلاد عن ٨٠٪، ويجوز الاستثناء من هذه النسبة في حالة المشروعات الاستراتيجية ذات الأهمية الخاصة.
- تلتزم مشروعات المناطق الحرة الخاصة بشروط الأمن الصناعي والدفاع المدني.
- تسقط الموافقة النهائية على المشروع إذا لم يقم المستثمر باتخاذ إجراءات جدية تنفيذية، وذلك خلال ٦ أشهر من تاريخ إخطاره بقرار الموافقة على المشروع، ويجوز مد هذه الفترة لمدة أو لمدد أخرى في ضوء المبررات التي يقدمها أصحاب الشأن ويقدرها مجلس إدارة المنطقة الحرة.

التقدم بطلب إقامة منطقة حرة خاصة

خطوات التقدم بطلب إقامة منطقة حرة خاصة: — زمن أداء الخدمة: ٤٥ يوماً

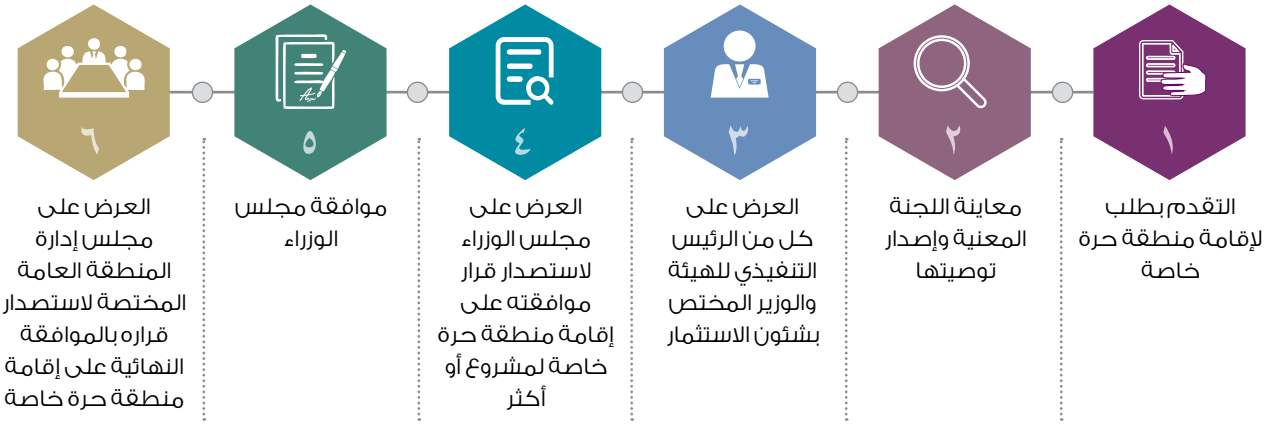

تأسيس مشروع منطقة حرة خاصة

خطوات تأسيس مشروع منطقة حرة خاصة:

يتم إعداد ملف فرعي خاص بالمشروع ويقدم إلى وحدة التأسيس بمركز خدمات المستثمرين لاتخاذ إجراءات التأسيس وإصدار قرار الرئيس التنفيذي للهيئة المرخص بتأسيس الشركة، وإخطار الإدارة المركزية للمناطق الحرة الخاصة بالقرار بعد اعتماده.

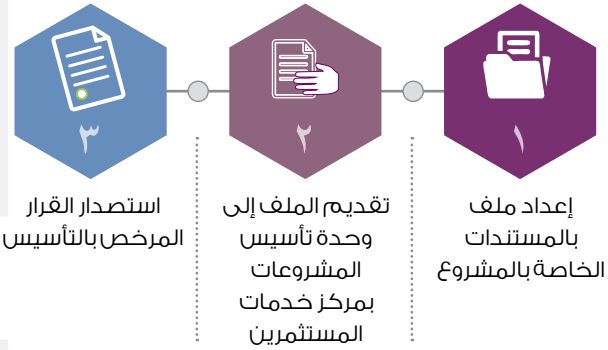

لمزيد من المعلومات عن المناطق الحرة (العامة والخاصة)، والخدمات التي تقدمها للمستثمرين يمكنك زيارة الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

www.gafi.gov.eg

أو الموقع الإلكتروني للخريطة الاستثمارية

www.investinegypt.gov.eg

زمن أداء الخدمة : **وفقاً للتوقيت المحدد من قطاع خدمات الاستثمار**

ثالثاً: المناطق الاستثمارية

يعتبر نظام المناطق الاستثمارية أحد الأنظمة الاستثمارية والتي تقوم على نظام التنمية المتكاملة في مختلف المجالات لتتضمن أنشطة صناعية، وتجارية، وخدمية، ولوجيستية وغيرها من الأنشطة، وذلك بتوفير أراضي ووحدات صناعية كاملة المرافق من خلال مطورين متخصصين في مجال التطوير الصناعي لرفع عبء تكاليف توفير المرافق عن كاهل الدولة وتحقيق التنمية المتكاملة في مختلف المجالات، كما يتم من خلالها استصدار كافة الموافقات والتراخيص والتصاريح اللازمة للمستثمرين داخل تلك المناطق من جهة إدارية واحدة وهى الهيئة العامة للاستثمار وبإجراءات مُيسرة. ويكون لكل منطقة استثمارية مجلس إدارة، يختص بوضع خطة عمل المنطقة والضوابط والمعايير اللازمة لممارسة النشاط، واعتمادها من مجلس إدارة الهيئة، كما يختص بالموافقة على إقامة المشروعات الاستثمارية داخل حدود المنطقة، وتسري عليها جميع المبادئ والضمانات وحوافز الاستثمار.

مؤشرات أداء المناطق الاستثمارية القائمة (نهاية ٢٠٢٤)

١١ منطقة	مناطق استثمارية قائمة
١١٣٦ مشروع	في العديد من المحافظات
٦٠,٨٣٨ مليار جنيه	حجم الاستثمارات
٧٣٢٨٤ ألف فرصة عمل	عدد فرص العمل
٩٠٪	نسبة الإشغال

المنطقة الاستثمارية بميت غمر

المنطقة الاستثمارية بالصف

المستندات المطلوبة لإقامة المنطقة الاستثمارية:

١. وصف للموقع المزمع إقامة المنطقة الاستثمارية عليه

٢. بيان بالمرافق وعناصر البنية الأساسية والمطلوب إدخالها

٣. استراتيجية تنمية وتسويق المنطقة بما في ذلك وصف عام لنوعية المشروعات المراد جذبها والترويج لها في المنطقة

٤. المخطط العام المقترح للمنطقة متضمنا الخدمات التي سيتم تقديمها للمستثمرين

٥. بيانات الشركة التي سوف يسند إليها إقامة المنطقة وتنميتها وإدارتها والترويج لها

٦. البرنامج الزمني المقترح لإقامة المنطقة واستغلالها

٧. إقرار بمراعاة كافة المعايير البيئية والصحية واشتراطات السلامة والصحة المهنية المعمول بها في مصر

٨. نموذج التعاقد المزمع إبرامه مع راغبي الاستثمار في المنطقة متضمنا التزامهم بالمعايير والشروط السابقة

الخطوات اللازمة لإقامة المنطقة الاستثمارية:

١. التقدم بطلب إنشاء المنطقة على النموذج المُعد لذلك

٢. عرض الطلب على لجنة دراسة طلبات إقامة المناطق الاستثمارية

٣. يتم ابلاغ المطور بقرار اللجنة وفي حالة الموافقة يتقدم المطور بالخرائط المساحية

٤. تتولى اللجنة الحصول على موافقات الجهات المعنية

٥. بعد استصدار الموافقات يتم العرض على مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة للموافقة

٦. العرض على مجلس الوزراء لاستصدار القرار المرخص بإنشاء المنطقة الاستثمارية

٧. صدور قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء المنطقة

زمن أداء الخدمة: **٣٠** يوم من تاريخ استيفاء الموافقات

لمزيد من المعلومات عن المناطق الاستثمارية يمكنك زيارة الموقع الالكتروني للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
www.gafi.gov.eg أو الموقع الإلكتروني للخريطة الاستثمارية **www.investinegypt.gov.eg**

المحور الخامس

القطاعات الاقتصادية الرائدة في مصر*

* **المصادر:** المركز الإعلامي لمجلس الوزراء المصري – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء – البنك المركزي المصري – وزارة التجارة والصناعة – وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي – وزارة المالية – وزارة الصحة والسكان – وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة – وزارة السياحة والآثار – هيئة التنمية السياحية – الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

نجحت سياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها مصر في تحقيق معدلات نمو إيجابية وذلك على الرغم من التداعيات السلبية للأزمات العالمية المتتالية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي ككل ومنها الاقتصاد المصري، غير أن مصر نجحت في التعامل مع هذه الأزمات من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير الرامية إلى التخفيف من حدتها والحفاظ على المكتسبات التي حققتها المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي.

ويتميز الهيكل الاقتصادي لمصر بالتنوع وبالاستجابة المرنة لقوى السوق وتفاعلاته مما يشكل أساساً قوياً لمساهمة كافة القطاعات الاقتصادية بصورة إيجابية في عملية النمو الاقتصادي، وتعطى خطة التنمية المستدامة في مصر أولوية للقطاعات الرائدة عالية الإنتاجية سريعة النمو والتي توفر المزيد من فرص العمل، ويأتي في مقدمتها قطاع الصناعات التحويلية، والزراعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مع إعطاء أهمية للقطاعات الأكثر ارتباطاً بتنشيط المعاملات فى الأسواق الداخلية، وفى مقدمتها قطاعات التشييد والبناء، والنقل، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. هذا بالإضافة إلى القطاعات ذات البعد الاجتماعي مثل التعليم والصحة.

أولاً: المعايير التي تم تحديدها للقطاعات الاقتصادية المستهدفة

للاطلاع على الفرص الاستثمارية في كافة القطاعات الاقتصادية يمكنك زيارة
الموقع الإلكتروني للخريطة الاستثمارية www.investinegypt.gov.eg

ثانياً: أهم القطاعات الاقتصادية المستهدف الترويج لها في مصر

قطاع الصناعة

أ- نظرة عامة على القطاع

يُعد قطاع الصناعة من أهم القطاعات الاقتصادية نظراً لعلاقته التشابكية مع العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى في المجتمع، هذا بالإضافة إلى دوره في تنمية التجارة الخارجية، وقدرته على توفير فرص عمل كثيرة ومتنوعة، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وتقوم الصناعة بدور هام وحاسم في عملية التنمية، حيث أن التجارب الناجحة في النمو هي التي يتوجه فيها الجزء الأكبر من التدفقات الاستثمارية إلى القطاعات الأكثر قدرة على توفير فرص عمل جديدة أو إضافة قيمة مُضافة حقيقية إلى الاقتصاد القومي.

وقد أسفرت الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة بدعم وتوجيه من القيادة السياسية عن تبني العديد من المبادرات الداعمة للصناعة الوطنية، ومساندتها بإجراءات وقرارات جريئة ساهمت في تخفيف حدة الأزمات العالمية المتتالية، والحفاظ على معدلات الإنتاج والتصدير لمختلف الأسواق الخارجية.

ب- أهم مؤشرات القطاع:

نسبة المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي *	الاستثمارات العامة	نسبة قوة العمل بالقطاع	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
١٤,٦٪	٢٨,٧	١٣,١٪	٢,٦
العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤	مليار جنيه	الربع الأول ٢٠٢٥	مليار دولار
	العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤		العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

* بالأسعار الجارية

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي – البنك المركزي المصري

أكبر مصنع أسمنت في الشرق الأوسط –بني سويف

ج- أهم تطورات قطاع الصناعة:

- تمتلك مصر كافة المقومات الصناعية التي تؤهلها للريادة إقليمياً وقارياً حيث تتوافر بها المواد الخام، والكوادر البشرية المؤهلة، ومصادر الطاقة التقليدية والمتجددة، بالإضافة إلى سياسة الدولة الداعمة للقطاع الصناعي من خلال بيئة ملائمة وحزم تشريعية وإجرائية داعمة للاستثمار الصناعي.

- إعداد الاستراتيجية الوطنية للصناعة (٢٠٢٤ – ٢٠٣٠)، والتي تستهدف تحقيق ما يلي:

  – زيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي من ١٤٪ إلى ٢٠٪ سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠.

  – رفع نسبة مساهمة الاقتصاد الأخضر في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٪ في الصناعات الخضراء.

  – تشغيل الأيدي العاملة وتوفير نحو ٨ مليون فرصة عمل وتنمية مهاراتهم والحد من البطالة، وتقديم الدعم الفني للمصانع الصغيرة ودمجها في الاقتصاد الرسمي.

  – حل مشاكل المصانع المتعثرة والمتوقفة عن الإنتاج والتي خرجت إلى الخطة العاجلة للنهوض بالصناعة كإجراء عاجل قابل للتنفيذ تستهدف توطين الصناعة وتعميق التصنيع المحلى وتحويل مصر إلى مركز صناعي إقليمي، وزيادة مساهمة قطاع الصناعة في حجم الصادرات،

  – الوصول بجودة المنتج المصري إلى اعلى جودة ممكنة، ورفع كفاءة الموارد البشرية، وإتاحة المزيد من فرص العمل من اجل زيادة الإنتاج وتحسين الدخل.

- إطلاق منصة «مصر الصناعية الرقمية» والتي يتم من خلالها طرح وتوفير الأراضي اللازمة للاستثمار الصناعي بهدف تسريع وتيرة الإنتاج وتعميق التصنيع المحلي، وزيادة الصادرات، وتلبية احتياجات الاستثمار الصناعي من الأراضي المُرفقة بشكل مستدام.

- أقر السيد رئيس الجمهورية مجموعة من الحوافز الجديدة لدفع الاستثمار الصناعي تهدف إلى تعميق التصنيع المحلي من خلال جذب استثمارات لصناعات مستلزمات الإنتاج، وتغطية الاحتياجات المحلية من السلع الاستراتيجية خاصة الدوائية مع جذب تكنولوجيات صناعية عالمية متطورة للسوق المصرية، وخفض العجز في الميزان التجاري والحد من الطلب على الدولار للعمليات الاستيرادية من خلال توفير تلك المنتجات محلياً، والتوسع في التصدير، وزيادة معدلات التشغيل.

- تفعيل الرخصة الذهبية «الموافقة الواحدة» بشكل كامل، والتي تُمنح للمشروعات الاستراتيجية بالقطاعات الصناعية.

- تفعيل كافة حوافز الاستثمار سواء الضريبية أو غير الضريبية والتي شملت الحوافز الخاصة بقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، وكذلك الحوافز الاضافية بذات القانون مثل الحوافز الخضراء، والحوافز الخاصة بدعم صناعة السيارات.

- إطلاق البرنامج القومي لتعميق التصنيع المحلي، والذي يستهدف الارتقاء بتنافسية الصناعة المصرية، وإحلال المنتجات الوطنية محل المستوردة، وإيجاد قاعدة صناعية من الموردين المحليين.

- إصدار حزمة تيسيرات غير مسبوقة لتسهيل حصول صغار المستثمرين على وحدات بالمجمعات الصناعية المتخصصة.

- الموافقة على طرح الأراضي الصناعية بنظام حق الانتفاع وبأسعار الترفيق مع تحديد آلية واضحة للتسعير، فضلاً عن إعداد منظومة تيسيرات جديدة في كافة الخدمات التي تقدمها الهيئة العامة للتنمية الصناعية للمستثمر الصناعي.

- مُبادرة «دعم الشركات» من أجل التوسع في الصناعات ذات الأولوية عبر تقديم تسهيلات تمويلية للقطاع الخاص لشراء الآلات والمُعدات أو خطوط الإنتاج، وقد تم تحديد ٧ صناعات ذات أولوية، وهي: صناعة الأدوية، والصناعات الهندسية، والصناعات الغذائية، وصناعات الملابس الجاهزة والغزل والنسيج، والصناعات الكيماوية، وصناعات التعدين، وصناعة مواد البناء.

أ- نظرة عامة على القطاع

يُشكل قطاع الزراعة مصدراً رئيسياً لتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير المحاصيل الاستراتيجية والتصديرية، ويكتسب أهمية خاصة نظراً لعلاقاته التشابكية مع القطاعات الأخرى في الدولة، بالإضافة إلى كونه قطاع كثيف العمالة، ويُمثل المورد الأساسي لمدخلات القطاع الصناعي. وفي ظل توجه الدولة الاستراتيجي للنهوض بهذا القطاع تم العمل على تطوير أساليب الزراعة، وتحسين الإنتاجية من خلال الاعتماد على التقنيات الحديثة، وتوظيف التكنولوجيا الرقمية والحيوية لتحقيق التنمية بها، وتحقيق أعلى منفعة اقتصادية داخلياً وخارجياً.

ب- أهم مؤشرات القطاع:

نسبة المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي *	الاستثمارات العامة	نسبة قوة العمل بالقطاع
١٤,٤٪	٣٨,٧ مليار جنيه	٢٠,٣٪
العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤	العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤	الربع الأول ٢٠٢٥

* بالأسعار الجارية

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

أكبر مزارع سمكية بأفريقيا – شرق بورسعيد

استصلاح وزراعة ٢١ ألف فدان بالفرافرة

ج- أهم تطورات قطاع الزراعة:

- العمل على تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، والتي استهدفت الحفاظ على الموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة وتنميتها وتحقيق قدر كبير من الأمن الغذائي، وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية وزيادة الصادرات الزراعية، وإقامة مجتمعات زراعية جديدة متكاملة.
- اعتمدت مصر مبادرة حياة كريمة لإعادة تأهيل المناطق الريفية من خلال أحد أكبر برامج الحماية الاجتماعية، والتي تهدف إلى تغطية أكثر من ٥٠ ٪ من سكان مصر وإلى تحديث البنية التحتية الريفية، وتقديم الخدمات الأساسية والاجتماعية إلى نحو ٤٧٠٠ قرية.
- التوسع في التطبيقات التكنولوجية للزراعة الحديثة والاهتمام ببرامج الزراعة الذكية والرقمنة، مع الاهتمام بالتصنيع الزراعي كآلية لزيادة القيمة المضافة، وتعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية، وتشجيع الاستثمارات في قطاع الزراعة مع ربط الاستثمارات الخارجية بخطط التنمية المحلية كموارد تمويلية للاستفادة منها في تحقيق الأمن الغذائي.
- العمل على التوسع الأفقي في الأراضي الجديدة باعتباره من أهم المحاور لتدعيم سياسة الإكتفاء الذاتي وتقليل الفجوة الزراعية، ومن أهمها مشروع توشكى بمساحة ١,١ مليون فدان، ومشروع الدلتا الجديدة العملاق بمساحة ٢,٢ مليون فدان، ومشروع تنمية شمال ووسط سيناء بمساحة ٤٥٦ ألف فدان، ومشروع تنمية الريف المصري بمساحة ١,٥ مليون فدان.
- تم تفعيل منظومة الزراعة التعاقدية لتشجيع المزارعين على الزراعة، وضمان عائد مجزي من محاصيلهم المنزرعة، وضمان الدولة حماية حقوقهم ومستحقاتهم المالية، كما يتم أيضاً توفير الدعم الفني ومستلزمات الانتاج لمزارعي هذه المحاصيل.
- تبنت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي برنامج إنتاج تقاوي محاصيل الخُضر بهدف زيادة قدرة مصر على توفير بذور الخضروات محلياً بدلاً من الاستيراد لأكثر من ٩٥٪ من بذور محاصيل الخضر، فضلاً عن تخفيف الأعباء على المزارع وذلك بإتاحتها بأسعار مناسبة مع الحد من الاستيراد من الخارج توفيراً للنقد الأجنبي.
- إطلاق المبادرة القومية لتطوير وتحديث منظومة الري في نحو مليون فدان من الأراضي الجديدة، ونحو ٣,٧ مليون فدان في الأراضي القديمة، هذا بالإضافة إلى دعم التوسع في زراعة الاصناف المحصولية قليلة الاحتياجات المائية، وتنفيذ الممارسات الزراعية المُوفرة للمياه.
- التوسع في منظومة التحول الرقمي والزراعة الذكية بإطلاق العديد من الخدمات الرقمية، والانتهاء من منظومة كارت الفلاح، وإطلاق المنصة الزراعية الالكترونية.
- تم اعتماد استراتيجية لمضاعفة مساحة الأراضي المُنزرعة من القمح، لزيادة الاكتفاء الذاتي منه، مع اعتماد التقنيات الحديثة لتعزيز الإنتاجية وتقليل استخدام المياه، وتدشين المشروع القومي لتطوير قصب السكر.
- وفقًا لتقرير آفاق الاقتصاد الغذائي **Food Economic Outlook** الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OECD**) تقوم مصر بإنتاج ٣٠٪ من صافي إنتاج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الحاصلات الزراعية.
- احتلت مصر المركز الأول أفريقيا في مجال الاستزراع السمكي خلال عام ٢٠٢٤.

مشروع مستقبل مصر

أكبر مزرعة للتمور بالعالم – الوادي الجديد

قطاع التشييد والبناء

أ- نظرة عامة على القطاع

يُعد قطاع التشييد والبناء من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعكس مدى تقدم الدول، وقد نجح القطاع في تحقيق معدلات نمو إيجابية خلال السنوات الأربع الماضية ليتمكن بذلك من حماية الاقتصاد المصري في أوقات الأزمات، حيث حقق معدلات نمو وتشغيل مرتفعة مدعوماً بوجود طفرة في المشروعات القومية التي تبناها السيد الرئيس، كمشروع العاصمة الإدارية الجديدة، ومشروع مدينة الجلالة، والعلمين الجديدة، والمنصورة الجديدة، والتي ساهمت في عودة النشاط إلى قطاع التشييد والبناء.

ب- أهم مؤشرات القطاع:

معدل نمو القطاع *	نسبة المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي **	الاستثمارات العامة	نسبة قوة العمل بالقطاع	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
٪٥,٧	٪١٠	٢١,٣ مليار جنيه	٪١١,٥	٣٥,٨ مليار دولار
العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤	العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤	العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤	الربع الأول ٢٠٢٥	العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

* بالأسعار الثابتة
** بالأسعار الجارية

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي – البنك المركزي المصري

العاصمة الإدارية الجديدة

مشروع الإسكان المتوسط دار مصر – المنوفية

ج- أهم تطورات قطاع التشييد والبناء:

- ارتفعت أهمية قطاع البناء والتشييد وأصبح من القطاعات الأكثر تأثيراً في الاقتصاد المصري خلال الفترة الأخيرة، حيث سجلت مصر الترتيب الثاني كأقوى سوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- يتمتع قطاع التشييد والبناء بمزايا تنافسية عالية تتمثل في توافر المواد الخام الطبيعية ذات الجودة العالية من محاجر ومواد تعدينية، وتوافر الطاقات الإنتاجية التي تغطي الاحتياجات المحلية والدولية.
- حقق قطاع التشييد والبناء أعلى معدلات الأداء في العامين الماضيين حيث ارتفع معدل النمو بالقطاع إلى ١١٪، وارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ١٨,٧٪ من إجمالي مساهمة الصناعة المصرية.
- أشار تقرير صادر عن وكالة فيتش الأمريكية بشأن الآفاق المستقبلية لقطاع التشييد والبناء في مصر إلى وجود مؤشرات إيجابية للقطاع على المديين المتوسط والطويل في مصر نتيجة الطلب المتزايد على البنية التحتية من خلال توسع الاقتصاد وتزايد حجم السكان، والتزام الحكومة بتمويل البنية التحتية، وزيادة اعتماد تمويل الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- كما توقعت الوكالة توسع قطاع التشييد والبناء في مصر بنسبة ٦,٨٪ على أساس سنوي خلال عام ٢٠٢٣، يليه متوسط نمو سنوي بنسبة ٧,٤٪ بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٧.

العاصمة الإدارية الجديدة

مدينة الاسماعيلية الجديدة

مدينة المنصورة الجديدة

قطاع النقل واللوجستيات

أ- نظرة عامة على القطاع

يُعد قطاع النقل في مصر أحد أهم القطاعات الخدمية، والحيوية الهامة في الدولة، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بكافة القطاعات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، وتُعد شبكات النقل العصب الرئيسي الذي تقوم على أساسه برامج التنمية إذ تتأثر اقتصاديات الدول ومعدلات النمو بها بكفاءة شبكات ووسائل النقل المختلفة.

وتقوم مصر بتنفيذ استراتيجية متكاملة لتطوير منظومة النقل من خلال خطة واضحة تشمل كافة قطاعات النقل مثل (الطرق والكباري – السكك الحديدية – مترو الأنفاق – النقل البحري – النقل النهري – الموانئ الجافة واللوجستيات – النقل الجوي)، وهذه الاستراتيجية تتفق مع رؤية التنمية المستدامة بالدولة حتى عام ٢٠٣٠، وتحقق الترابط والتكامل فيما بينها مع وضع آليات محددة ودقيقة لمتابعة تنفيذها بالشكل الصحيح.

كما تعطي الدولة المصرية أهمية خاصة لقطاع النقل ومشروعاته ضمن استراتيجيتها الطموحة لتوفير وتكامل شبكات ووسائل النقل المختلفة لخدمة مسيرة التنمية الشاملة، وتحقيق التوازن بين المتطلبات الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، هذا بالإضافة إلى تحقيق طفرة في مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، وتوفير أعلى معايير السلامة والأمان، فضلاً عن تسهيل حركة النقل التجاري، وتحفيز بيئة الاستثمار، وهو الأمر الذي تمت ترجمته في تنفيذ عدد من المشروعات الهامة والعملاقة وفقاً لأحدث المعايير العالمية والتكنولوجية المتقدمة.

ب- أهم مؤشرات القطاع:

* بالأسعار الجارية

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

الخط الرابع من مترو الأنفاق

القوس الشمالي الشرقي من الدائري الإقليمي

ج- أهم تطورات قطاع النقل واللوجستيات:

- تنفيذ خطة لإنشاء طرق جديدة بإجمالي أطوال ٧٠٠٠ كم وتم الانتهاء من تنفيذ ٦٣٠٠ كم منها، كما تم التخطيط لتطوير ورفع كفاءة ١٠ آلاف كم من شبكة الطرق الحالية وتم الانتهاء من تنفيذ ٨٤٠٠ كم منها.
- مشروع تطوير شبكة السكك الحديدية من خلال إنشاء خطوط واستحداث وسائل مواصلات جديدة، بالإضافة إلى تطوير خطوط السكك الحديدية القائمة (١٠ آلاف كيلومتر) وتطوير العنصر البشري.
- مشروع القطار الكهربائي الخفيف «LRT» والذي يمثل وسيلة نقل آمنة غير ملوثة للبيئة، ويربط بين العاصمة الإدارية الجديدة بمحافظتي القاهرة والجيزة ومنطقة وسط البلد، بإجمالي نحو ١٠٣كم، وعدد ١٩ محطة.
- مشروع القطار الكهربائي السريع «HSR» ويربط بين العاصمة الإدارية الجديدة والمدن الجديدة بشبكة السكك الحديد لتسهيل نقل الركاب والبضائع، بإجمالي نحو ٢٠٠٠كم، وعدد ٦٠ محطة.
- مشروع المونوريل والذي يساهم في توفير استهلاك الوقود ومعدلات التلوث البيئي ويشمل مشروع مونوريل العاصمة الإدارية الجديدة بطول ٥٦,٥ كم وعدد ٢٢ محطة، ومشروع مونوريل السادس من أكتوبر بطول ٤٢كم وعدد ١٢ محطة.
- مشروع تطوير مترو الأنفاق والذي يشمل رفع كفاءة الخطين الأول والثاني بأطوال ٤٤ كم، ٢٢ كم، واستكمال تنفيذ الخط الثالث للمترو بطول ٤١,٢ كم، وكذا إنشاء الخط الرابع لمترو الأنفاق (٦ أكتوبر – القاهرة الجديدة) بطول ٤٢ كم، وإنشاء الخط السادس لمترو الأنفاق (الخصوص–المعادي الجديدة) بطول ٣٥ كم.
- مشروع الأتوبيس الترددي «BRT» يتم تنفيذه على الطريق الدائري بهدف استخدام وسيلة نقل ركاب متميزة وصديقة للبيئة، ويتضمن ٤٧ محطة.
- إطلاق استراتيجية النقل البحري المصري ٢٠٣٠ التي تهدف الى رفع التصنيف الدولي للموانئ البحرية المصرية وتحويلها إلى موانئ خضراء تستخدم مصادر الطاقة المتجددة، وبها تحكم كامل بالغازات الصادرة منها.
- إنشاء أول ميناء أخضر في القارة وهو «ميناء شرق بورسعيد»، ويتميز هذا الميناء عن غيره بتطبيق تكنولوجيا تقلل نسب التلوث وفق طبيعتها، ومساحات معزولة للصب غير النظيف للحدّ من آثاره البيئية الخطرة.
- حصد مشروع محطة عدلي منصور المركزية التبادلية العملاقة جائزة أفضل مشروع نقل في العالم خلال عام ٢٠٢٢، وفق تقييم مجلة «ENR» العالمية، حيث تمنح الجائزة لأفضل المشروعات وأكثرها تأثيراً تبعا لمساهمتها الإيجابية في المجتمع والبيئة.
- تقدمت مصر في مؤشر أجيلتي للوجيستيات الأسواق الناشئة، حيث جاءت في المركز ٢٠ من بين ٥٠ دولة عام ٢٠٢٤، مقارنة بالمركز ٢١ عام ٢٠٢٣، كما جاءت في المركز السابع عربيًا عام ٢٠٢٤.

محطة حاويات – شرق بورسعيد

محور روض الفرج

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

أ- نظرة عامة على القطاع

يقوم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدور أساسي في دعم الحياة اليومية في المجتمع الرقمي، كما يشهد القطاع طفرة تنموية كبيرة، وذلك في ظل التوجه الاستراتيجي للدولة لبناء مصر الرقمية، وتوفير بنية تحتية تكنولوجية قوية ومتطورة لإيجاد مجتمع يتعامل رقمياً في كافة مناحي الحياة بما يحقق الشفافية، وكفاءة المؤسسات الحكومية، والشمول المالي، ومحاربة الفساد، والأمن المعلوماتي، فضلاً عن توفير فرص تدريب للشباب وتأهيلهم لدخول سوق العمل، ورفع القدرة التنافسية للكفاءات المصرية محلياً ودولياً.

ب- أهم مؤشرات القطاع:

معدل نمو القطاع *	نسبة المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي **	الإيرادات	الاستثمارات العامة	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
٪١٤,١	٪٢,٩	٣٦٧,٣ مليار جنيه	٣٢,٢ مليار جنيه	٦٣٨,٤ مليون دولار
العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤	العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤	بنسبة نمو ١٤,٧% عام ٢٠٢٤	العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤	العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

* بالأسعار الثابتة
** بالأسعار الجارية

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ، ووزارة الاتصالات وتكنواوجيا المعلومات

المنطقة التكنولوجية – بني سويف

أول مصنع للهاتف المحمول بمصر

ج- أهم تطورات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

- حققت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تقدماً كبيراً في إطار عملية تنفيذ استراتيجية مصر الرقمية، والتي تهدف من خلالها إلى تبنى أحدث التكنولوجيا العالمية، ودعم الفكر الابتكاري لإيجاد مجتمع رقمي متكامل يتم من خلاله بناء الإنسان المصري، وتطوير قطاعات الدولة، وتعزيز مكانة مصر على خريطة صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- إطلاق استراتيجية مصر الرقمية لصناعة التعهيد (٢٠٢٢-٢٠٢٦)، وذلك بمشاركة أكثر من ١٢٠ شركة عالمية ومحلية، وبحضور مجموعة واسعة من الرؤساء التنفيذيين وقادة الشركات المتخصصة وموفري خدمات التعهيد، حيث تستهدف الاستراتيجية مضاعفة حجم الصادرات من منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات العابرة للحدود بنحو ثلاثة أضعاف، وتقديم حزمة حوافز جديدة لجذب الاستثمارات، وتعزيز تنافسية مصر في مجالات البحث والتطوير وخدمات القيمة المضافة، بما يساهم في تسريع نمو اقتصاد المعرفة.
- حافظت مصر على الصدارة وفازت بجائزة أسرع إنترنت ثابت على مستوى القارة الإفريقية في عام ٢٠٢٤، وفقاً لشركة أوكلا العالمية الرائدة في مجال قياس وتقييم سرعة الإنترنت.
- احتلت مصر المركز ٩٥ في مؤشر «الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية»، وجاءت مصر ضمن أفضل ١٠٠ دولة في العالم.
- جاءت مصر ضمن دول الفئة الأولى في مؤشر «الأمن السيبراني العالمي للاتحاد الدولي للاتصالات» لعامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤.
- شهد ترتيب مصر في مؤشر «جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي» الصادر عن «أكسفورد إنسايتس» تحسنًا ملحوظًا على مدار السنين، مما يعكس التزام الدولة بتطوير مبادرات الذكاء الاصطناعي وبنيته التحتية، ويُقيّم المؤشر الدول بناءً على جاهزيتها لتطبيق الذكاء الاصطناعي في الخدمات الحكومية، وقد احتلت مصر المرتبة ٦٢ عالميًا خلال عام ٢٠٢٤ متقدمةً ٣ مراكز عن عام ٢٠٢٣، ومتقدمةً ٤٩ مركزًا منذ عام ٢٠١٩.
- شهد أداء مصر في مؤشر «الذكاء الاصطناعي العالمي» الصادر عن شركة «تورتويز ميديا» تطورًا ملحوظًا مما يعكس التزامها المتزايد بتطوير الذكاء الاصطناعي. يُقيّم المؤشر الدول بناءً على قدراتها في مجال الذكاء الاصطناعي، باستخدام ١٢٢ مؤشرًا مُصنفة ضمن ثلاثة محاور رئيسية وهي التنفيذ، والابتكار، والاستثمار وجاءت مصرفي المرتبة ٥٢ عالميًا في عام ٢٠٢٤ متقدمةً من المرتبة ٥٨ في عام ٢٠٢٠.

أول هاتف محمول مصري (SICO)

قطاع السياحة

أ- نظرة عامة على القطاع

تعتبر السياحة من أهم مصادر الدخل القومي، وتُعد مصدراً رئيسياً لجذب الاستثمارات الأجنبية بما يُساهم في دعم ميزان المدفوعات، وتحقيق النمو المتوازن للبنيان الاقتصادي للدولة في ضوء علاقات الترابط والتأثير المتبادل مع باقي الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

كما يعكس قطاع السياحة والآثار الهوية المصرية، كما إنه يظل أحد أهم قطاعات الاقتصاد القومي، الأمر الذي جعل هذا القطاع على رأس الأولويات لتعزيز دوره في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من كافة المقومات التي تتمتع بها مصر من آثار، ومتاحف، ومعابد، ومزارات سياحية، ومواقع تراثية وتاريخية.

ب- أهم مؤشرات القطاع:

معدل نمو القطاع *	نسبة المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي **	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمارات العامة
٩,٩٪	٣,٤٪	١,٢ مليار دولار	٤٣٣,١ مليون جنيه
العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤	العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤	العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤	العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

* بالأسعار الثابتة
** بالأسعار الجارية

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شرم الشيخ

المتحف المصري الكبير – الجيزة

ج- أهم تطورات قطاع السياحة:

- تهدف الاستراتيجية الوطنية لدعم قطاع السياحة في مصر وتنميته إلى تحقيق نمو سريع في هذه الصناعة يتراوح ما بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪ سنويًا، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل لموارد الدولة السياحية والطبيعية والبشرية والأثرية، والعمل على ضمان استدامتهما، وتوفير بنية تحتية وخدمية متميزة ومتطورة بهما لزيادة القدرة التنافسية لمصر، كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى جذب السائحين من الأسواق العالمية المختلفة والوصول إلى ٣٠ مليون سائح في عام ٢٠٢٨.
- يتم العمل على إتاحة المزيد من التيسيرات والحوافز لتشجيع الاستثمار في قطاع السياحة، والعمل على تذليل أي عقبات قد تواجه المستثمرين في هذا القطاع.
- تكثيف أنشطة الترويج السياحي وتنويع المعروض من أماكن الإقامة، وتوفير بنك أراضي على مستوى الجمهورية للتوسع في إقامة المزيد من المشروعات السياحية.
- التخطيط للتسويق السياحي بفكر اقتصادي يراعي موسمية حركة السياحة، والتعاون مع الجهات المعنية لتوفير الطاقة الجوية الناقلة إلى مصر، هذا بالإضافة إلى التوسع في عقد الشراكات مع القطاع الخاص لتقديم وتشغيل الخدمات بالمواقع الأثرية والمتاحف.
- التحول الرقمي من خلال العمل على ميكنة خدمات تراخيص شركات السياحة والمنشآت الفندقية والسياحية، وخدمات شراء تذاكر/ تصاريح دخول المواقع الأثرية والمتاحف، والربط مع الجهات الخارجية (حكومية / قطاع خاص) لتوفير قواعد بيانات شاملة، هذا بالإضافة إلى تحفيز مطوري البرمجيات في مجال السياحة والسفر، ورفع كفاءة بنية الاتصالات في المنشآت الفندقية والمواقع الأثرية والمتاحف، وإتاحة نظام معلومات مركزي لتسجيل القطع الأثرية.
- الاهتمام بالتوسع في مشروعات الاستدامة البيئية، وكذلك ما يتعلق بمشروعات حفظ وصيانة وتعظيم الاستفادة من الآثار المصرية.
- الاهتمام بالسائحين من ذوي الهمم والعمل على إتاحة كافة السبل التي من شأنها زيادة حجم حركة السائحين منهم على المستويين الداخلي أو الخارجي.
- جاءت مصر ضمن أفضل ٥ وجهات عالمية للسفر الفردي خلال عام ٢٠٢٥، وذلك وفقاً لشركة كنسينجتون العالمية لأفضل الوجهات الجديرة بالسفر الفردي، كما تُعد مصر هي الدولة العربية الوحيدة ضمن هذه القائمة.
- اختارت مجلة السفر والترفيه «**Travel + Leisure**» مدينة الأقصر ضمن أفضل ٥٠ وجهة سياحية في العالم للسفر إليها في عام ٢٠٢٥.
- تقدمت مصر ٢٢ مركزًا في مؤشر تنمية السفر والسياحة، لتحتل المركز ٦١ عام ٢٠٢٤ مقارنة بالمركز ٨٣ عام ٢٠١٥، وذلك وفقًا للمنتدى الاقتصادي العالمي.

افتتاح طريق الكباش

موكب نقل المومياوات الملكية

قطاع التعليم

أ- نظرة عامة على القطاع

يُعد قطاع التعليم من أهم عناصر الخطة الاستثمارية للدولة، ومن أهم محاور رؤية مصر ٢٠٣٠ وخطة التنمية المستدامة، كما إنه من القطاعات التي تأتي في مقدمة قطاعات التنمية البشرية، ويلعب دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال المساهمة في إمداد سوق العمل بالقوى العاملة المؤهلة التي من شأنها تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، حيث أن التعليم له انعكاسات مختلفة في خطة بناء الإنسان، وتقليل نسب البطالة على مستوى الخريجين، وهو ما يدعم توجه الدولة وخطتها الاستثمارية التي تقوم على التنمية البشرية بشكل أساسي.

ب- أهم مؤشرات القطاع:

مُعدل نمو القطاع **	نسبة المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي *	الإنفاق على التعليم	الاستثمارات العامة	نسبة قوة العمل بالقطاع
٥,٩٪	١,٩٪	١١٨ مليار جنيه	٥٣,٣ مليار جنيه	٧,٥٪
العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤	العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤	العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣	العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤	الربع الرابع ٢٠٢٤

* بالأسعار الثابتة
** بالأسعار الجارية

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا – برج العرب

الجامعة الكندية – العاصمة الإدارية الجديدة

ج- أهم تطورات قطاع التعليم:

- تم تجهيز المباني المدرسية تكنولوجيًا في عدد ٥٥٢ ألف فصل حيث إنه في الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠٢٣ تم بناء ١٢٠ ألف فصل، وتطوير أكثر من ٩٢٤٦ معمل حاسب آلي مطور، و٣٦٢١٠ شاشة ذكية، واستخدام شبكات الفايبر في توصيل الإنترنت في ٢٤٧٦ مدرسة، كما تم تطوير المناهج الدراسية حتى الصف السادس الابتدائي بإجمالي ٤٩ منهجًا دراسيًا، وجارٍ الانتهاء من الإطار العام لمناهج المرحلة الإعدادية.
- تدشين استراتيجية طموحة لإصلاح وتطوير التعليم الفني تشمل تحسين جودة التعليم الفني من خلال إنشاء هيئة مستقلة لضمان الجودة والاعتماد (إتقان)، وتحويل المناهج الدراسية إلى مناهج قائمة على منهجية الجدارات، فضلاً عن تحسين مهارات المعلمين من خلال التدريب والتأهيل ومشاركة أصحاب الأعمال في تطوير التعليم الفني.
- تم إطلاق مدارس التكنولوجيا التطبيقية بالشراكة مع القطاع الخاص وهي مدارس تعمل على تطبيق المعايير الدولية في طرق التدريس والتدريب، في عدد من التخصصات أهمها الصيانة الكهربائية، والمراقبة والإنذار، وبرمجة وتصميم المواقع الإلكترونية، وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا صناعة الحلي والمجوهرات.
- زيادة عدد مدارس التعليم الفني بنسبة ٨٤,٦٪ حيث بلغ عددها ٣١١٤ مدرسة عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، مقارنة بـ ١٦٨٧ مدرسة عام ٢٠١٣/٢٠١٤، فضلاً عن زيادة أعداد طلاب التعليم الفني بنسبة ٥٣,٣٪ حيث بلغت ٢,٣ مليون طالب عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، مقارنة بنحو ١,٥ مليون طالب عام ٢٠١٣/٢٠١٤.
- إنشاء الجامعات التكنولوجية التي تواكب متطلبات سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي، وهي امتداد لمسار طلاب التعليم الفني، وتعمل على إكسابهم المهارات العملية والعلمية في ١٧ تخصصاً.
- إطلاق مبادرة «**كُن مستعدًا**» لتأهيل الشباب وحديثي التخرج لسوق العمل، وذلك بالتعاون مع منظمة العمل الدولية بالقاهرة (**ILO**)، والوكالة البريطانية للتنمية الدولية (**UKAID**).
- تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، والتي ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية، وهي: استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)، والتحول نحو جامعات الجيل الرابع، وربط منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بخطة التنمية الشاملة لمصر.
- تشجيع الجامعات الدولية على إنشاء فروع لها في مصر حيث تم إنشاء ٩ أفرع لجامعات أجنبية مرموقة بمصر بهدف تطوير نوعية التعليم، والاستفادة من الخبرات الأجنبية، وتبادل الخبرات العلمية والأكاديمية، وجذب الطلاب الوافدين من الدول المحيطة. كما يتم العمل على تشجيع التعاون بين الجامعات المصرية والجامعات الدولية لدعم الارتقاء بالمنظومة التعليمية.
- جاءت مصر في المرتبة الأولى عربياً وإفريقياً بواقع ٣٥ جامعة مدرجة في تصنيف **Times Higher Education** لعام ٢٠٢٥، ويعتمد هذا التصنيف في تقييم أفضل الجامعات العالمية على ٥ مجالات رئيسية، وهي التدريس، والبحث، وجودة البحث، والمكانة الدولية، والتطبيق في الصناعة.
- تم في عام ٢٠٢٤ إدراج الجامعات المصرية لأول مرة في نسخة تصنيف التايمز للتخصصات البينية حيث تم إدراج ٢٧ جامعة مصرية بالتصنيف.
- حققت الجامعات المصرية زيادة بعدد ١٨ جامعة في نسخة تصنيف التايمز للتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٤ حيث شهد هذا العام إدراج ٤٦ جامعة مصرية في هذا التصنيف، وبرزت الجامعات المصرية في مختلف أهداف التنمية المستدامة.
- تم إدراج ٦٩ من الجامعات والمؤسسات البحثية المصرية ضمن تصنيف سيماجو العالمي للمؤسسات البحثية والأكاديمية لعام ٢٠٢٤.
- تصدرت الجامعات المصرية قائمة أفضل الجامعات على مستوى القارة الإفريقية في تصنيف **U.S News** العالمي لعام ٢٠٢٤.

قطاع الرعاية الصحية

أ- نظرة عامة على القطاع

تعمل الدولة على النهوض بالمنظومة الصحية في مصر وفقاً لرؤية شاملة ومنهجية، والارتقاء بمستوى كافة الخدمات المقدمة للمواطنين في هذا الشأن استناداً إلى أعلى المعايير العالمية، خاصة وأن بناء مجتمع صحي يتوافر به كافة مقومات الرعاية الصحية يظل أحد أهم ركائز الرؤية الوطنية للتنمية المستدامة، وهو الأمر الذي عكسته العديد من المبادرات الصحية التي أطلقها السيد الرئيس واستمرت على الرغم من تداعيات أزمة فيروس كورونا.

كما يتمتع قطاع الرعاية الصحية في مصر بمستقبل واعد ومبشر، ويُعد أحد أبرز القطاعات الجاذبة للاستثمار في مصر حالياً وخلال المرحلة القادمة، ومن بين أهم مُحفزات الاستثمار في هذا القطاع القاعدة السكانية الكبيرة بمصر إلى جانب مشروع التأمين الصحي الشامل الذي يُطبق حالياً، هذا بالإضافة إلى وجود الكفاءات الطبية المطلوبة، وانخفاض التكلفة مقارنة بدول أخرى.

ب- أهم مؤشرات القطاع:

مُعدل نمو القطاع *	نسبة المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي**	الاستثمارات العامة	نسبة قوة العمل بالقطاع
٥,٥٪	٢,٦٪	٣٩,٨ مليار جنيه	٣,٤٪
العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤	العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤	العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤	الربع الرابع ٢٠٢٤

* بالأسعار الثابتة

** بالأسعار الجارية

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

مراكز جديدة للغسيل الكلوي

مبنى الطوارئ والجراحات بشبين الكوم – المنوفية

ج- أهم تطورات قطاع الرعاية الصحية:

- إطلاق الاستراتيجية الوطنية للصحة والتنمية (٢٠٢٣–٢٠٣٠)، وتتمثل أهم محاور هذه الاستراتيجية فيما يلي:
  - تعزيز النظم الصحية نحو التغطية الصحية الشاملة وتعزيز الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية ذات الجودة وفقاً للمعايير العالمية من خلال التوسع في منظومة التأمين الصحي الشامل.
  - «تعزيز الصحة والرفاه» من خلال تعزيز النظم الصحية لضمان حصول الجميع على خدمات صحية جيدة، وتعزيز الخدمات الصحية لكبار السن وتحسين نوعية الحياة.
  - «الوقاية من الأمراض ومكافحتها» وذلك من خلال الحد من أعباء الأمراض غير السارية وتعزيز أنظمة الترصد.
  - «تعزيز الوقاية والتأهب والاستجابة للأمن الصحي» من خلال تقوية ودعم مرونة النظام الصحي.
  - «تعزيز العدالة الصحية والحوكمة والقيادة والمسائلة» وذلك من خلال تعزيز وتنمية القدرات القيادية.
  - «تعزيز الابتكار في مجال الصحة الرقمية» من أجل التغطية الصحية الشاملة.
- تواصل الدولة العمل على تعظيم الخدمات الصحية باعتبارها أحد أهم الأولويات في الخطة الاستثمارية، وقد شهدت خطة الدولة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ٦٥٧ مشروعًا لتطوير المستشفيات ومرافق الإسعاف القائمة، ومراعاة الاستدامة البيئية في قطاع الصحة، وتخصيص استثمارات كليّة (عامة وخاصة) للخدمات الصحيّة تُقدّر بنحو ٧٥ مليار جنيه بنسبة ٤,٦٪ من الاستثمارات الإجماليّة للخِطّة.
- تطوير نحو ٦٨ مُستشفى رعاية علاجيّة قائمة، و٥٥ وحدة رعاية أوليّة في إطار مشروع التأمين الصحي الشامل، بجانب تطوير وتجهيز ١٥ مُستشفى و١٠٥ وحدة رعاية أوليّة في إطار برنامج تطوير التجمّعات الحضريّة.
- تطوير واستكمال المُستشفيات القائمة (١٦٧ مستشفى رعاية علاجية و٢٩ مستشفى صحة نفسية و ٤٩ مستشفى تتبع أمانة المراكز الطبية المُتخصّصة)، ودخول ٥٥ مُستشفى الخدمة في عام الخطة منها ٤٦ مستشفى تتبع ديوان عام الصحة، و(٩) مستشفيات جامعية.
- تطوير وتجهيز المراكز والوحدات الطبية، ومنها «١٠ مراكز تجميع البلازما – وحدات العلاج بالأكسجين الفائق – أقسام العناية المُركزة لكبار السن – تطوير ٣٦ مركز حجر صحي».
- تطوير مِرفق الإسعاف حيث تم استكمال توريد ٢٥٥ سيارة إسعاف مُجهزة طبياً».
- إنشاء واستكمال عدد ١٤٦ وحدة صحية منها ١٠٥ وحدة للرعاية الصحية – ٥٥ وحدة في إطار منظومة التأمين الصحي الشامل.
- الوصول بقيمة الصادرات المصرية من الدواء والمنتجات الطبية إلى ٣ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠.
- الوصول إلى نسبة تغطية خدمات التأمين الصحي الى ١٠٠٪ من السكان بحلول عام ٢٠٣٠
- تخطط الدولة لتغطية الإنتاج المحلي من صناعة الأدوية نسبة ٩٥٪ من احتياجات السوق في عام ٢٠٣٠.
- تستهدف الدولة القيام بسلسلة من المشروعات القومية لتطوير ورفع كفاءة المستشفيات لضمان تقديم خدمات طبية مميزة خلال الفترة من عام ٢٠٢٥ وحتى عام ٢٠٢٦، ومن المقرر الانتهاء من ٥٤ مشروع في ٢٤ محافظة بإجمالي تكلفة ٥٧,٣ مليار جنيه، وتشمل ٩٥٨٨ سرير بينها ٦٤١٤ إقامة، و٢٢١٥ وحدة رعاية مركزة، و١٤٠٥ وحدة غسيل كلوي، و٣١٣ غرفة عمليات، و٩٥٩ حضانة للأطفال.
- المشروع الطبي العملاق: وهي "المدينة الطبية بالعاصمة الإدارية الجديدة" بقيمة استثمارات تتجاوز
- ٢٥ مليار جنيه، والذي من المتوقع أن يكون أكبر مدينة طبية في مصر والشرق الأوسط وأيضا في القارة الإفريقية.
- مشروع التأمين الصحي الشامل: والذي يهدف إلى توفير تغطية صحية شاملة لجميع المواطنين وفي جميع المحافظات.
- مشروعات طبية حديثة: مثل إنشاء مشروع مدينة الدواء «جيبتو فارما» والتي تُعد من أكبر المدن من نوعها على مستوى الشرق الأوسط حيث تقام على مساحة ١٨٠ ألف م٢، ومزودة بأحدث التقنيات والنظم العالمية في إنتاج الدواء.

المحور السادس

المشروعات القومية الكبرى

أولاً: المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

أصدر السيد رئيس الجمهورية في أغسطس ٢٠١٥ قراراً بإنشاء الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والتي تُعد بمثابة المحور الرئيسي للتنمية الاقتصادية في مصر، ومركز استراتيجي للتجارة العالمية، وتضم خدمات لوجستية وصناعية وفقاً لأعلى المعايير العالمية على طول ضفاف القناة، وتخضع منطقة مساحتهما ٤٦١ كم للهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وتعمل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس على توفير بيئة أعمال جاذبة للمستثمرين مما يجعلها حجر الزاوية لخطط التنمية الوطنية حيث أن بيئة الأعمال المواتية لا تدعم فقط الاستثمارات الجديدة بل تدعم أيضاً المستثمرين الحاليين للنمو والتوسع في النشاط مما يؤدي في النهاية إلى توفير فرص عمل وتعزيز التنمية الاقتصادية.

١ وصف المنطقة الاقتصادية لقناة السويس:

- تبلغ إجمالي مساحة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس نحو **٤٥٥** مليون م٢، وتمتد المنطقة داخل **٥** محافظات، وهي: (بورسعيد – الإسماعيلية – السويس – شمال سيناء – جنوب سيناء).
- تضم **٦** موانئ بحرية، وهي: (ميناء شرق بورسعيد – ميناء غرب بورسعيد – ميناء العريش – ميناء العين السخنة – ميناء الطور – ميناء الأدبية).
- كما تضم **٤** مناطق صناعية وهي: (منطقة شرق بورسعيد – منطقة العين السخنة – منطقة القنطرة غرب – منطقة شرق الإسماعيلية)، بها **١٤** مطوراً صناعياً، و **٤٠٠** مُنشأة عاملة حتى ديسمبر ٢٠٢٤.

ميناء العريش

ميناء الأدبية

ميناء شرق بورسعيد

منطقة العين السخنة

٢ استراتيجية هيئة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس (٢٠٢٠-٢٠٢٥) :

تتضمن استراتيجية هيئة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس أهداف رئيسية تتمثل فيما يلي:

- إيجاد مجتمع متكامل قائم على الصناعة، والشحن، والنقل البحري، والخدمات اللوجستية لتعزيز عملية التنمية وأن تصبح مصر مركزاً للتصدير للأسواق العالمية خاصة الأسواق الإفريقية.
- تبني سياسات تسويقية مرنة لتشجيع السفن على استخدام القناة، وجذب عملاء جدد مثل نظام الخصم لمسافات طويلة، والتخفيضات الدائمة للرسوم، بالإضافة إلى سياسة الخصم التحفيزي للبضائع.
- تعزيز خطة مصر لتوطين الصناعة ذات الأولوية بغرض إحلال الواردات من خلال دمج الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة المحلية والعالمية، مع إعطاء الأولوية للصناعات التالية: (تجميع السيارات ومكوناتها، والبتروكيماويات، ومواد البناء والتشييد، والمنسوجات والملابس الجاهزة، والأعمال التجارية، والزراعية، والصناعات الغذائية هذا بالإضافة إلى الأجهزة المنزلية والإلكترونيات، والخدمات اللوجستية، والتخزين، والمستحضرات الدوائية).
- اعتماد سياسة التجمعات الصناعية المتكاملة.
- تهيئة البنية التحتية في الموانئ والمناطق الصناعية طبقاً للمعايير الدولية.
- استحداث منصات للصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- تعظيم دور المنطقة كمركز لوجيستي محوري وعالمي في سلاسل الإمداد العالمية.
- تطوير نُظم العمل بالموانئ لجذب الاستثمارات والخطوط الملاحية العالمية.
- الاستفادة من موقع المنطقة والموانئ التابعة لتقديم الخدمات البحرية وخدمات تموين السفن.
- إنشاء مراكز مالية وتجارية وخدمية.

٣ الخدمات والصناعات المستهدف إقامتها في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس:

الخدمات البحرية وتموين السفن – صب المعادن – مواد البناء والصناعات الهندسية – مراكز البيانات – اللوجستيات – التصنيع الزراعي – اللوحات الشمسية – عربات السكك الحديدية – المنسوجات – المنتجات الدوائية – المادة الفعالة للمنتجات الدوائية – إطارات السيارات – المواد الكيماوية – قطع غيار السيارات (البطاريات الكهربائية).

٤ أهم إنجازات المنطقة الاقتصادية لقناة السويس:

- نجحت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في جذب شركات عالمية لإقامة مشروعات في ضوء خطة توطين الصناعات مثل صناعة الطاقة الجديدة والمتجددة، والصناعات الإلكترونية، وصناعة الأدوية، ومكونات وقطع غيار السيارات.
- توقيع اتفاقية بين الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ومجموعة موانئ أبو ظبي، لإنشاء منطقة صناعية ولوجستية «كيزاد شرق بورسعيد»، حيث يتم تدشينه بمنطقة شرق بورسعيد الصناعية المتكاملة التابعة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ليكون منصة صناعية على مساحة ٢٠ مليون متر مربع، تخدم حركة التجارة بين الشرق والغرب، وتعزز من حركة التصنيع والخدمات اللوجستية.
- بلغ عدد الشركات التي تم تأسيسها بالمنطقة نحو ٣٨٧ شركة مع تنوع الاستثمارات الأجنبية في تلك الشركات.
- يتم تقديم خدمة إصدار تراخيص البناء ورخص التشغيل من جانب المنطقة الاقتصادية لقناة السويس حيث بلغ إجمالي عدد التراخيص التي يتم إصدارها خلال الفترة من ١ يوليو ٢٠٢٢ حتى ٣١ مارس ٢٠٢٥ إلى نحو ٧٧ رخصة تشغيل و١٣٧ رخصة بناء.

- نجحت الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس في جذب استثمارات جديدة في الصناعات التعدينية للسيليكا ومواد البناء الحديث باستثمارات تقدر بنحو ٤٧ مليون دولار، وفرت بدورها ٩٠٠ فرصة عمل.
- تم توقيع ٣٠ مذكرة تفاهم لتوطين صناعة الهيدروجين الأخضر، وقد تم تفعيل ١٤ مذكرة تم تحويل ١٢ منها إلى اتفاقيات إطارية، ويقدر حجم الإنتاج السنوي المتوقع من مشروعاتها بنحو
- ١٨ مليون طن سنوياً باستثمارات تقدر بنحو ٦٤ مليار دولار.
- تستهدف المنطقة أن تكون منصة صناعية واستثمارية عالمية تعتمد في تطورها المستمر على أحدث الأساليب والبنية التحتية المتطورة لتشجيع الاستثمار بالمنطقة، حيث تم التعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وشركة اجيليتي العالمية بهدف ميكنة خدمات المستثمرين، وتبسيطها، وتقليل زمن أداء الخدمة، وتعزيز الشفافية والحوكمة، وتحسين مؤشرات أداء الأعمال وفق استراتيجية شاملة للتحول الرقمي.
- تم تموين سفينة حاويات بالوقود الأخضر بميناء شرق بورسعيد في أغسطس ٢٠٢٣، وهي أول عملية من نوعها في مصر وإفريقيا وشرق المتوسط، هذا بالإضافة إلى تصدير أول شحنة أمونيا خضراء من مصنع **Fertiglobe** مصر للهيدروجين الأخضر في نوفمبر ٢٠٢٣.
- تم وضع حجر الأساس لمشروع المستودعات اللوجستية لموانئ دبي العالمية السخنة في منطقة السخنة المتكاملة التابعة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وتبلغ مساحته الاجمالية نحو ٣٠٠ ألف متر مربع، ويساهم المشروع في توفير ٦٠٠ فرصة عمل مباشرة بتكلفة استثمارية إجمالية ٨٠ مليون دولار.

٥ أهم القرارات الهادفة إلى تشجيع وتحفيز الاستثمار داخل المنطقة:

المصدر: الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس

٦ رؤية المؤسسات الدولية الإيجابية لجهود تطوير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس:

شركة أجيليتي:

أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس تعد شهادة على جهود مصر لتصبح لاعبًا رئيسيًا في الاقتصاد العالمي حيث أصبحت محفزًا للنمو الاقتصادي ومصدر جذب للمستثمرين المحليين والأجانب.

مجلة US News:

المنطقة تعمل على ترسيخ مكانتها كمركز للوقود الأخضر بما في ذلك الهيدروجين الأخضر، والأمونيا الخضراء، والميثانول الأخضر.

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية:

أكد البنك ترحيبه بالشراكة المثمرة مع المنطقة الاقتصادية لقناة السويس حيث يُعد مشروع المنطقة نموذجاً متميزاً لتعزيز تسريع رقمنه الخدمات مما يسهم في تحقيق رؤية المنطقة الاقتصادية لتصبح مركزًا عالمياً للاستثمار.

وكالة فيتش سوليوشنز:

تظل الحكومة المصرية ملتزمة بجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إطلاق منطقة صناعية واسعة النطاق حول قناة السويس، تهدف إلى جذب شركات التصنيع والخدمات اللوجستية متعددة الجنسيات على طول طريق الشحن الدولي الرئيسي.

ثانياً: مشروع العاصمة الإدارية الجديدة

تعتبر مدينة العلمين الجديدة أول نموذج للجيل الجديد من المدن المليونية، والتي من المخطط لها أن تستوعب أكثر من ٤ مليون نسمة في نهاية مراحلها الأولى، ويتم إنشاء المدينة على مساحة ٤٨ ألف فدان تقريباً لتكون بمثابة نموذج لإستراتيجية شاملة للتخطيط العمراني الهادفة إلى استيعاب جزء كبير من النمو السكاني المتوقع خلال السنوات القادمة بمفهوم التنمية الشاملة المستدامة، كما تُعد مدينة العلمين الجديدة أحد أهم المشروعات القومية العملاقة على أرض الساحل الشمالي الغربي، كما تُعرف مدينة العلمين الجديدة بأنها ثاني أكبر مدينة من مدن الجيل الرابع التي تنفذها وزارة الإسكان بعد العاصمة الإدارية الجديدة، ويبلغ عدد السكان المستهدف بها حتى عام ٢٠٣٠ نحو ٤ مليون نسمة.

١ وصف المشروع:

- تم تصميم العاصمة الإدارية لتكون بمثابة مدينة متكاملة بها مناطق سكنية ومناطق للأعمال وتضم كافة الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية إلى جانب المقرات الرئيسية للوزارات ومجلس الوزراء ومجلس الشيوخ والبرلمان، فضلاً عن مقرات البنوك المحلية والدولية، والمؤسسات المالية، والبنك المركزي المصري.
- تبلغ المساحة الاجمالية للعاصمة الإدارية الجديدة بمراحلها الأربعة ٢٣٠ ألف فدان، ومن المستهدف أن تستوعب المدينة ٨–٩ مليون مواطن، منهم ٢,٥ مليون مواطن في المرحلة الأولى علماً بأن هناك ٤٨٠ مطور عقاري قائمين بالعمل على تطوير الأحياء والأراضي الخاصة بالعاصمة.

٢ أهداف المشروع:

- **عاصمة خضراء:** نصيب الفرد من المسطحات الخضراء والمفتوحة حسب المعايير العالمية لجودة الحياة ١٥ متر مربع للفرد.
- **عاصمة مستدامة:** تستخدم محددات الاستدامة في الطاقة، وتدوير المخلفات بنسبة ٧٠٪ من أسطح المباني وتغطى بوحدات الطاقة الشمسية.
- **عاصمة للمشاة:** يوجد بالعاصمة شبكة ممرات للمشاة والدراجات حيث تم تخصيص نحو ٣٠٪ من شبكة الطرق للمشاة والدراجات.
- **عاصمة ذكية:** حيث يتم تقديم جميع خدمات العاصمة إلكترونيًا.

مسجد الفتاح العليم

كاتدرائية ميلاد المسيح

العاصمة الإدارية الجديدة مدينة للسكن والحياة، حيث تضم الاحياء السكنية، والمراكز التجارية، والطبية والرياضية على النحو التالي:

- االمشروعات السكنية بالمرحلة الأولى: تضم ٨ أحياء سكنية بها ٦٠٠ ألف وحدة سكنية، و٤٠ برجًا متعدد الاستخدامات يضم نحو ٥٠٠ وحدة سكنية فندقية.
- أهم المشروعات التعليمية: تضم ٣ مدارس حكومية و٥٦ مدرسة خاصة تم تشييدها، كما تضم ٧ أفرع للجامعات الأجنبية تم افتتاحها، هذا بالإضافة إلى مدينة المعرفة.
- تضم العاصمة الإدارية المدينة الرياضية: بمساحة إجمالية ٩٢ فدان، وتضم عدة منشآت رياضية أبرزها صالة مغطاة تسع ٧٠٠٠ متفرج، ومجمعات لحمامات السباحة والاسكواش، هذا بالإضافة لـ ٤ ملاعب كرة قدم و١٠ ملاعب كرة خماسية.
- المدينة الطبية (كابيتال ميد): بمساحة ٤٠٠ فدان تضم ١٢ مستشفى متكاملاً، ومن المستهدف الوصول إلى ٣٠ مستشفى، ومستشفى مركزي للتأمين الصحي.
- مدينة الفنون والثقافة: تبلغ مساحتها ١٠٠ فدان وهي الأكبر عالمياً في هذا المجال، وتضم دار الاوبرا الجديدة، ومركز الإبداع الفني، ومتحف للفن الحديث، ومكتبة ضخمة.

النهر الأخضر

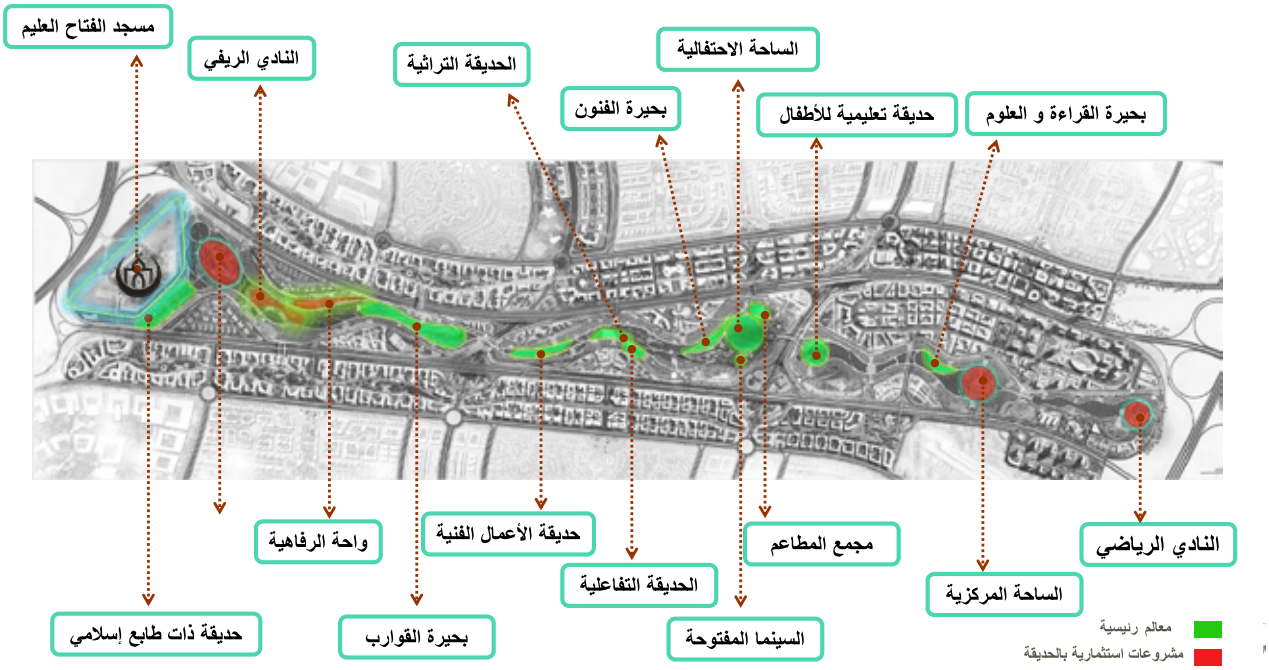

العاصمة الإدارية الجديدة مدينة متصلة، حيث تضم:

- مطار العاصمة الدولي بسعة ٣٨٠ ألف راكب سنوياً.
- مونوريل العاصمة الإدارية ويتضمن ٢٢ محطة وطاقته الاستيعابية ٥٠٠ ألف راكب يومياً.
- القطار الكهربائي الخفيف (**LRT**)، ويتضمن ٢٠ محطة تم افتتاح ١٢ محطة منها بطاقة استيعابية ٥٠٠ ألف راكب يومياً للمرحلتين الأولى والثانية، ويمتد من محطة عدلي منصور حتى محطة العاصمة المركزية جنوباً ومحطة العاشر من رمضان شمالاً.
- المحطة المركزية للحافلات تقع على مساحة ١٠٠ فدان بالقرب من مدينة الفنون والثقافة، ومحطة القطار الكهربائي الخفيف والمونوريل.
- القطار الكهربائي السريع (العين السخنة– العلمين– مرسى مطروح)، ويتضمن ٢١ محطة منها ٨ محطات إقليمية و١٣ محطة سريعة.

العاصمة الإدارية الجديدة مدينة للأعمال حيث تتضمن ما يلي:

- الحي الحكومي تبلغ مساحته ٤٠٠ فدان، ويتكون من ٣٤ مبنى وزارياً موزعة على ١٠ مجمعات حكومية بالإضافة إلى مبنى البرلمان ومجلس الشيوخ.
- منطقة الأعمال المركزية: تبلغ مساحة المنطقة ٢٠٠ فدان، وتتكون من ٢٠ برجًا إداريًا وسكنيًا وفندقيًا، ومقرات البنوك والمؤسسات المالية.
- البرج الأيقوني: أعلى ناطحة سحاب في إفريقيا ويصل ارتفاعه إلى ٣٨٥ متراً، ويعد واحداً من ٢٠ ناطحة سحاب سوف تقام بمنطقة الاعمال المركزية.
- حي السفارات: تبلغ مساحته ١٥٠٠ فدان، ويضم ٢٠٠ قطعة أرض مخصصة للسفارات الأجنبية.

الحي الحكومي

الحي السكني

ساحة الشعب

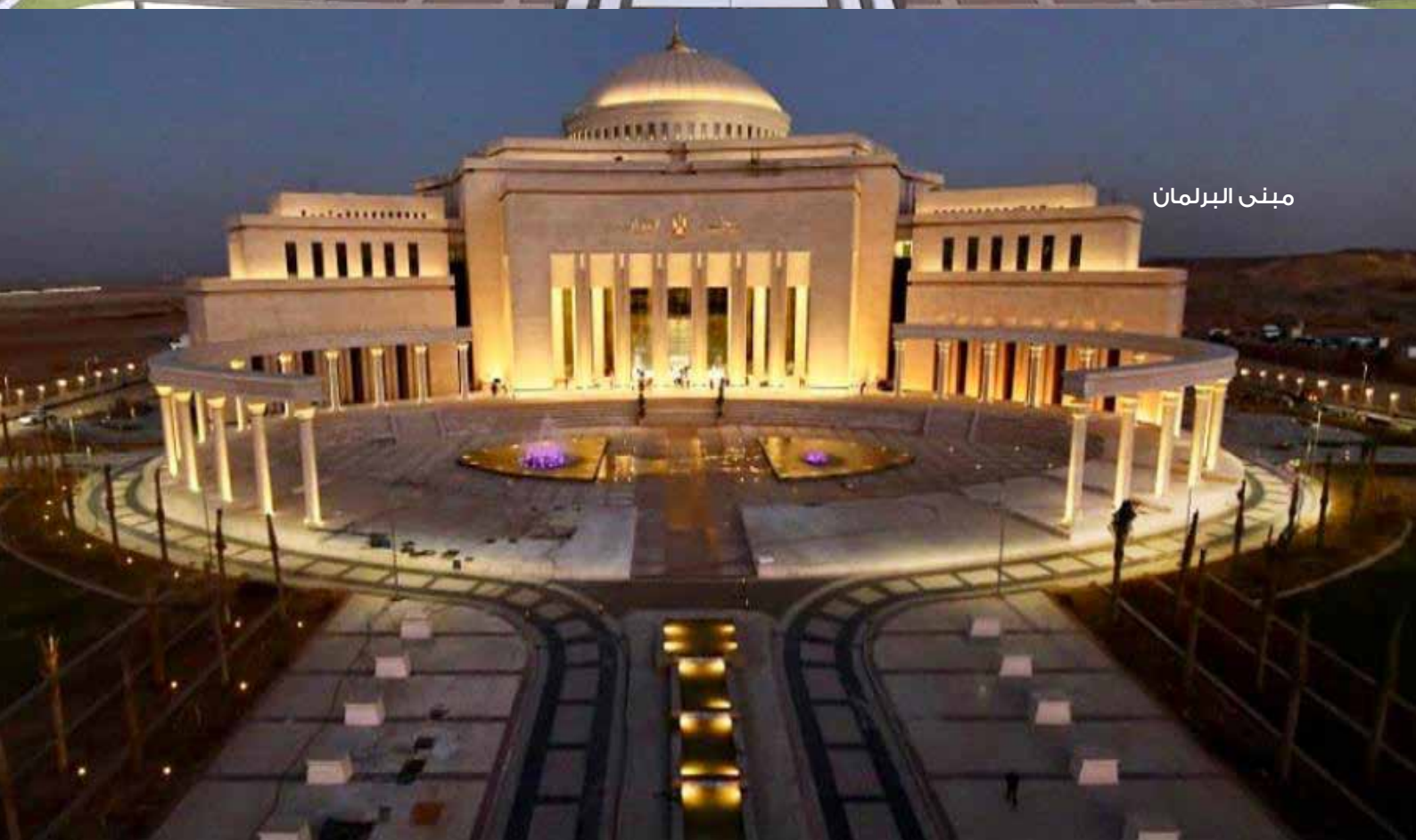

مبنى البرلمان

ثالثاً: مشروع مدينة العلمين الجديدة

تعتبر مدينة العلمين الجديدة أول نموذج للجيل الجديد من المدن المليونية، والتي من المخطط لها أن تستوعب أكثر من ٤ مليون نسمة في نهاية مراحلها الأولى، ويتم إنشاء المدينة على مساحة ٤٨ ألف فدان تقريباً لتكون بمثابة نموذج لإستراتيجية شاملة للتخطيط العمراني الهادفة إلى استيعاب جزء كبير من النمو السكاني المتوقع خلال السنوات القادمة بمفهوم التنمية الشاملة المستدامة، كما تُعد مدينة العلمين الجديدة أحد أهم المشروعات القومية العملاقة على أرض الساحل الشمالي الغربي، كما تُعرف مدينة العلمين الجديدة بأنها ثاني أكبر مدينة من مدن الجيل الرابع التي تنفذها وزارة الإسكان بعد العاصمة الإدارية الجديدة، ويبلغ عدد السكان المستهدف بها حتى عام ٢٠٣٠ نحو ٤ مليون نسمة.

١ وصف المشروع:

- تقع المدينة بالساحل الشمالي بالكيلو ٣٤ غرب الإسكندرية حتى الحدود الغربية لمصر، وبعمق أكثر من ٦٠ كيلو متراً جنوب الشريط الساحلي، وعلى بعد ١٨٠ كيلو متراً من مدينة مرسى مطروح، ويتميز موقعها الفريد بإطلالته المميزة على ساحل البحر المتوسط بمسافة تمتد إلى نحو ١٤ كم.
- يتم تنفيذ المدينة على غرار المدن العالمية الحديثة حيث تُعد نموذج جديد للمدن الساحلية المصرية التي تحقق تنمية متكاملة، وتوفر أساس اقتصادي متنوع (سياحة، وزراعة، وصناعة، وتجارة، وبحث علمي).
- تبلغ المساحة الاجمالية لمدينة العلمين الجديدة ٤٨ ألف فدان.
- تستوعب مدينة العلمين الجديدة ٣ مليون نسمة بنهاية المرحلة الأولى على مساحة ١٤ ألف فدان.
- تعمل داخل المدينة ٧٠ شركة محلية وأجنبية لتنفيذ مختلف مشروعاتها.
- تحتوي المدينة على كورنيش عالمي بطول الشاطئ يبلغ طوله ١٤ كيلو مترا، وهو ما يساوي كورنيش محافظة الإسكندرية.
- تبلغ إجمالي حجم الاستثمارات المستهدفة بالمدينة ١٨٥ مليار جنيه.
- منطقة أثرية مكونة من: متحف مفتوح – منتزه دولي – منطقة ترفيهية – فنادق – خدمات ميناء.
- تحتوي المدينة على مركز طبي عالمي بمساحة ٤٤ فدان.

الأحياء السكنية

مبنى رئاسة مجلس الوزراء

مشروع الأبراج الشاطئية

الأحياء السكنية

- وفرت المدينة ٤٠ ألف فرصة عمل من خلال المشروعات التي أقيمت في المدينة للعمالة المصرية.
- مدينة تراثية على مساحة ٢٥٩ فدان.
- تنفيذ قطار كهربائي فائق السرعة تصل سرعته إلى ٢٥٠ك/ساعة لربط مدينة ٦ أكتوبر بمدينة العلمين بطول نحو٢٢١ كم بموازاة طريق وادي النطرون / العلمين، وتفريعة لمدينة الإسكندرية مروراً بمدينة ومطار برج العرب بطول ٩٩ كم، وأيضا لربط مدينة ٦ أكتوبر بمدينة العلمين بطول نحو ٢٤٤ كم مرورًا بمدينة برج العرب وتفريعة لمدينة الإسكندرية بطول نحو ٤٦ كم.
- قرية داون تاون العلمين الجديدة، وهو مشروع استثماري ضخم في منطقة العلمين، ويقع في مكان حيوي ومتميز على شاطئ البحر المتوسط على مساحة ٣١ فدان، ويتميز بموقعه الاستراتيجي حيث يبعد عن الطريق الدولي بمسافة لا تزيد عن ٤٠٠ متر على الأكثر، كما يبعد عن مطار برج العرب مسافة لا تزيد عن ٨٩ كيلو متر، ويبعد عن مطار العلمين بمسافة لا تزيد عن ٥٤ كيلو متر تقريبًا.
- مدينة العلمين الجديدة كمبوند ٧٠٠ فدان، وهو كمبوند سكني يضم ١٠ آلاف و٨٠٠ وحدة سكنية ما بين فيلات وشاليهات وعمارات، بتكلفة إجمالية تقدر بنحو ١٧ مليار جنيه، ويتضمن المشروع تنفيذ جامعة العلمين الدولية بعدد ١٣ كلية، ومبنى لسكن الطلبة وهيئة التدريس والإدارة والمكتبة، والمتوقع تشغيل كليتي القانون الدولي وإدارة الأعمال العام الدراسي القادم، ويتضمن المشروع أيضا المنطقة التجارية الترفيهية وتضم ٤٠ محلا تجاريا، ومشروع الحى اللاتيني ويضم ٦ مناطق سكنية بإجمالي ٤٠٤ أفدنة وعدد ٢٤٩ عمارة، ومشروع الأكاديمية العربية للعلوم.
- أبراج مدينة العلمين الجديدة والذي انطلقت المرحلة الأولى منه في أغسطس ٢٠١٨، وتتضمن هذه المرحلة ١٥ برجًا من أصل ٣٣ برجًا بارتفاع ٤٠ دورًا ويضم كل برج ٢٣٠ وحدة سكنية.
- المدينة الترفيهية، والتي تضم مسرح روماني مكشوف يسع ٨٠٠ متفرجاً ومجهز بأحدث التقنيات والإمكانيات ومجمع السينمات يضم ٩ قاعات تشمل أكثر من ١٠٠٠ مقعد. ومكتبة كبرى مكونة من ٣ مبان، وحديقة مركزية تستوعب ١٠ الاف شخص يحيطها بحيرة رئيسية..

٢ أهداف المشروع:

تُعد مدينة العلمين الجديدة إحدى مدن الجيل الرابع، التي تنفذها الدولة وتستهدف تطبيق معايير استدامة الطاقة وتدوير المخلفات لتصبح مدناً خضراء، كما أنه يتم العمل على أن تكون مركزاً لريادة المال والأعمال على المستوى العالمي والإقليمي، ومقصداً للسياحة العالمية والمحلية، هذا بالإضافة إلى أن المخطط الاستراتيجي الذي تم وضعه للمدينة تضمن أن تشمل كل مقومات الحياة لقاطنيها.

٣ تطورات المشروع:

- منطقة أبراج «الداون تاون»، التى تنفذها شركة «CSCEC» الصينية، لصالح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، على غرار أبراج العاصمة الإدارية الجديدة، وتضم هذه المنطقة برج أيقوني بارتفاع ٢٥٠ مترا و٤ أبراج أخرى بارتفاع ٢٠٠ متر بإجمالي عدد وحدات ٢٦٣١ وحدة سكنية و٢٣١ وحدة تجارية و١١٤ وحدة إدارية. تم الانتهاء من أعمال الخرسانات لعدد ١٧ دورا بالبرج الأيقوني، كما تم إنهاء أعمال الخرسانات لعدد ٣٢ دور بالأبراج السكنية الأربعة.
- أصبحت مدينة العلمين تضم العديد من الأنشطة التي جعلتها مدينة صالحة للإقامة طوال العام، من بينها: أنشطة صناعية كبرى تقوم الدولة حاليًا بتنفيذها في مجال البتروكيماويات للاستفادة من الثروات المعدنية والنفطية التي تزخر بها المنطقة، بجانب مشروعات أخرى في مجال التعليم العالي بتشييد عدد من الجامعات، بما يسمح باستمرار حركة العمل والدراسة داخل العلمين الجديدة طوال العام.
- يتم تنفيذ وحدات سكنية تناسب جميع الشرائح حيث تم تنفيذ ٢٢١٦ وحدة سكنية داخل عمارات الداون تاون، وتنفيذ ٤٠٩٦ وحدة سكنية ضمن مشروع سكن مصر ومدرسة تعليم أساسي، والإسكان الاجتماعي المتميز حيث تم تنفيذ ٨٠ عمارة تضم ١٩٢٠ وحدة سكنية بمساحات مختلفة.

رابعاً: مشروع مدينة ومنتجع الجلالة

يُعد مشروع تطوير مدينة الجلالة من أهم المشروعات الكبرى التي تم تنفيذها على ساحل البحر الأحمر منذ شهر أكتوبر ٢٠١٥ بهدف إنشاء مدينة تتمتع بمواصفات السياحة العالمية، كما يُعد مشروع «الجلالة» الأضخم في مصر بعد مشروع العاصمة الإدارية الجديدة من حيث الإنشاءات والمساحة، وجرى تنفيذه في حضن الجبل على ساحل خليج السويس، وقد قُسمت المدينة لثلاث قطاعات (أ)، و(ب)، و(ج)، وتقع المدينة على ارتفاع ٧٠٠ متر من سطح البحر وتبلغ مساحتها نحو ١٧ ألف فدان وتضم طريق رئيسي ومحاور فرعية.

ويُعد هذا المشروع مشروع متكامل وتنموي يحمل قيمة ثرية مستوحاة من منطقة الجلالة التي يعرف عنها التميز الجغرافي والطبيعة الخلابة حيث يقع مشروع الجلالة بالعين السخنة عند هضبة الجلالة بدايةً من طريق القاهرة العين السخنة وإلى قمة الهضبة في منطقة وادي حجول بارتفاع ٧٧٠ متر، ويبدأ الطريق الرئيسي للمشروع من منطقة وادي حجول ويرتبط بطريق بني سويف – الزعفرانة الجديد بطول ١٦٠ كم ويربط ما بين بني سويف والزعفرانة.

١ وصف المشروع:

ينقسم المشروع إلى منطقتين إحداهما مدينة الجلالة وتقام فوق الجبل على ارتفاع أكثر من **٧٠٠ متر** فوق سطح البحر، والمنطقة الثانية أسفل الجبل وتقع على شاطئ خليج السويس يربطهما طريق داخلي تم شقه وسط الجبل في شكل هندسي رائع.

يوجد مجمع مصانع الجلالة للرخام والجرانيت ويتكون المصنع من مجمعين صناعيين على مساحة **٥ مليون** متر مسطح، حيث يقع المجمع الأول على مساحة مليون متر مسطح والثاني على مساحة ٤ مليون متر مسطح.

تم إنشاء **٣** محطات معالجة لمياه الصرف الصحي، وإنشاء محطة كهرباء ذاتية للمشروع من خلال خط مستقل للمدينة والمنتجع السياحي.

يوجد داخل المنتجع **٤** محطات رفع مياه عملاقة على جانبي الطريق لرفع مياه الشرب من محطة التحلية الموجودة أسفل الجبل وتطل على ساحل خليج السويس إلى أعلى الجبل لتغذي مدينة الجلالة بمياه الشرب.

أما بالنسبة لمدينة الجلالة فوق الجبل فيوجد بها ثلاث «كمبوندات» ضخمة مرسومة بشكل معماري فريد على هيئة فيلات تطل على البحر من ارتفاع شاهق جداً، وهي جاهزة بالكامل لطرحها على المستثمرين، كما يوجد الكورنيش الجبلي الذي تم تشييده أعلى قمة الجبل ويرى البحر ومنطقة خليج السويس بالكامل، كما تشاهد أرض سيناء على الضفة الأخرى من الخليج.

٢ المنشآت والمرافق الأساسية بالمشروع:

- يضم مشروع الجلالة طريقاً رئيسياً، وبحيرة كبيرة لتجميع مياه الأمطار، ومدينة الجلالة العالمية، ومنتجع الجلالة السياحي العالمي، وأول محطة تحلية للمياه في مصر والشرق الأوسط، ومصنعاً للأسمدة الفوسفاتية والرخام، و٣ محطات معالجة لمياه الصرف الصحي، ومحطة كهرباء ذاتية مستقلة للمدينة والمنتجع.
- انتهت أعمال الإنشاءات والتشطيبات في فندق الساحل بسفح الجبل، وبدأ يستقبل الزائرين، وجرى تصميم الفندق وتنفيذه على أحدث الطرق الهندسية والتصميمات المعمارية.
- يُعد تليفريك الجلالة أكبر تليفريك موجود في الشرق الأوسط، ويضم محطتين إحداهما أعلى الجبل ومحطة أسفل الجبل، ويبلغ طول المسار الخاص به ٤٥٠٠ متر، وعلى ارتفاع ٦٦٥ متراً فوق سطح البحر.
- توجد جامعة أهلية داخل مدينة الجلالة فوق الجبل، وهي إحدى الجامعات الأهلية التي أنشأتها الدولة لتطوير التعليم الجامعي بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.
- تضم مدينة الجلالة ٨ دور عرض سينمائي، وصالتين تزحلق على الجليد، و٦٢٤ محل، ومطعم بلازا.
- يوجد بها مدينة لليخوت و ألعاب مائية (أكوا بارك).
- تضم ٥ فنادق على أعلى مستوى من الخدمة.
- يوجد أيضاً مقرات حكومية، ومستشفيات ومراكز طبية تعمل على مدار الساعة وحي خاص للمال والأعمال.

فندق توليب بمنتجع الجلالة الجبلي

جامعة الجلالة

تليفريك الجلالة

منتجع الجلالة الجبلي

خامساً: مشروع مدينة المنصورة الجديدة

تُعد مدينة المنصورة الجديدة التي تتوسط محافظات الدقهلية وكفر الشيخ ودمياط من المدن الذكية الجديدة التي شرعت الدولة في تشييدها على امتداد رقعة الجمهورية وتعتبر أحد شرايين التنمية في ساحل مصر الشمالي، حيث تضم جميع المرافق والخدمات من مناطق حكومية وأسواق، ودور عبادة، ومناطق ثقافية وترفيهية، ومناطق خاصة بالمطاعم، وحدائق مركزية بإطلالة ساحلية على البحر المتوسط بطول ١٥ كيلو مترًا. وقد شهد شهر نوفمبر ٢٠٢٢ افتتاح المرحلة الأولى من مدينة المنصورة الجديدة، وهي واحدة من المدن المستدامة التي جسدت رؤية مصر في إطلاق مبادرة المدن المستدامة العالمية، حيث تساهم المدنية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ومنخفض الانبعاثات، وتحسين كفاءة الطاقة، والتشجيع على التحول الرقمي، ولديها القدرة على التكيف مع المتغيرات المناخية، وتقع المنصورة الجديدة بطول ١٤ كم على الطريق الساحلي في قلب الدقهلية بجانب مدينة جمصة كامتداد لها حتى حدود محافظة كفر الشيخ. وتبعد المدينة ٥٤ كم عن المنصورة القديمة، وسوف يتم ربطها بمدينة المنصورة القديمة عن طريق إنشاء قطار مكهرب يصل بينهم في أقل من ١٥ دقيقة.

وتعتبر المنصورة الجديدة واحدة من المدن العقارية المتميزة في السوق العقاري في مصر، ويوجد بها العديد من الفرص الاستثمارية للمستثمرين الراغبين في الحصول على فرصة عقارية ممتازة وبسعر مناسب في سوق العقارات المصري، كما تتمتع المدينة بالكثير من مميزات الاستثمار العقاري التي يبحث عنها المستثمرين بداية من الموقع الاستراتيجي المتميز وصولاً إلى الخدمات والمرافق والأسعار وغيرها من المزايا. وتضم المدينة أنواع الإسكان المختلفة من إسكان سياحي، وفيلات، وإسكان متوسط، وإسكان اجتماعي.

كما تضم المدينة جميع الخدمات والمرافق اللازمة التي من شأنها توفير الراحة لساكنيها، والتي تشمل ما يلي:

- منطقة لوجستية وخدمية.
- جامعة إقليمية.
- جامعة أهلية تابعة لجامعة المنصورة.
- مراكز بحثية علمية.
- مدينة طبية.
- مناطق صناعات تكنولوجية.
- كورنيش على الطريق بعرض ٥٦ متر.
- مجموعة من الشواطئ العامة.
- شبكات صرف صحي ومياه شرب.

١ وصف المشروع:

تنقسم مدينة المنصورة الجديدة إلى أربع مراحل، وذلك على النحو التالي:

المرحلة الأولى: وتكلفتها ٢٤ مليار جنيه، وتم تخصيص ٢٢٥ فدانا من مساحة هذه المرحلة للقطاع الخاص، وتمثل المرحلة الأولى من المدينة ٤٠٪ من إجمالي المساحة (٢٥,٠٠٠ وحدة سكنية). ومكونات المرحلة كالآتي:

- مشروع سكن «جنة»، ويضم ١١,٢٣٢ وحدة سكنية بمساحات تتراوح ما بين ١٢٠ م^2 إلى ١٥٠ م^2.
- مناطق خضراء.
- حمامات سباحة للأطفال داخل المجمعات السكنية.
- مشروع سكن مصر، ويضم ٤,٧٠٤ وحدة سكنية بتكلفة إجمالية ١,٦ مليار جنيه بمساحات تتراوح ما بين ١٠٦ م^2 إلى ١١٨ م^2.
- فيلات سكنية، وتضم ٢,١٠٣ وحدة سكنية بتكلفة إجمالية ٣,٦ مليار جنيه بمساحات تتراوح ما بين ٤٥٠ م^2 إلى ٨٥٠ م^2.

- إسكان اجتماعي، مشروع سكن كل المصريين (طابع ساحلي)، ويضم ١٣٩٢ وحدة سكنية بمساحات تتراوح ما بين ٩٥ م٢ إلى ١٠٠ م٢.
- الكورنيش والممشى السياحي بطول ٤,٢ كم بتكلفة إجمالية ٦٠٠ مليون جنيه يتضمن (برجولات – مقاعد جلوس – كافيتريات).
- حديقة مركزية (حرم الطريق الساحلي) بطول ٢,٤ كم بتكلفة إجمالية ١٧٥ مليون جنيه تتضمن (مسارات المشاه والدراجات – مقاعد جلوس – كافيتريات – مطاعم).
- مجمع الجامعات والذي يضم ٤ جامعات.
- مركز طبي على أعلى مستوى.

٢ أهداف المشروع:

تتوافق مدينة المنصورة الجديدة مع الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ حيث إنها تعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- تحقق النمو الاقتصادي المستدام ومنخفض الانبعاثات.
- تحسن كفاءة استخدام الطاقة.
- التشجع على التحول الرقمي.
- التكيف مع المتغيرات المناخية، حيث إنها واحدة من المدن المستدامة التي شكلت رؤية مصر في إطلاق مبادرة المدن المستدامة العالمية بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في مؤتمر الأطراف **COP 27** الأخيرة.
- صديقة لحركة المشاة والدراجات فضلاً عن دعمها للنقل الجماعي والمستدام، وكذلك دعم إعادة استخدام المياه.
- توفر المدينة الشواطئ المفتوحة لكل الأسر المصرية، وساحات احتفالية للترفيه بكورنيش أهل مصر، هذا بالإضافة إلى وجود الكثير من الأنشطة في المناطق الخارجية والمفتوحة، حيث تشمل المدينة ١٨٠٠ فدان مساحات خضراء.
- مركز خدمي إقليمي على مستوى إقليم الدلتا حيث تحتوي على ٤ جامعات هي (جامعة المنصورة الجديدة، المنصورة الدولية، والمنصورة الأهلية، والمنصورة التكنولوجية)، وهي خدمات إقليمية تقدمها المدينة الجديدة لسكان الدلتا.

سادساً: مشروع مدينة دمياط للأثاث

تُعد مدينة الأثاث بدمياط واحدة من أهم المشروعات القومية الكبرى وإحدى سلاسل المدن الجديدة المتخصصة في الصناعات الإستراتيجية. خاصة أنها أول وأكبر منطقة صناعية متخصصة في صناعة الأثاث والصناعات التكميلية في الشرق الأوسط والقارة الأفريقية، حيث يشتهر أثاث مصر وخاصة أثاث مدينة دمياط بجودته العالية مما يفتح الباب أمام التصدير على المستويين المحلي والإقليمي والعالمي. ويقع المشروع بمنطقة شطا بدمياط على مساحة ٣٣١ فدانا على تقاطع الطريق الساحلي الدولي مع طريق بورسعيد / دمياط، وتضم المدينة كافة متطلبات صناعة الأثاث مثل المصانع والورش المختلفة لصناعة الأثاث، والصناعات التكميلية، ومراكز الخدمة، والمناطق الإدارية والاستثمارية.

وتضم مدينة الأثاث بدمياط ٥٤ حظيرة تضم ١٣٤٨ مصنعًا وورشة ومركزًا لتكنولوجيا الأثاث و٥ مراكز خدمة من بينها ورش مركزية لخدمة صغار المصنعين، والمحلات التجارية، والمكاتب الإدارية، وبنك ومركز شرطة، ومركز إطفاء، وعيادة طبية.

١ وصف المشروع:

- تتضمن مدينة دمياط للأثاث ٥٤ هنجرًا يحتوي على ١٣٤٨ مصنعًا وورشة لتصنيع الأثاث والصناعات ومركز تكنولوجيا الأثاث، و٥ مراكز خدمية تشتمل على ورش مركزية لخدمة صغار الصنّاع ومحلات تجارية ومكاتب إدارية وبنك ومركز شرطة ومركز إطفاء وعيادة طبية،
- تضم المدينة المنطقة الصناعية بالمدينة ٢٤٠٠ ورشة صغيرة ومتوسطة، و٧٥مصنعًا متخصصًا تتراوح مساحتها ما بين ألف متر و١٠ آلاف متر.
- تضم المدينة مجمع المعارض على مساحة ٢٠,٩٤ فدان، ومجمع الصناعات التكميلية على مساحة ٩,٧٦ فدان، ويقام مجمع الخدمات الحكومية على مساحة ٤,٦٢ فدان..

٢ أهداف المشروع:

- تطوير القدرة التصديرية لقطاع صناعة الأثاث خاصة مع توافر مزايا الموقع والقرب من الموانئ التصديرية (دمياط / بورسعيد)، وأسواق الاستهلاك الرئيسية للوصول إلى مليار دولار سنويًا كحصيلة للصادرات.
- تعظيم الميزة النسبية للصناعات المتخصصة بشكل عام وصناعة الأثاث بشكل خاص من خلال تعزيز التكنولوجيا في صناعة الأثاث.
- زيادة القيمة المضافة لصناعة الأثاث في مصر من خلال تطوير هذه الصناعة.
- تحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات الاقتصادية لمحافظة دمياط.
- تعزيز مساهمة القطاع الصناعي بشكل عام وقطاع الأثاث بشكل خاص في تنمية شمال الدلتا.
- توفير فرص عمل جديدة تساهم في حل مشكلة البطالة بمحافظات الدلتا وشمال مصر.
- تنويع البنية الاقتصادية للمحافظة بما يسهم في تحسين المستوى المعيشي ورفع مستوى محدودي الدخل.
- توفير مركز تسويق إقليمي يخدم سوق الأثاث المحلي.
- المحافظة على البيئة والصحة العامة من خلال توجيه العديد من أصحاب الورش داخل الكتل السكنية بمدينة دمياط إلى منطقة مخصصة لصناعة الأثاث.
- المساهمة في إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة مُكملة لصناعة الأثاث لتوفير مستلزمات الإنتاج.
- توفير المواد الخام بأسعار مناسبة نتيجة تجميع مراكز الإنتاج لبيع المستلزمات بالقرب من موقع ورش التصنيع مما يوفر تكاليف النقل.

سابعاً: مشروع مدينة الجلود بالروبيكي

تُعد مدينة الروبيكي من أهم المدن الصناعية المتخصصة التي صُممت وفق أحدث المعايير العالمية، وأول مجمع صناعي متكامل في الشرق الأوسط متخصص في الصناعات الجلدية باستثمارات محلية وأجنبية، وتقع على بعد ٥ كم شمال مدينة بدر بالكيلو ٤٥ على طريق «القاهرة – السويس»، حيث تقام المنطقة على مساحة إجمالية ١٦٢٩ فداناً بتكلفة ٢,٧ مليار جنيه، وتتخصص في صناعة دباغة الجلود حيث تم نقل منطقة المدابغ الموجودة بسور مجرى العيون بمصر القديمة إليها.

ويُعد مشروع منطقة «الروبيكي» من أبرز المشروعات العملاقة التي تمت خلال السنوات الماضية، وتعتبر مدينة صناعية متكاملة لصناعة الجلود والغزل والنسيج، والهدف الرئيسي منها هو جعل مصر مركزاً استراتيجياً لصناعة الجلود ليس فقط على المستوى المحلي أو الإقليمي وإنما على المستوى الدولي أيضاً، ويهدف إنشاء مدينة الروبيكي لإنشاء منظومة متكاملة بأحدث التكنولوجيا العالمية في مجال دباغة الجلود مع الالتزام بالحفاظ على الشكل العام للمدينة، وتجنب العشوائية في الإنشاء وتقليل الآثار البيئية السلبية الناتجة عن طبيعة الإنتاج في مجال دباغة الجلود، وتبلغ مساحة مدينة الروبيكي نحو ٤٩٠ فدان، ويضم المجمع الصناعي الجديد بالروبيكي ٦ مصانع وهذه المصانع هي مصنع الغزل الرفيع وآخر للغزل السميك، و٣ مصانع لتحضير النسيج وللنسيج الدائري والمستطيل، وآخر للصباغة والطباعة مجهزة بأحدث الماكينات التي تعمل وفقًا لأحدث النظم والبرامج التكنولوجية.

١ وصف المشروع:

- تنقسم المدينة إلى منطقة «وحدات إنتاجية وخدمات مساعدة» على مساحة ٥١١ فداناً، وخلال الفترة الماضية انتهت وزارة التجارة والصناعة من المرحلة الأولى للمشروع بإجمالي ٢١٣ وحدة إنتاجية لنحو ١٩٥ مستثمراً على مساحة ١٧٦ فداناً، وتم الانتهاء من ترفيق ٦٩ فداناً بالمرحلة الثانية للمشروع.
- تضم منطقة محطات المعالجة لمياه الصرف الصحي والصناعي منطقة «المدفن الصحي» على مساحة ٢٨٢ فداناً، وتم اعتماد ٢٠٠ مليون جنيه لتأهيلها، واستيعاب التوسعات المستقبلية، ومنطقة الغابة الشجرية على مساحة ٢٨٠ فداناً، وستروى بمياه الصرف بعد المعالجة.
- تضم مركز تكنولوجيا الدباغة وصناعة الجلود على مساحة ٦٠٠٠ متر مربع بالتعاون مع الجانب الإيطالي إلى جانب صناعات متكاملة (مدابغ، ومصانع جيلاتين وغراء، ومخازن، وكيماويات، ومتاجر).
- إقامة متحف تراثي مخصص لبيان مراحل تطور صناعة الجلود في مصر.
- تحتوي المدينة على مراكز خدمات عامة من بنوك، وقاعات مؤتمرات، ومعارض، ومراكز صيانة، ومنافذ تسويق، ومكاتب تراخيص، ومستشفى، ومركز إطفاء، ومركز شرطة، ومركز اتصالات.

٢ أهم تطورات المشروع:

- تنفيذ المرحلة الأولى بنسبة **١٠٠٪**.
- تنفيذ المرحلة الثانية بنسبة **٨٥٪**.
- تنفيذ المرحلة الثالثة بنسبة **٩٨٪**.
- تم رفع كفاءة المرحلة الأولى من محطات الصرف بنسبة **٩٥٪**.

٣ أهداف المشروع:

- استعادة مصر دورها الرائد في هذه الصناعة التي تشتهر بها القاهرة منذ ما يزيد عن ١٠٠٠ سنة.
- يوجد بالمدينة بنية تحتية وأساسية حديثة تتغلب على جميع المشكلات البيئية التي كانت تواجه مدابغ منطقة مجرى العيون الأثرية.
- يهدف المشروع إلى زيادة إنتاج دباغة الجلود من ١٢٥ مليون قدم مربع نصف مشطب إلى **٣٥٠ مليون** قدم مربع كامل التشطيب سنوياً، وزيادة القيمة المُضافة باستكمال مراحل التشطيب، خاصةً أن ٨٥٪ من الصادرات الحالية للجلود غير مشطبة.
- يتم حالياً دراسة تخصيص **٨٠٠** فدان بجوار مدينة الجلود بالروبيكى لنقل ما يقرب من **١٧٦٠٠** ورشة منتجة للمصنوعات الجلدية مقامة بمناطق عشوائية على مستوى الجمهورية، منها ١٣ ألفاً و٤٠٠ ورشة بمنطقتي الموسكي وباب الشعرية، وذلك بهدف تجميعها في مكان واحد تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية في القضاء على العشوائيات بالمناطق السكنية.

ثامناً: مشروع الدلتا الجديدة

تولي الدولة المصرية ملف الاستثمار في قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي أولوية قصوى باعتبارها قضية أمن قومي في المقام الأول، وهو ما يعكسه مشروع الدلتا الجديدة والذي أطلقه السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي في نهاية عام ٢٠٢١، ويُعد مشروعا تنموياً نموذجياً ومتكاملاً ذو أهمية استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي للشعب المصري، حيث يتضمن وإنشاء مجتمعات زراعية وعمرانية جديدة تتسم بنظم إدارة حديثة، وتضم مجمعات صناعية تقوم على الإنتاج الزراعي، وتوفر الآلاف من فرص العمل الجديدة للشباب والمستثمرين مما يُسهم في حماية وتحقيق الأمن الغذائي لمصر، وتوفير السلع الاستراتيجية، بالإضافة إلى استقرار أسعار السلع في الأسواق، ودعم قدرة الدولة على مواجهة الزيادة السكانية.

وتبلغ مساحة المشروع التنموي نحو ٢,٢ مليون فدان، ومن المقرر الانتهاء من استزراع مليون فدان خلال عامين وتصلح لزراعة جميع أنواع المحاصيل، ويعزز من إستراتيجية الدولة في مجال إنشاء مجتمعات زراعية جديدة بنظم إدارية حديثة، كما يتميز بموقعه الإستراتيجي بالقرب من الموانئ والمطارات، ومنها ميناء الإسكندرية، والسخنة، ودمياط، ومطاري غرب القاهرة وبرج العرب، ويرتبط بالطرق الرئيسية والشبكة العمرانية القائمة والجديدة، منها مدينة السادات، وسفنكس، والسادس من أكتوبر.

يشمل مشروع الدلتا الجديدة مشروعي مستقبل مصر، وجنوب محور الضبعة، وذلك على النحو الآتي:

أ) مشروع مستقبل مصر للإنتاج الزراعي:

- **المساحة المستهدف استصلاحها:** تبلغ مساحة المشروع مليون وخمسون ألف فدان من إجمالي ٢.٢ مليون فدان المساحة الإجمالية للدلتا الجديدة.
- **موقع المشروع:** يقع مشروع مستقبل مصر على امتداد طريق محور روض الفرج – الضبعة الجديد، وهو الطريق الذي أنشئ ضمن المشروع القومي للطرق بطول ١٢٠ كم وعمق ٦٠: ٧٠ كم، ويبعد ٣٠ دقيقة عن مدينة السادس من أكتوبر، وقُسّم المشروع إلى ٦٠ طريقًا طوليًا، و٣٥ طريقًا عرضياً مقسمة إلى قطع متساوية كل قطعة ١٠٠٠ فدان.
- **الهدف من المشروع :**
  - الحفاظ الدائم على التعليمات والتوجيهات الصادرة من السيد رئيس الجمهورية لتحقيق الأمن الغذائي وصولًا إلى الاكتفاء الذاتي.
  - سهولة توصيل المنتجات النهائية إلى الأسواق الرئيسية وإلى موانئ التصدير البرية والجوية.
  - تعظيم فرص الإنتاج وتوفير منتجات زراعية بجودة عالية وأسعار مناسبة للمواطنين، وسد الفجوة بين الإنتاج والاستيراد وتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية.
  - توفير حوالي ١٠ آلاف فرص عمل مباشرة وأكثر من ٣٦٠ ألف فرصة عمل غير مباشرة، ومن المتوقع زيادة فرص العمالة خلال المواسم القادمة.
  - العمل بنظام المشاركة مع المستثمرين الزراعيين الجادين بمحددات وضوابط وخبرات في التعامل مع هذا النوع من اقتصاديات تعظيم العائد.

- **أهم التطورات التي شهدها المشروع**

- تم الانتهاء من استصلاح وزراعة مساحة ٣٥٠ ألف فدان باستخدام ٢٦٠٠ جهاز ري محوري مطور والتي يتم زراعتها مرتين سنوياً (موسم صيفي /موسم شتوي) وتنتج أجود المحاصيل الزراعية.
- يتم العمل على توفير الميكنة الزراعية بأحدث المعدات والتقنيات لإتمام العمليات الزراعية المختلفة بجودة وسرعة عالية.
- تتم الزراعة في المشروع عن طريق طرق ري حديثة طبقا لاستخدام أحدث النظم التكنولوجية إذ يتم نقل مياه الصرف المعالج بواسطة ترعة بإجمالي طول ١٧٠ كيلو مترا عن طريق ١٧ محطة رفع لتصل إلى أكبر محطة معالجة بطاقة ٧,٥ مليون متر مكعب في اليوم ومنها إلى أرض المشروع.
- يعتمد المشروع على ٣ خزانات للمياه الجوفية (الأيوسين – المايوسين – المغرة) وهي امتداد لمنطقة وادي النطرون وذلك بحفر الآبار الجوفية مع الوضع في الاعتبار المسافة البينية بين الآبار للحفاظ على الخزانات الجوفية.
- جاري العمل على دخول مصدر مياه سطحي بمد ترعة مستقبل مصر بطول ٤١ كيلو متر لإمداد المشروع بطاقة ١٠ مليون م٣/يوم لزراعة حوالي ٧٠٠ ألف فدان إضافية وتعد تحلية مياه الصرف الزراعي وإعادة تدويرها واستخدامها للري من أكبر التحديات في مشروع الدلتا الجديدة.

- **التوسعات الاقتصادية المكملة للمشروع**

تم البدء في إنشاء منطقة صناعية على ثلاث مراحل طبقًا لأولويات التصنيع كالتالي:

- **المرحلة الأولى:**

– تشتمل على (ثلاجات بطاطس – محطات فرز وتعبئة – صوامع تخزين الغلال – محطات غربلة وإنتاج تقاوي – معامل تحليل التربة وأمراض النباتات).

– الحالي منها (ثلاجات بطاطس بسعة ٨٠ ألف طن – محطات فرز وتعبئة – صوامع تخزين الغلال سعة ٢٠ ألف طن).

- **المرحلة الثانية:**

تشتمل على (أنفاق تجميد خضروات وفاكهة – مصنع سناكس – مصنع بصل وثوم مجفف – مصنع تعبئة وتغليف بقوليات – مصنع تعبئة وتكرير زيوت – مصنع أعلاف ماشية – مزرعة أغنام وماشية).

- **المرحلة الثالثة:**

تشتمل على (مصنع سكر – مصنع إنتاج زيوت – محطة فرز وتعبئة برتقال).

ب) مشروع استصلاح ٥٠٠ ألف فدان بجنوب محور الضبعة:

- يقام المشروع بمنطقة جنوب محور الضبعة غرب مشروع مستقبل مصر بالقرب من الدلتا القديمة وشبكة الطرق والموانئ سواء البحرية أو البرية أو الجوية، ويربط بين الحدود الإدارية لمحافظات مرسي مطروح، والبحيرة، والجيزة، وتبلغ مساحة المشروع نحو **٥٠٠ ألف** فدان.
- تم إجراء حصر لمساحة ٦٨٨ ألف فدان غرب مشروع مستقبل مصر، وبعد الدراسة اتضح أن أكثر من ٩٠٪ من المساحة صالحة لزراعة المحاصيل الاستراتيجية وتبلغ ٥٠٠ ألف فدان وعلى رأسها القمح، والذرة الصفراء، والبقوليات، ومحاصيل الخضر، وأنواع مختلفة من الفاكهة، كما سيتم إنشاء محطة عملاقة بطاقة ٦ مليون م٣/يوم لمعالجة مياه الصرف الزراعي لاستغلالها مرة أخرى.

تاسعاً: إعادة إحياء مشروع توشكى

اهتمت الدولة المصرية بالعديد من الملفات القومية منها ملف الأمن الغذائي والذي حظي بالاهتمام الشديد من جانب الدولة المصرية حيث تم إطلاق العديد من المشروعات القومية الزراعية منها إطلاق مشروع ١,٥ مليون فدان، والدلتا الجديدة، وإعادة إحياء مشروع توشكى الخير. ويعتبر إعادة إحياء مشروع توشكى من أهم المشروعات التي يجري تنفيذها في القطاع الزرعي حيث يوجد به أكبر مزرعة تمور في منطقة الشرق الأوسط إلى جانب المساحات المزروعة بالمحاصيل الإستراتيجية، مثل القمح، والخضر، والموالح، والمانجو، وأثبتت التجارب أن الإنتاجية في منطقة توشكى عالية وتبشر بتحقيق نتائج جيدة وإيجابية.

١ وصف المشروع:

- تم تدشين المشروع في يناير عام ١٩٩٧ ولم يحقق النتائج والأهداف المنشودة منه إلى أن جاء قرار السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي في عام ٢٠١٤ بإعادة إحياء مشروع توشكى ضمن الخطة القومية لاستصلاح **٤ مليون** فدان خلال ٤ سنوات.
- ساهم المشروع في تطوير مدينة أبو سمبل حيث ارتفع تعدادها من ألفين نسمة إلى نحو ٢١ ألف نسمة حالياً، وكذلك تطوير ميناء أبو سمبل وزيادة وسائل النقل وسهولة الانتقال بين أسوان وأبو سنبل، وتم استزراع **١٨ ألف** فدان حول خور توشكى، وارتفع عدد المستشفيات من مستشفى إلى **ثلاث** مستشفيات، والورش الحرفية من ٤ ورش إلى **٤٠** ورشة، هذا بالإضافة إلى العديد من المطاعم والبنوك مما أتاح توفير نحو **١٧ ألف** فرصة عمل إضافية.

٢ أهمية المشروع

يقع المشروع في منطقة توشكى جنوب أسوان بحوالي ٢٢٥ كيلو متراً على مساحة **٤٨٥ ألف** فدان، ويهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المحاصيل الإستراتيجية، ومنها القمح حيث تم زراعة ٣٠ ألف فدان قمح خلال أول ٣ أشهر من بداية المرحلة الأولى، وجاهز لزراعة نحو ١٠٠ ألف فدان وجاري تجهيز ١٠٠ ألف فدان أخرى خلال الفترة القادمة، كما تم حفر وتبطين ترع بإجمالي أطوال ١٩,٨ كم، وجاري حفر ترع بطول ١٨,٢ كم، وإنشاء عدد (٥٢) محطة طلمبات تضم (٢١٩) طلمبة لضخ المياه لأجهزة الري المحوري، وجاري إنشاء عدد (٤٧) محطة أخرى تضم عدد (٢٣٩) طلمبة فيكون عدد المحطات (**٩٩**) محطة تضم عدد (**٤٥٨**) طلمبة، كما تم تنفيذ عدايات خطوط مواسير شبكات الري والترعة المغذية بإجمالي (١١) عداية.

٣ أهداف وتقسيم المشروع:

- يهدف مشروع توشكى إلى توفير مجتمعات عمرانية جديدة حيث أن غالبية العاملين فيه من محافظات الصعيد، ويوجد به محطة بحوث تابعة لمركز بحوث الصحراء، وأخرى تابعة لمركز البحوث الزراعية وأيضاً محطة ميكنة.

- قامت وزارة الزراعة باختيار المناطق الخاصة بخطة استصلاح المليون فدان بمنطقة توشكى، وهي مقسمة إلى المناطق الآتية:

– مشروع توشكى **١٠٨ آلاف** فدان،

– آبار توشكى **٣٠ ألف** فدان،

– الفرافرة القديمة **٢٠٠ ألف** فدان،

– الفرافرة الجديدة **١٠٠ ألف** فدان،

– الداخلة **٥٠ ألف** فدان،

– امتداد شرق العوينات **٥٠ ألف** فدان،

– جنوب منخفض القطارة **٥٠ ألف** فدان،

– مشروع غرب المنيا **٢٠٠ ألف** فدان،

– منطقة المغرة **١٥٠ ألف** فدان،

– شرق سيوة **٣٠ ألف** فدان

يعتمد مشروع استصلاح المليون فدان بالمنطقة على المياه الجوفية بنسبة **٩٠٪**، وقد بدأت وزارة الري في حفر آبار المياه، وهناك **٥٠** بئراً تعمل بالطاقة الشمسية في المشروع لخدمة الأراضي الجديدة وخدمة عملية التنمية في المنطقة.

٤ أهم تطورات المشروع:

- تم افتتاح مشروع محطات رفع المياه الرئيسية العملاقة في توشكى، حيث إنه م تنفيذ عدد ٢ محطة رفع مياه رئيسية عملاقة للتغلب على فرق المنسوب البالغ ٤٠ مترا بعدد ٢٢ مجموعة رفع مياه بإجمالي طاقة ١١ مليونا و٣٠٠ ألف متر مكعب.
- تم افتتاح موسم حصاد القمح في "**توشكى ٤**"، حيث تمكنت "الشركة الوطنية لاستصلاح وزراعة الأراضي الصحراوية" هذا العام من زراعة ٥٠٠ ألف فدان من محصول القمح في مزارعها بمنطقة توشكي، حيث تبلغ مساحة مزرعة "**توشكى ٤**" تبلغ ١٤٠ ألف فدان.
- تم افتتاح حصاد ٢٠٠٠ فدان قمح من مشروع وادي الشيح الذي أقيم بالتعاون بين شركة "مودرن فارمنج للإنتاج الزراعي" وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية" في محافظة أسيوط، حيث تم زراعة ٢٠٠٠ فدان بمحصول القمح وباقي ١٠ آلاف فدان بمحاصيل مختلفة، هذا بالإضافة إلى أنه تم حصاد ١٥٠٠ فدان بمتوسط إنتاجية ٢٥ إردبا للفدان الواحد.

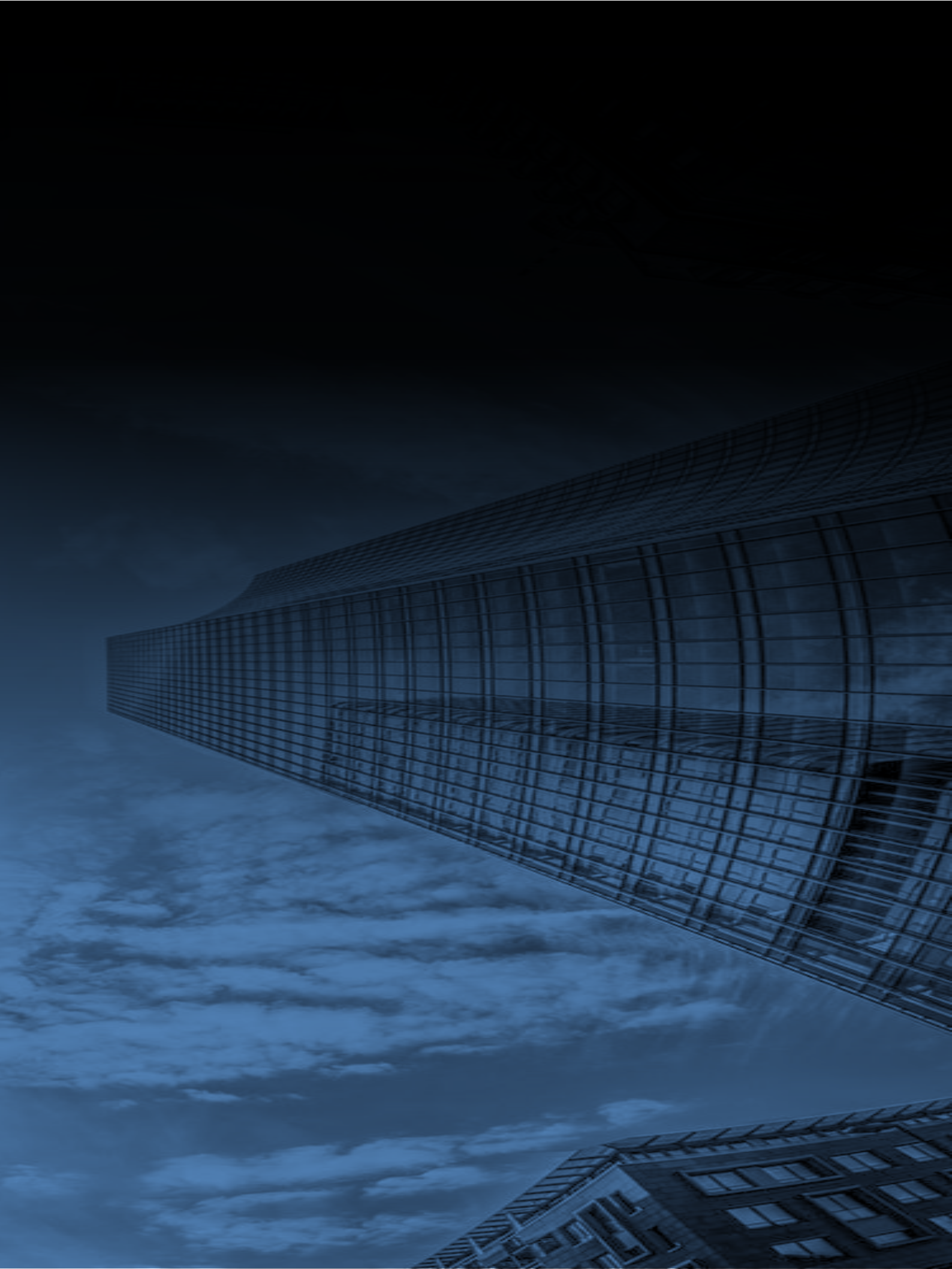

المحور السابع

الرسائل الإيجابية من الشركات الكبرى في مصر

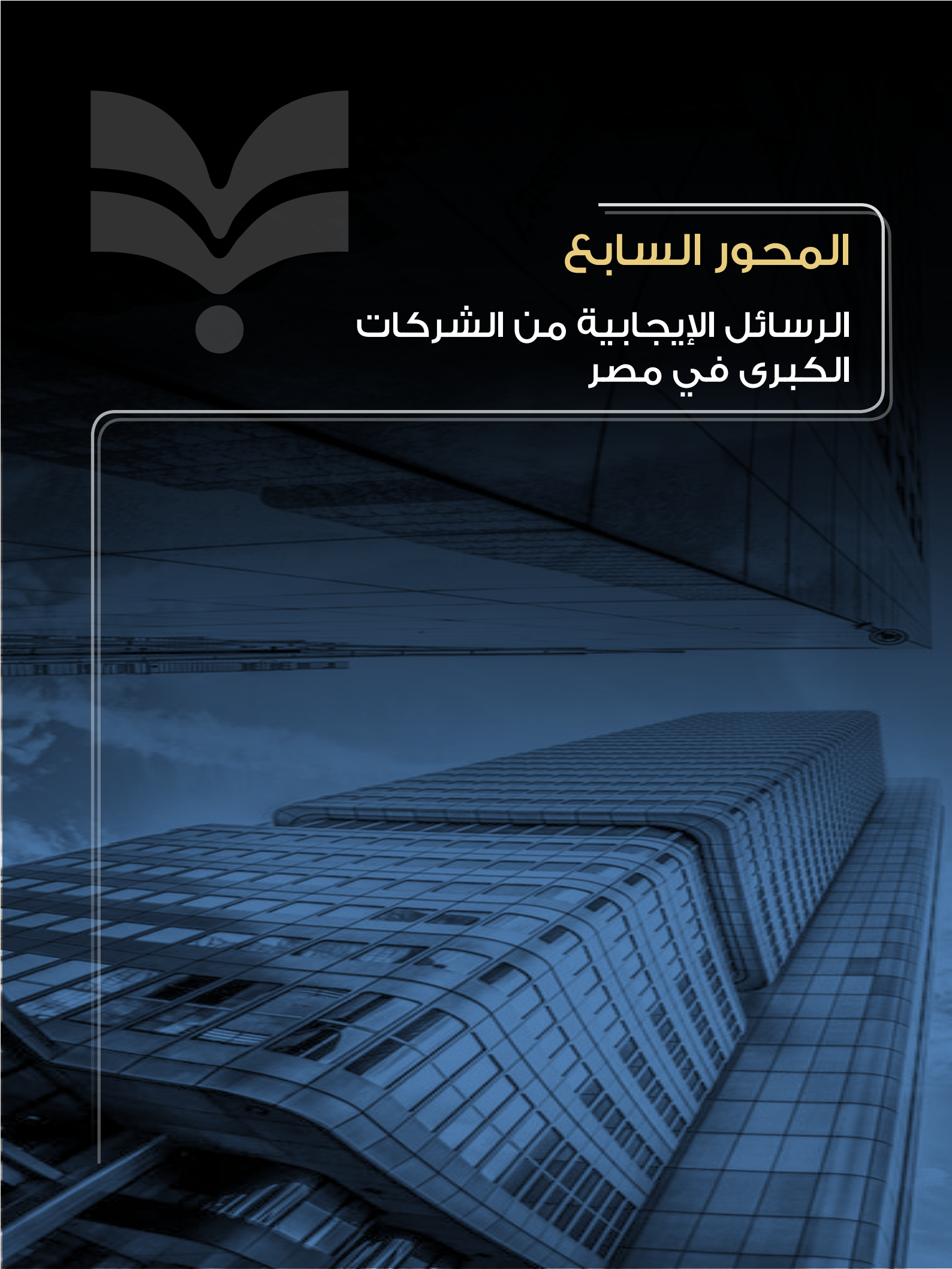

Haier

أحمد الجندي - مدير عام شركة هاير مصر

«تقدر شركة هاير إليكتريك مجهودات الحكومة المصرية والهيئة العامة للاستثمار لبناء سياسات استثمارية ناجحة لدعم وتطوير الاستثمار وتذليل العوائق أمام المستثمر الأجنبي وإقرار قوانين جديدة وإجراءات اقتصادية فعالة وأيضا ما أتاحته الحوافز الاستثمارية الجاذبة للاستثمار من خلال الرخصة الذهبية الذي أدى إلى خلق مناخ استثماري هدفه تبسيط الإجراءات على المستثمرين في إقامة المشروعات والحصول على التراخيص اللازمة»

SEWS-Eg

أ/ أحمد مجدى - العضو المنتدب لشركة سوميتومو إيجيبت

«رغم تصاعد الأزمات العالمية و ما تبعها من تحديات إقتصادية هائلة ، إلا ان الحكومة المصرية علي مختلف مستوياتها نجحت في الحفاظ علي اقتصاد قوي و ثابت جاذب للمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و هو ما شجع شركة سوميتومو علي المضي قدماً في ضخ استثمارات جديدة من المتوقع أن تؤثر استراتيجياً علي صناعة السيارات عالمياً و خاصةً في ظل دعم رئاسي غير مسبوق و تفهم للتحديات المحلية و العالمية»

beko

Ümit Günel - مدير الشركة

«قامت مصر في خلال السنوات الأخيرة بإصدار مجموعة من القوانين واللاوائح و إتخذت الكثير من السياسات الداعمة للإستثمار مما جعلها من أفضل البدائل الواعدة للإستثمار. وتقوم الهيئة العامة للإستثمار بالتنسيق مع الوزارات المعنية و بتوجيه من السيد رئيس الجمهورية بتسهيل ودعم الإستثمارات مما شجعنا في ضوء هذه القوانين واللوائح و الإتفاقات الدولية القوية علي إختيار مصر لتكون مركز تصنيعي لشمال أفريقيا والشرق الأوسط»

YAZAKI

المهندس / أحمد بديوي - العضو المنتدب لشركة يازاكي مصر

«تمكنت الحكومة المصرية على مختلف مستوياتها وبتوجيهات ورؤية قيادتها الرشيدة من الحفاظ على استقرار وتنافسية المناخ الاستثماري والصناعي والعمل على توفير وتحسين حوافز الاستثمار في مصر مما سهل توسيع قاعدة استثمارات الشركة وإنشاء أول مصنع لها لإنتاج الأنظمة الكهربائية للسيارات في محافظة الفيوم ليمثل خطوة أولى للتوسع في مصر وتوفير المزيد من فرص العمل ونقل التكنولوجيا والتصدير لكبرى مصنعي السيارات في أوروبا»

ALSHAYA GROUP

شركة الشايع للتنمية العقارية

«تعتبر مصر من أكثر الدول جذباً للإستثمار الأجنبى فى الشرق الأوسط وذلك نتيجة الإصلاحات الإقتصادية التى إتخذتها الدولة فى السنوات الأخيرة بهدف تهيئة وتحسين بيئة ومناخ الأعمال فى مصر مما أدى إلى إهتمام الشركات العالمية الكبرى ومن ضمنها مجموعة الشايع على التوسع فى إستثماراتها الموجودة.

وكذا الإجراءات التى إتخذتها الحكومة لمواجهة تداعيات أزمة كورونا العالمية بهدف تيسير وتسهيل الإجراءات على الشركات مما شجع الشركات ومنها مجموعتنا على التوسع فى الإستثمارات بمصر»

LS MAN Cable

أ/ سانجكوين بارك - رئيس مجلس إدارة شركة إل إس مان كابل

«نجحت الحكومة المصرية خلال الفترة السابقة فى إحداث طفرة كبيرة فى بيئة الأعمال من خلال الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية والإجراءات التى ساهمت بشكل كبير وفعال فى زيادة ثقة المستثمرين فى مناخ الاستثمار برغم التحديات التى تواجهها فى ظل أزمة كورونا خاصة هيئة الاستثمار»

ماجد الفطيم
MAJID AL FUTTAIM

أ/ ضياء الدين يحيى - الرئيس الإقليمي لماجد الفطيم العقارية - مصر

«إن مناخ الاستثمار فى جمهورية مصر العربية ودعم وتشجيع القيادة السياسية للمبادرات الاستثمارية كان له عظيم الأثر فى تشجع الشركة على الاستمرار فى استثماراتها الحالية بل ومضاعفة خططها الاستثمارية المستقبلية للتوسع فى جمهورية مصر العربية خاصة فى ظل الإصلاحات الاقتصادية التى قامت بها الحكومة المصرية، وكذلك من جهود المنظومة الاستثمارية بالبلاد وخاصة ما شهدته البلاد من إجراءات اتخذتها الدولة مؤخراً لإحتواء أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد وما كان له من شأن عظيم فى الحد من الآثار السلبية لتلك الجائحة»

ADITYA BIRLA
BIRLA CARBON

م/ سماح شوقي - العضو المنتدب لمجموعة اديتيا بيرلا الهندية

«نشكر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على تطوير مركز خدمات المستثمرين لتيسير الإجراءات وتوفير آليات عمل ناجحة تضمن إستدامة العملية الاستثمارية وبصفة خاصة الصناعية، وكذلك القرارات الإيجابية والبنّاءة فى دعم المنتج المحلى والصناعات الوطنية»

Chevron

م/ أنيس أبو النجا - المدير الإقليمى لشركة شيفرون

«بالرغم من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) التى اجتاحت العالم العام الماضى والتى مازالت تؤثر على كل مناحى حياتنا والإقتصاد العالمي إلا أن هناك العديد من التطورات التى شهدتها شيفرون فى عام ٢٠٢٠، وتتطلع الشركة إلى المزيد من النمو فى مصر فى ظل الجهود والإجراءات التى تبذلها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة من أجل تحسين مناخ الاستثمار وتنمية فرص الاستثمار فى مصر»

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
General Authority for Investment & Free Zones

www.investinegypt.gov.eg

gafi-egypt

gafieg

gafi_egypt